تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

إشراف
د. طالب عوض

تأليف
د. حسن عبد العاطي
أ. أماني سقطي
د. طالب عوض
د. شفيق صرار
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

إشراف:
د. طالب عوض

تأليف:
د. حسن عبد العاطي
أ. أماني مستطي
د. طالب عوض
د. شفيق صرصور

منشورات مركز الكواكب للتحولات الديمقراطية
تونس
ديسمبر/ كانون الأول 2011

www.kawakibi.org
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات / مجموعة دراسات

الإشراف: د. طالب عوض
المؤلفون: د. طالب عوض، د. حسن عبد العاطي، أ. أماني مسقطي، د. شفيق صرصار.
المراجعة: طارق بوغدائر، جامعة قرطاج،
tarek.bouattour@lycos.com

تونس: مركز الكواكبي للتّحوّلات الدّيمقراطيّة
تاريخ الإصدار: ديسمبر / كانون الأول 2011.
الحجم: 100 صفحة 16.5/24 سم.
الورق: 90 غ (الداخلي) + 350 غ (الغلاف)
الطبعة: الأولى.
صورة الغلاف: مركز الكواكبي للتّحوّلات الدّيمقراطيّة.

الإعداد و الإخراج الفنيّي: أنيس منزلي / anismenzli@hotmail.fr

إنّ الأراء والافكار التي تُنشر بأسماء مؤلفيها لا تحمل بالضرورة وجهة نظر مركز الكواكبي للتّحوّلات الدّيمقراطيّة.

© جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الكواكبي للتّحوّلات الدّيمقراطيّة - تونس
ديسمبر / كانون الأول 2011
www.kawakibi.org
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

إشراف:
د. طالب عوض

تأليف:
د. حسن عبد العاطي
أ. أماني مسقطي
د. طالب عوض
د. شفيق صرصار

تم إعداد هذه الدراسات في إطار مشروع KADEM مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية الموسع بـ "تشريكي المجتمع المدني في العملية الانتخابية" والذي يُنجز بدعم من UNDEF صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
الفهرس

التّقديم بقلم ................................................................. ص1
الأستاذ أمين الغالي مدير البرامج بمركز الكواكبي للتحولات الديموقراطيّة.

التّمهيد بقلم ................................................................. ص5
د. طالب عوض المنسق العلميّ للمشروع.

الدراسة الأولى ................................................................. ص7
الانتخابات في السودان: ملامح عامة
د. حسن عبد العاطي
رئيس المنتدى المدنيّ القوميّ – السودان.

الدراسة الثانية ................................................................. ص25
النظام الانتخابيّ في البحرين
أ. أماني المسقطي
إعلاميّة وناشطة حقوقيّة – البحرين.

الدراسة الثالثة ................................................................. ص53
الإصلاح الانتخابيّ في الأردن 2010
د. طالب عوض
خبري دولي في مجال الانتخابات – الأردن.

الدراسة الرابعة ................................................................. ص77
دراسة حول النظام الانتخابيّ في تونس
د. محمد شفيق صرصار
أستاذ محاضر بجامعة تونس المنار – تونس.
تنظيم أغلبيّة الدّول العربيّة، شأنها في ذلك شأن سائر دول العالم، انتخابات رئاسيّة، أو تشريعيّة أو محلّيّة و ذلك بصفة دوريّة أو شبه دوريّة، سعيا منها إلى إرساء شكل من الديمocracy سواء أكانت فعلية أم صوريّة. ونظرا لطبيعة الحكم في منطقتنا العربيّة، فإنه غالبا ما تنفرد السلطة بتنظيم الانتخابات مُخلّة بذلك بمبدأ النزاهة والشفافية التي يجب أن تتحلى بها كلّ انتخابات ديمقراطية.

وقد اقتداء بنظيراتها في مختلف المناطق التي تمرّ بانتقال ديمقراطيّ، وتفعيلًا لعدد من المواقع والتوصيات الدولية، تُحاول المجتمعات المدنيّة في المنطقة العربيّة المساهمة في عمليّة الانتخابات وذلك عبر مرافق مُختلف مراحل المسار، بداية من صياغة القانون الانتخابي وصولا إلى النزاع الانتخابيّ. وقودساً بالحملة والتسجيل والترشيح والاقتراع والفرز وإعلان النتائج. ونظرا لتعقد هذه العمليّة، يجب على المجتمعات المدنيّة أن تتحلى بخبرة وتقنيّة عالية تمكنها من إبداء آراء وتوصيات وندّاقة بساهم في ديمقراطة العملية الانتخابيّة والرقيّ بها حتى تكون بناءً على تدخّل السلطة. وعلّ مراقبة الانتخابات هي أهمّ هذه المساهمات التي يمكن أن يُقدمها المجتمع المدني من أجل تعزيز العمليّة الانتخابيّة بشيء من النزاهة والشفافية على الرّغم مما تفرضه السلطة من قيود وحواجز تهدِف إلى عرقلة هذه المساهمة.

وفي هذا الإطار يتنزّل مشروع مركز الكواكبيّ للتحولات الديمكراطيّة حول "انخراط المجتمع المدنيّ في مسار انتخابات ديمقراطية". وهو مشروع يهدف إلى دعم قُدرات المجتمعات المدنيّة في كلّ من السودان والبحرين والأردن وتونس حول مراقبة الانتخابات. وتتمثل جهود المركز في بناء قدرات مختلف فعاليات المجتمع المدنيّ في هذه الدّول عبر عدد من الورش التدريبيّة والندوات، وعبر إعداد دراسات حول المراقبة في هذه الدّول، وعبر تكوين فريق عربيّ من أجل نزاهة الانتخابات. يعمل جاهدا على الاتصال بصانعي القرار ودعم عمل المراقبين المحليّين.

كما اعتمد مركز الكواكبي في عمله هذا على عدد من الشركاء المحليّين الذين ساهموا في مراقبة الانتخابات في كل من هذه الدّول. ونذكر منها المنتدى المدني القومي في السودان، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في لبنان واتحاد المرأة الأردنيّة في الأردن والجمعية البحرينيّة للشفافية في البحرين والرابطة التونسيّة للمواطنة في تونس.

ومع رغم جهود مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية وجهود شركائه المحليّين، لم يكن من الممكن مراقبة الانتخابات في جميع هذه الدّول كما كان مفترضا. ففي السودان تمكن المجتمع المدنيّ
المدني المحليّ من مراقبة الانتخابات، لكنّ مُماطلة السلطات حالت دون اتجاه فريق عربيٍّ إلى السودان ومراقبة الانتخابات التشريعية (أبريل / نيسان 2010). وفي لبنان حيث انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربيّ لديمقراطية الانتخابات، تمكّن الفريق من الانضمام إلى المراقبين المحليين ومراقبة الانتخابات البلدية (مايو/ أيار 2010).

وفي البحرين رفضت السلطات أيّة مراقبة دوليّة أو عربيّة رافضة تسليم التأشيرة لجميع المتدخّلين الأجانب، لكن تمكّن الشركاء من تنظيم الدورات التدريبيّة ومن المراقبة خليسة.

وأما في الأردن - وكما هو الشأن في السودان- فقد حالت مُماطلة السلطات دون اتجاه الفريق العربيّ لمراقبة الانتخابات البرلمانية (نوفمبر/ تشرين الثاني 2010) و ذلك رغم تقديم كل الوثائق اللازمة. وأخيرا ففي تونس، نجح مركز الكواكبي وشركاؤه في مراقبة الانتخابات من خلال الفريق العربيّ ومن خلال المجتمع المدني المحليّ وأفلحوا جميعا في مراقبة انتخابات المجلس التأسيسيّ (أكتوبر/ تشرين الأوّل 2011).

وكان منطلق الجهود في كلّ دولة تمّت تغطيتها ضمن هذا المشروع، قد تمثّل في دراسات وطنية أعدّها خبراء محلّيون لعرض الواقع التشريعيّ للانتخابات ولمراقبة الانتخابات في كلّ من هذه الدول. وقد ساهمت هذه الدراسات في فهم الواقع المحلي عند بداية الأنشطة التدريبيّة والتنقيحيّة حول أهميّة المراقبة وأليّاتها. وقد أعدّت هذه الدراسات كلّ من. حسن عبد العاطي (سودان) وأ. أماني المسقطي (البحرين) و. طالب عوض (الأردن) و. شفيق صرصار (تونس) وذلك في إطار إعداد الدّراسات الوطنيّة. وقد أشرف على إنجاز هذه الدراسات الخبرُ د. طالب عوض، المنسق العلميّ لمشروع مركز الكواكبيّ للتحولات الديمقراطية حول الانتخابات وأحد أرفع الخبرات العربيّة في مجال القوانين الانتخابيّة.

ومساهمة منه في تطوير المعرفة في المنطقة العربيّة حول موضوع الانتخابات ينشر مركز الكواكبيّ للتحولات الديمقراطية هذا الكتاب حول الانتخابات في المنطقة العربيّة ويعوض فيه الدراسات المنجزة حول الموضوع في كل من السودان والبحرين والأردن وتونس، أمّا أن يستفيد منه الفاعلون في المجال الانتخابي، وخاصة منهم منظمات المجتمع المدنيّة التي تعمل على مراقبة الانتخابات. وقد اعتمد في ترتيب هذه الدراسات صلب هذا الكتاب على منطق التسلسل الزمني لإنجاز كلّ دراسة منها.

ولا يفوّت مركز الكواكبيّ للتحولات الديمقراطية أن يتقدّم بأصدق عبارات الشكر والتقدّر إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) الذي دعم هذا المشروع و إلى جميع
شركائه المحليّين الذين ساهموا في نجاح هذا العمل وإلى أعضاء الفريق العربيّ لديمقراطيّة الانتخابات وإلى جميع الخبراء الذين ساهموا في إعداد هذه الدراسات وإلى المنصف العلميّ لعمل المركز حول موضوع الانتخابات الدكتور طالب عوض. و يدعوكم مركز الكواكبي لزيارة موقعه الإلكترونيّ www.kawakibi.org، كما يُرجى منكم الرّجوع كذلك إلى الموقع الإلكترونيّ www.arab-elections.org وهو موقع خاصّ بالانتخابات إذ يحتوي على عدد من المراجع والتّجارب والرّوابط ذات الصّلة.

الأستاذ أمين الغالي
مدير البرامج مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
تمهيد

بقلم المنسق العلمي للمشروع

أكد الإعلان العالمي لحرية ونزاهة الانتخابات الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي بباريس سنة 1994، أن سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبّر عن ذلك في انتخابات حرة ونزية تقتدر في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل. ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين وأن يكون لصوته نفس الثقل وأن تُضمن سرية الاقتراع.

ولقد شهدت البلدان العربية خلال العامين 2010-2011 حركة نقاش واسعة لتعديل أو إصلاح القوانين والأنظمة الانتخابية. فقد أُعدّت دراسة خاصة حول الإصلاح الانتخابي في السودان عشية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2010، وتناولت الدراسة تقييم قانون الانتخابات انطلاقا من المعايير الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات، وكذلك استنادا إلى التجارب الانتخابات السابقة في السودان، وقد اقتُرِحت حلول عملية لتطوير القانون الانتخابي. وتّجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في السودان شهدت مشاركة واسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني المحلية والعربية والمؤسسات الدولية لمراقبة الانتخابات.

أما الدّراسة التي أُعدّت حول القانون الانتخابي في البحرين، فقد ركزت على التجارب والدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، حيث أُدُرّبت على ضرورة تطوير القانون وتعزيز المشاركة في العملية الانتخابية وضرورة الإصلاح الانتخابي في المستقبل وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة، وجرت الانتخابات في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، دون إدخال تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات.

وإذا تعلّق بالدراسة التي أُعدّت حول الإصلاح الانتخابي في الأردن، فإنّها قد استعراضت التطور القانوني لقوانين الانتخابات منذ عام 1989، وقانون الصوت الواحد سنة 1993 وقانون رقم 9 لسنة 2010 الذي جرب بموجبه الانتخابات النيابية في العام 2010، أو ما سُمّي بالدوار الفرعي، وكانت الدراسة قد انتهفت الدوار الفرعي وسّعت الضوء كذلك على ضرورة الإصلاح الانتخابي، وبعد الانتخابات تشكّلت لجنة وطنية لتعديل قانوني الانتخابات والحزب السياسي وتمّ إقرار تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات وإصلاح النظام الانتخابي والانتقال إلى النظام الانتخابي المختلط (النسبي على صعيد المحافظات والقائمة الوطنية النسبية).
وفي تونس بعد الإطاحة بنظام بن علي، وإقرار موعد لانتخابات المجلس التأسيسي، جرت نقاشات واسعة بين مختلف النخب، حيث تم التوصل إلى اعتماد نظام انتخابي على أساس تقسيم البلاد إلى 27 دائرة و6 دوائر للخارج على أساس نظام التمثيل النسبي واعتماد طريقة أكبر الدوائر للوزاية المقاوع، وقد تشكّلت الهيئة المستقلّة للانتخابات التي أدارت كافة الجوانب الفنية والإداريّة، وجرت الانتخابات يوم 10/10/2011 بمشاركة أكثر من 1600 قائمة تتنافس على 217 مقعدا. وسمح القانون بوجود ملاكين محلّيين ودوليين.

وتشكّل الرقابة المحليّة والدوليّة ضمانة إضافيّة في تعزيز شفافية ونزاهة العمليّات الانتخابيّة، وقد طرأ تطور على الرقابة في العالم العربي خلال العقد الماضي، ففي حين بقيت دول عديدة في المنطقة العربيّة ترفض الرقابة المحليّة والدوليّة، نجد أن هناك العديد من البلدان العربيّة رحبت بوجود الرقابة المحليّة والدوليّة حيث راقيت منظمات المجتمع المدني المحليّة والدوليّة العديد من الانتخابات (السودان، والأردن، والمغرب، وموريتانيا، والعراق، وفلسطين، ومصر...).

إن استعراض الدراسات الأربع حول الانتخابات في الدول العربيّة سوف يُشكّل أسسًا لدراسات مستقبليّة في البلدان العربيّة الأخرى التي سارت في مجال التحوّل الديمocratّي.

د. طالب عوض
المنسق العلميّ للمشروع

-6-
الانتخابات في السودان / ملامح عامّة

// د. حسن عبد العاطي - السودان //

رئيس المنتدى المدني القومي - السودان
تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان

1. الانتخابات في ظلّ الأنظمة الديمقراطية

1.1 أُجريت في السودان خمسة انتخابات برلمانية في ظلّ الأنظمة الديمقراطية وذلك في الأعوام الخمسة التالية: 1953، 1958، 1965، 1968، و1985. ولعلّ جميع هذه الانتخابات عبارة عن تجارب لم تخلّ من السّلبيات، لكن من المؤكد أنّ إيجابياتها بأيّ معيار من معايير التقييم كانت عظيمة. ومن أهمّ أسباب عدم الرضا عنها أنّ القادة كانوا قد شحنوا المجتمع بطموحات عريضة أدّت إلى خيبة الأمل في كثير من الأحيان، إذ أنّ الانتخابات ليست في حدّ ذاتها حلاّ سحرياً لمشاكل المجتمع المزمنة، ولكنّها وسيلة تفتح الطريق أمام إيجاد الحلول التي تواجه المجتمع. لقد أفرزت مختلف أشكال الإحباط الناتجة عن التغوّل على الحياة الديمقراطية والمناورات السياسية إضافة إلى التدخلات الخارجية (الإقليمية) ثلاثة انقلابات عسكرية جاءت كلّها بعد انتهاء فترة وجيزة على الانتخابات البرلمانية.

1.1.1 انتخابات سنة 1953

في مطلع العام 1953 تشكّلت لجنة الانتخابات المحايدة برئاسة سوكو مارسن الهنديّ الجنسية وعضوية بريطانيّ ومصريّ وأمريكيّ وأربعة من السودانيين. وقد قامت اللّجنة بالطّواف على أقاليم السودان وتبين لفهم الفرق الكبير بين سكان الحضر وسكان الرّيف في مستويات الوعي الاجتماعيّ والمشاركة في الحركة السياسيّة وفي صنع الأحداث. وبرز توجّه ينزَع إلى عدم نقل التجربة الغربيّة نقلاً حرفيّاً حتى النصّ الذي يعطي صوتاً واحداً لكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً لكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً لكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً بكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً بكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً بكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرمت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً بكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصول 579 ألف ناخب في محافظة كسلا على ثلاثة مقاعد، بينما حصل 640 ألف ناخب في الاستوائية على مقعدين، وأدخلت دوائر خاصةً للجريج في حين حُرموت النساء من حقّ التّصويت. كما حُدّدت سنّ النّاخب وحيداً بكلّ مواطن، وقد رأى البعض أنّ ذلك لا يتناسب مع واقع السودان. وانعكس تقييم مستوى الوعي الاجتماعيّ في تقسيم الدّوائر، ومثال ذلك أنّ حصل
الانتخابات الثانية عام 1958

إنّ البرلمان الذي أفرزته انتخابات العام 1958، بأغلبيّة تّحالف حزب الأمّة وحزب الشعب الدّيمقراطي قام بإلغاء دوائر الخرجين وأعاد تقسيم الدوائر الانتخابيّة وألغى شرط التعليم بالنسبة إلى المرشّح، فدخل البرلمان بعضُ النّواب الذين ليست لهم مؤهّلات تُمكّنهم من المشاركة في القضايا التي تُطرح، وأجاز قانون جديد للجنسيّة في جويلية/ يوليو 1957 بدلاً من قانون 1948، فحصل الآلاف من الأجانب (الذين يُطلق عليهم اسم الفلاتة) على الجنسيّة السودانيّة، وأدخل القانون أيضاً نظام صندوق الاقتراع المتنقّل الذي أعطى الرُّحل فرصة أكبر للمشاركة في التّصويت. ورغم حصول الحكومة الائتلافيّة الجديدة برئاسة عبد الله خليل على أغلبيّة برلمانيّة كبيرة لم تعِش التّجربة فترة طويلة بسبب عدم اعترافها وتعاونها مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ باعتبارها مناهضة للسّلطة، و بسبب تغيير كثير من النّواب لموافقهم الحزبيّة مع عدم الاهتمام بالأحوال المعيشيّة للمواطنين، فأصبحت الحكومة تّواجه معارضة من منابر المجتمع المدنيّ وتفاقمت الأوضاع السياسيّة فقام رئيس الوزراء عبد الله خليل بتسليم الحكومة للجيش، وهكذا انهارت التّجربة الانتخابيّة الثّانية بعد أشهر من الانتخابات.

الانتخابات البرلمانيّة الثالثة سنة 1965


الانتخابات البرلمانيّة الرابعة سنة 1968

إنّ عدم الاستقرار الناتج عن انقسام حزب الأمّة ومقاطعة حزب الشعب الدّيمقراطيّ للانتخابات والمناورات السياسيّة التي قام بها الحزب الوطنيّ الاتحاديّ وانزعاج الأحزاب التقليديّة من ازدياد نفوذ الحزب الشيوعيّ السّودانيّ أدّت إلى كارثة طرد نوّاب الحزب تجارب عربية في مراقبة الانتخابات
الشيوعي من الجمعية التأسيسية ومن ثم للحل المبكر للبرلمان وإجراء الانتخابات البرلمانية في العام 1968 والتي لم تستمر طويلا بقيام انقلاب جعفر نميري في شهر مارس /مايو 1969.

1969

الشمالية التي لم تستمر طويلا بقيام انقلاب جعفر نميري في شهر مايو /مايو 1968 بعد ستة عشر عاما من نظام الحزب الواحد. وقد تميزت هذه الانتخابات بإعادة دوائر الخرجين (50) ومشاركة السودانيين المقيمين بالخارج في الاقتراع.


1.2 الانتخابات في ظل الأنظمة الشماليّة

تم تنظيم العديد من الانتخابات في فترات الأنظمة الشماليّة أولها كانت انتخابات 1948 التي قادتها القوى الافراجية تم في فترة حكم الفريق إبراهيم عبد عام 1962 (انتخابات المجلس المركزي) ثم انتخابات نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي السودان) في عهد مايو في أعوام 1974 و 1978 و التي أُثبتت بتحديد دوائر جغرافية تمثل مكونات النظام (المزارعين، والعمال، والشباب، والمرأة) مع شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي وحق الرئيسي في تمثيل 10% من العضويّة. وفي فترة الإفراج أجريت الانتخابات في عامي 1996 و 2001 في ظل انفراد المؤتمر الوطني بالعمل الحزبي وحظر جميع الأحزاب السياسيّة، وقد ابتعد فيها شرط التركيبة من 20 شخصًا والتوالي السياسي والإجماع السكنائي إلى الخ.. وهي من الأسس الهادفة لحماية وتركيز سيطرة النظام.

وعلى الرغم من أن تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع قد أثرت حوله الشكوك (من العالم الغربي) بسبب أنّها حين نظمت في ظروف مثل التي تميز السودان، فقد تم تزويدها بحيث لم تstringstream الممارسة الانتخابية في إحداث أيّة تغييرات في جوهر السياسة - بمعنى أنعدام المقومات الأساسية للديمقراطية مثل الوصول للعدالة وشفافية الحكم وحرية...
وبسبب الإخفاقات التي صاحبت التجارب الديمقراطية تساعل العديد من المتظنين والمصرين العاديين عن جدوى هذه الانتخابات التي لم تحدث أي نوع من التغيير. وبالتالي أكد هنالك جدوى للانتخابات الديمقراطية في كل الأحوال وفي حالة السودان تحديداً فإن الجدوى أكبر وذلك للأسباب التالية:

ولاشك أن سوء سلوك القيادات المنتخِبة أو قصورها في الممارسة الديمقراطية بشكل عام لا يبرر رفض القيم النبيلة وتأكيد الحقوق الأساسية للمواطن الذي يعبر عنها من خلال الاقتراع الحر. وفي الواقع كان دائماً منطق القيادات العسكرية الانقلابية في السودان لا تناسب ظروفنا. ولن تكون مستقبلتنا لم تمثل إلا إذا كانت هناك جدوى في السّدارة، ومؤتمرات الحوار إلخ. ولعلها من البدع التّكتيكيّة سيّئة الإخراج. هذا على الرغم من أن كل الشرور التي حاقت بالبلاد من حروب أهلية وتدهور اقتصاديّ وانتهاكات حقوق الإنسان وتفشّ عزلة دبلوماسيّة وغيرها حدثت في ظل الأنظمة الشموليّة.

ولاشك أن التحول الديمقراطي والانتخابات يعتبران من الموضوعات القليلة التي حولها إجماع بين جميع الفرقاء السياسيين في البلاد، كما أن الانتخابات تمثل لحظة من لحظات التّجانس الوطنيّ والمشاركة كل السّودانيين، كما توفر الانتخابات فرصة - في مناخ ما بعد النزاع - لكل الفرقاء وأعداء الأمس للعمل معاً.

لقد جرّب السودان إبرام اتفاقيّات سلام في ظلّ الأنظمة الشموليّة وجرّب الحكم الديمقراطي في ظروف الحرب وكلاهما فشل، والفترة الآن متاحة للدّمج بين السّلام والديمقراطية كمدخل لحل مشاكل الوطن المزمنة.

إن العيوب التي لازمت الفترات الديمقراطية كان يمكن تصحيحها من خلال الممارسة الديمقراطية مثل ما حدث مع مشاكل الديمقراطية في كل أنحاء العالم. ولكن قصر الفترات الديمقراطية وإنقضاض العسكر على الحكم كان قاطعاً للتصحيح. فمن بين سنوات الاستقلال الـ 55 شكل الحكم الشمولي 43 عاماً. كله هذا بالطبع إضافة إلى تأكيد الانتخابات للحقوق الأساسية للمواطن السوداني وحقه وحريته في اختيار حكّامه مثل كل الأحرار في العالم.

Executive Summary of Justin Willis, A. AlBathani and P. Woodword «Elections in Sudan: learning from experience», Rift Valley Institute, 2009
2.2. اتفاقية السلام الشامل والتحول الديمقراطي


وبموجب الاتفاقية تم تشكيك مفوضية مراجعة الدستور خلال الفترة قبل الانتقالية حتى يتواجد دستور البلاد مع اتفاقية السلام ويوسّع عملية التحول الديمقراطي. وصدر الدستور القومي الانتقالية لسنة 2005 متضمنًا اتفاقية السلام الشامل كجزء منه. ونص الدستور الانتقالي، وكذلك الدستور بالنسبة إلى الاتفاقية على مسؤوليات الحكم المختلفة في إطار النظام الفيدرالي، كما حدد المؤسسات والأجهزة المختصة بإدارة العملية الانتخابية لتكوين مسؤوليات الحكم الثلاثة: (أ) الحكومة القومية وتشمل الانتخابات الرئاسية (رئيع الجمهورية) والمجلس الوطني ومجلس الولايات، و(ب) حكومة جنوب السودان وتشمل رئيس حكومة الجنوب والمجلس التشريعي لجنوب السودان، و(ج) حكومات الولايات: وتشمل وولايات الولايات وعددهم (25) والمجالي التشريعي الولائي.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية والدستور القومي لم يربطوا بين التعداد السكاني والانتخابات بشكل مباشر، إلا أنه من البدهي أن نتائج التعداد ضرورية لتحديد الدوائر ونسب التمثيل لمستويات الحكم المختلفة. كذلك حددت الاتفاقية التحول الديمقراطي عبر فترة انتقالية (6 سنوات) تجري خلالها الانتخابات قبل نهاية السنة الرابعة على أن تكون حرة ونزية، وسريّة وعامة ومراقبة دوليّة. كما أقر الدستور الانتقالية ما عرف بوثيقة الحقوق (بروتوكول تقاسم السلطة والباب الثاني من الدستور الانتقالية الموافق 27 إلى 48). ونص أيضًا كل من الاتفاقية والدستور على إنشاء المفوضية القومية للانتخابات كجهة منوط بها الإشراف الكلي على عمليّة الانتخابات. كما نص الدستور على كيفية تكوينها وعضاويتها وتمويلها وصلاحياتها في المادة 141.

3.2. انتخابات السنة 2010

أطلقَت جميع الانتخابات "الديمقراطيّة" التي تم تنظيمها في السودان في الماضي بأنها بشكل عام تمت في سلام وكانت حرة ونزية على الرغم من أن بعضها لم يشمل كل أرجاء البلاد. ولم يحدث أن تم التشكيك أو رفض النتائج المترتبة عليها رغم عدم وجود مراقبين سوى

// د. حسن عبد العاطي //

تاريخ عربي في مراقبة الانتخابات

<p>| | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>4</td>
<td>أنظر الجدول الزمني الأول - ملحق رقم 1</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الانتخابات في السودان / ملامح عامة

مندوبي المرشّحين. هذا السّجل المميّز في إدارة العملية الانتخابيّة يمكن رّده إلى العوامل التّالية:
(أ) وجود خدمة مدنيّة منظّمّة ومقدّرة ومحابية (بما في ذلك الأجهزة الأمنيّة)،
(ب) وجود قضاء مستقلّ ثم (ج) غياب النزاعات ذات الخلافيّة الدّينيّة أو العرقيّة.

أما انتخابات سنة 2010 فتتّخّذ عن كلّ سابقاتها في العديد من النّواحي:
- فهي جزء من تنفيذ اتفاقيّة السلام الشّامل، وبالتالي تمّ الإعداد لها وفق معطيات الاتّفاقية
والدّستور الانتقاليّ، وهنا فيدّعى تمسّ العديد من أصحاب الشّن (ضامنين للاتّفاق.
- والأخير أنّ لنتائج الانتخابات تداعيات وأثرًا كبيرًا على وحدة البلاد من خلال تأثيرها
في توجّهات التّصويت على استفتاء تقرير المصير المخطط له سنة 2011، وكذلك في النّزاع
القائم داخل إقليم دارفور واحتمالات تحقيق السلام فيه.
- واولاً مرّة تمّ إدارتها وتنفيذها الانتخابات، ولأول مرّة أيضاً نص قانون الانتخابات على المراقبة
(المحلّيّة والدّوليّة) كمكوّن أساس للعملية الانتخابيّة وكآليّة للتّحقق من النّتائج.
- وكانت الانتخابات هذه المرّة أكثر تعقيداً بكثير من كلّ ما اعتاد عليه السودانيّون (الذين
كانوا يحظون بفرصة المشاركة في انتخابات حرة) وذلك بسبب:
(أ) أنها تمّ في عدّة أيّام، يصوّت فيها النّاخبون لاختيار رئيس الجمهوريّة، ونوّاب
المجلس الوطنيّ، ورئيس حكومة الجنوب، وولاية الولادات ومجالسها التشريعيّة الـ25
(8 بطاقات في الشّمال و12 في جنوب السودان).
(ب) تطبيق نظام التّمثيل النسبيّ (القوائم الحزبيّة) 15%، واعتماد قوائم للنساء (25%)
لأول مرّة. كلّ هذا أفرز تحدّيات عديدة من أجل إدارة العملية الانتخابيّة ومراقبتها.

1.3 التّحدّيات

كان التّحدّي الرئيسي ليس فقط أن تكون الانتخابات حرة ونزية كما هي الشّروط في كلّ
الانتخابات الأخرى، ولكن أن تكون أيضاً آمنة وشاملة لكلّ أنحاء البلاد. بالإضافة إلى تعقيدات
العملية الانتخابيّة وما ترتب عليها من نتائج ومن أثار هامة، فإنّها تواجه و/أو تفرز عدداً آخر
من التّحديّات العملية، منها:
- حجم الفّطر الذي يبلغ 2 مليون كلم مربع وحوالي 20,000 مركز اقتراع على مستوى
الفّطر مما يتطلب موارد ماليّة وبشريّة كبيرة لإدارة العملية الانتخابيّة بدءاً من تسجيل
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات
الناخبين، إلى الحملات ثم التصويت والفرز. وهو ما عقد من فعالية آليّات المعالجة الفوريّة للخلافات والخروقات التي تحدث.

- عدم توفر الأمن والاستقرار في عدة أجزاء من البلاد. وقد ذكرت الفوشيّة القومتيّة للانتخابات في إحدى منشوراتها الرسمية عددًا من النقاط الساخنة المتوقعة مثل مناطق الاختلاف الحدوديّ بين الشمال والجنوب في جنوب كردفان وبحر الغزال ودارفور، هذا إضافةً بالطبع إلى النزاع الدائر في عدة أجزاء من دارفور الكبرى.

- الاختلافات حول نتائج التعداد السكانيّ الذي تم في سنة 2008 خاصّة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومن بعض المجموعات في دارفور، علماً بأن نتائج التعداد حكمت تقسيم الدوائر الانتخابيّة وبالتالي حجم تمثيل المناطق المختلفة في البرلمان.

- ارتفاع معدلات الأمية في معظم أنحاء البلاد وغياب التجربة الانتخابيّة لكل من هم دون سن الأربعين، وهي الفئة العمرية التي تشمل النسبة الأعلى من المتعلمين ومن الناخبين.

- ضعف الخدمة المدنيّة وقدراتها التقنيّة على إدارة العمليّة الانتخابيّة خاصّة على مستوى الولايات، خاصة التكوين، إضافة إلى ضيق الفترة الزمنيّة المتاحة لتدريب وتأهيل كواذر الخدمة المدنيّة.

- ضعف أو انعدام الثقة بين الفاعلين السياسيّين الأساسيّين، إضافة إلى ضعف ثقة الجمهور في جهاز الدولة خاصّة في المناطق الساخنة.

الانتشار الكبير للأسلحة الصغيرة في معظم أنحاء القطر بما في ذلك العاصمة الخرطوم.

مشكلة تمويل العمليّة الانتخابيّة والتي قدّرت كلفتها حسب بعض التقديرات التي نسبت إلى المفوضيّة القوميّة للانتخابات بين 1.2 وي و 1.5 مليار دولار أمريكي.

المشاكل الناتجة عن الحراك السكاني خاصّة النازحين والرّعاة والطلاب في مؤسسات التعليم العالي وما ينتج عنه من اختلافات بين منطقة تسجيل الناخب ومكان تواجده في موعد الاقتراع.

4. دور منظمّات المجتمع المدنيّ والتّحديات
التحول الديمقراطي. هذه الواجبات أفرزت عدداً من التحديات أمام المجتمع المدني يمكن تلخيصها في الآتي:

- تأمين الموارد اللازمة في ظلّ (أ) ظروف تفشي الفقر على المستوى المجتمعيّ مما يؤثر سلباً على احتمالات التبرّع والتطوّر، (ب) حالة كلام عالميّ كانت أولى ضحاياها المعونات الخارجيّة، (ج) عزلة دبلوماسيّة أسهمت في تقليص الدعم الرسميّ (ODA وحرصته في المجالات الإنسانيّة وفي مناطق النزاعات، (د) قيام الحكومة بطرد العديد من المنظمات الداعمة لمنظمات المجتمع المدنيّ، وأخيراً (ه) المعاملة التمييزيّة للمنظمات من قبل الدولة من حيث التمويل والدعم والتسهيلات والمقابل التضييق والملاحقة وحتميّ حلّ المنظمات المستقلّة عن النظام.

رفع قدرات الناشطين في منظمات المجتمع المدنيّ للقيام بمهام التدريب ورفع وعي الناشطين ورصد ومراقبة العمليّة الانتخابيّة، إضافة إلى تنسيق أنشطةهم وإدارة العمليّة في مراحلها المختلفة.

بناء الشبكات الداخليّة لتستيع دائرة التغطية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (خاصّة بين الشمال والجنوب) والشبكات الخارجيّة للاستفادة من خبرات وقادة منظمات المجتمع المدنيّ الدوليّة الشريكة.

تصميم خطط العمل ونظم الإدارة لعمليّة انتخابيّة معقدة بشكل يكون متقعاً للمانحين وللمفوضيّة القوميّة للانتخابات والناخبين والقوى المتانفة في الانتخابات بهدف الوصول إلى إنجاز عملية مسؤوله تكسب الاعتراف بتأثير منظمات المجتمع المدنيّ على الساحة السياسيّة.

ضمان المشاركة الدولية (الرسمية) المحايدة والنزيهة وألا تكون خصماً منازعا لجهود المجتمع المدني.

5. مُجريات العملية وعوامل التأثير

1.5 الأساس التشريعيّ والقانوني

1.5.1. مرجعية البيئة التشريعيّة التي حكمت انتخابات أفريل/أبريل 2010 استندت إلى اتفاقية السلام الموقعة بين حكومة السودان (حزب المؤتمر الوطني) والحركة الشعبية لتحرير السودان في سنة 2005، والتي نصّت على سنجم دستور مؤقت وتشكيل مجلس تشريعي شكلتتجارب عربية في مراقبة الانتخابات
غالبيته من المؤسسات الوطنية %28 والحركة الشعبية %28. وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة للمجلس التشريعي ورئيس الجمهورية ونائبه الأول فيما يتعلق بالانتخابات. كما حدد الدستور الانتقالي الجهة المشرفة على الانتخابات ومواعيد الانتخابات وطرق الترشيح فيها وسن الدستور القانون 11 لسنة 2008 المنظم للانتخابات، وبالتالي فإن قانون الانتخابات وتشكيل مفوضية الانتخابات وتحديد صلاحياتها قد حدد بواسطة شريطي الحكم.

2.1.5 منح القانون سلطات واسعة للمفوضية القومية للانتخابات تكاد تكون مطلقة وكأنها جهة تشريعيَّة وليس تنفيذية تتحصر في الإشراف على العملية الانتخابية وهو أمر، رغم خطورته، سكت عنه أو تجاهله القانون في العديد من المواضيع التي تناولت تنظيم شروط التسجيل وضوابط العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة، مما سمح للمفوضية - دون مرجعية تشريعيَّة تحققها - بوضع قواعد إجراءات القيد وتقييم الدوائر وإصدار فتاوى وأحكام بانتهاك ونهائيَّة (مثل منح المحكوم عليهم جنائيَّ الحق في التصويت)، مما يشير إلى أن هناك نواقص تشريعيَّة كثيرة في القانون تحتاج لبحث قانوني مفصل وواسع، ووفقاً لأحكام القانون والدستور المؤقت يتم تشكيل المفوضية واختيار أعضائها بقرار من رئيس الجمهورية، وهو ما يفتح الباب لتدخله بصفته رأس السلطة التنفيذية (والذي هو في نفس الوقت رئيس الحزب الحاكم والمرشح في الانتخابات) في أعمال المفوضية واختصاصاتها وتشييدها بالإضافة إلى حقه في عزل أعضاء من المفوضية لأسباب حددها القانون بعبارات فضفاضة تحتمل أكثر من تأويل مثل عدم الكفاءة.

3.1.5 أسوأ هذا الوضع (السلطات التقديرية غير المحدودة) في أن تصدر المفوضية عدداً قرارات تظلت منها أطراف عدداً تجاوزت في بعضها نصوص القانون مثل تسجيل متسودي القوات النظامية في أماكن العمل، وهو ما يعارض مع القانون الذي نص محل صرامة على تسجيل الناخبين في أماكن سكنهم، ولم يحدد القانون مواعيد إجراء الاقتراع تفصيلاً ومدى سلطة المفوضية في مدة فترة الاقتراع.

4.1.5 جرت الانتخابات في ظل تشريعات مقيدة للحرية بصدرت في مناخ سياسي أتسم بالصَّراعات المسلحة وحكم الطوارئ وأصدرتها مجالس تشريعيَّة غير منتخبة. ومن هذه القوانين (مثل قانون النظام العام وقانون الأمن الوطني) ما صادر حقوق المواطنين في التجمع السلمي والإضراب والظاهرة وحد من الحقوق الشخصيَّة. وقد حملت تلك القوانين عبارة بمثابة وضوابط تسمح للسلطات الأمنيَّة بالحد من الحقوق والحريات التي أكّدت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما انتقص قانون الأحزاب وقانون تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // د. حسن عبد العاطي //
الجمعيات الأهلية من حق المواطنين في التنظيم السلمي ومن مباشرة حقوقهم المدنيّة.

5.1.5 خلص تقرير مجموعة المراقبين العرب التي شاركت في مراقبة الانتخابات إلى أن: "البنية التشريعيّة التي تنظم الحرّيات العامة والتي نظمت الانتخابات الشودانيّة بشكل خاص فيها مخالفات واضحة للمعايير الدّوليّة المنصوص عليها في الرافعات والعهود الدّوليّة. ولم تخلق مناخًا يُعطي كافٍ للمصاعر بين المرشّحين ولم تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم الانتخابية وباعدت بين الانتخابات الشودانيّة والمعايير الدّوليّة للانتخابات الحرّة والنزية ولم تكن من أن تشكّل آلية معمولة للتدوّل السلمي للسلطة.

6.1.5 رغم التوجّه الإسلاميّ الذي تضمنه قانون الانتخابات - مثل نظام التمثيل النسبي - لضمان تمثيل النساء والأقليّات - فإنّ الهدف لم يتحقق بسبب التّطبيق الخاص. فقد رفع نسبة الحد الأدنى للتمثيل (القاسم) كما تم تقسم المقاعد النسبيّة بين القوائم النسويّة والحزبيّة ثم قسمت هذه النسب المئويّة بين خمسة وعشرين ولاية أي تم "الإلغاء" مفعول النسيبيّة في الولايات ذات المقعد الواحد أو المقعدين.

2.5 مراحل العملية الانتخابيّة والبيئة السياسيّة الداخليّة

1.2.5 تم تنظيم تعداد سكانيّ ليكون أساسًا لتقسيم الدوائر الانتخابيّة، لكنّه نُفذ بشكل غير صحيح أحد أهم عناصر الأزمة السياسيّة بدلا من أن يكون أحد عناصر الحلّ، إذ خالفت النتائج الرسمية معظم التوقعات الديمغرافيّة وقد استخدمت المفوّضيّة القوميّة للانتخابات النتائج لتحديد الدوائر الجغرافيّة التي تمثل 60% من مقاعد البرلمان مما يفسّر الرفض التام لنتائج التعداد من قبل أحزاب المعارضة.

2.2.5 جرت عملية تسجيل الناخبين خلال نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2009 وتخلّلتها سلسلة من الشوائب:

- دامت فترة التسجيل المفتوحة أمام الناخبين يومين فقط في بعض المناطق الرئيسيّة بدلاً عن شهر كما نص القانون.
- ضعفت التسجيل عيب التعداد السكاني لأنّ نتائج التсаقي في بعض الأمكنة كانت تتراوح بين 120% و160% ممّن لهم حق الاقتراع، ولم تبذل جهود

5 انظر تقرير بعثة مجموعة الخبراء والمراقبين العرب عن الانتخابات الشودانيّة (أبريل 2010) الصادر في بيروت 21 مايو 2010.
تم تنظيم أيّة حملة توعية فعالة من قبل المفوضيّة ولم تُنشر معلومات دقيقة وصحيحة حول زمان ومكان مراكز تسجيل الناخبين قبل وقت كاف.

لم يتوفّر السجل الانتخابي للأحزاب السياسيّة عدا حزب المؤتمر الوطني الحاكم وبرزت دعاوى عديدة عن فروقات بين السجل الأصلي وذلك الذي تمّ على أساسه الاقتراع.

3.2.5 همّنت ظلال القوانين القمعيّة على كلّ مراحل العملية الانتخابيّة، فمنعت الأحزاب المعارضة من عقد لقاءات لتحث الناخبين على التسجيل وبعض منظمات المجتمع المدنيّ من عقد ورشات تدريب المراقبين المحليّين في عدد من الولايات (مثال كسلا و شمال دارفور).

4.2.5 ظلّ السودان منذ سنة 1989 تحت الحكم الشموليّ (عسكري- مدني) والذي قام بحل الأحزاب السياسيّة، ولم يسمح لها بالعودة و إعادة التسجيل كأحزاب و تنظيمات شريعة إلا في عام 2002. وفي ذلك الأثناء تعرّضت الأحزاب السياسيّة السودانيّة للهشاشة والضعف والاختراق، كنتيجة للغياب عن العمل السياسي وسط الجماهير لمدة تتجاوز العشرين عاماً.

لم يحدث التمهيد الديمقراطي المطلوب إجراء انتخابات ديمقراطيّة حرة ونزية، كما نصّت اتفاقية السلام، إلا قُبيل إجراء الانتخابات بأسرع قليلة.

استمرار النزاع المسلح في دارفور وما ارتبط به من انعدام الأمن والاستقرار ونزوح مئات الآلاف من المواطنين عن مناطقهم كانت لها بالتأكيد آثار كبيرة على مجريات ونتائج الانتخابات.

فُشِلت المعارضة في التحضير السياسي الجيد لتلك الانتخابات وانشغل معظمها بالتجاذبات والانقسامات، بينما نجح حزب المؤتمر الوطني الحاكم في حشد وتعبئة مؤيديه بكل الوسائل.

جرت وقائع الانتخابات في ظلّ مطالبة المحكمة الجنائيّة الدولية بتقديم السّيد عمر البشير عدد من القيادات التنفيذية بالدولة للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المواطنين في دارفور، التي شكّلت عنصراً مؤثراً في الحشد والتآييد.
الانتخابات في السودان / ملامح عامة

تزايَد الدّعاوى الانفصاليّة في الجنوب وقد روّج لها الإعلام الخارجيّ، كما ظهرت لأوّل مرّة دعاوى انفصاليّة من الشّمال في ظلّ عجز الحزب الحاكم والترُقّاء السّياسيّين الآخرين عن تقديم أجندة جاذبة لأبناء الجنوب.

ألقت كلّ هذه العوامل بظلالها على مجريات الأمور وبالطبع على نتائج الانتخابات، فاقتضت بعضُ القوى وانسحبت معظم قوى المعارضة الرئيسيّة من المعركة الانتخابية في الشّمال ورفضت الاعتراف بالنتائج.

المصادر والاهتمام

3.5 المناخ الإقليمي والدولي وتقييم الانتخابات

امتنزّع المناخ الإقليمي والدولي الذي جرت فيه الانتخابات بشدّة التّعقيد والتّباين وتناقض المواقف وفقاً لتناقض واختلاف المصالح لكل طرف، وكذلك المنظور الذي تُرّصد من خلاله العملية الانتخابية. فهناك بعض الأطراف التي تنظر إلى الانتخابات من منظور حقوق الإنسان والمصالح السّياسيّة والمطلوبة وأطراف أخرى تحكمها مصالحها الديموقراطيّة والاقتصاديّة المباشرة مع حكومة السودان الحالية. ويمكننا تقسيم المناخ الإقليمي والدولي طبقاً لمصالح الأطراف المختلفة على الوجه التالي: 

أ. أطراف تدفع باتجاه تنفيذ قرارات المحكمة الجنائيّة الدّوليّة بما فيها المحكمة نفسها وبعض القطاعات من مجلس الشّيوخ الأمريكي، وبعض مجموعات الضّغط والمجتمع المدنيّ الأمريكي والعالمي بالإضافة إلى بعض الدول الديموقراطيّة.

ب. أطراف لها مصالحها السياسيّة أو الاقتصاديّة أو الديموقراطيّة المرتبطة بالنظام الحاكم معظمها في المحيطين العربيّ والأفريقيّ.

ج. أطراف ترى الانتخابات كمرحلة لازمة قبل إجراء استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان وبالتالي يجب تنفيذها وقبولها بغضّ النّظر عن العيوب التي شابتها وتشمل هذه المجموعة الإدارة الأمريكيّة وبعض دول الاتحاد الأوروبيّ.

بناءً على المنظور والمواقف الدولية المُسبقة أحياناً، جاءت الأحكام على الانتخابات التي جرت في أفريل/ نيسان 2010، فالasyarakat الأولى أشارت بكلّ وضوح إلى فساد العمليّة وعدم مشروعيتها والمجموعة الثانية - ومعظمها دول لا تسمح بالانتخابات الحرّة - لم تكتف بقبولها بل اعتبرتها أيضاً مثالاً يحتذى به. أما المجموعة الثالثة، والتي سيطر عليها الهاجس الأمني، فقد قررت بنتائج الانتخابات حرصاً على قيام استفتاء تقرير مصير جنوب السودان في
موعد المحدد في جانفي/يناير 2011 باعتباره جزءًا من اتفاقية السلام الشامل وقد دون اعتبار لبعض الانتخابات على الشمال.

6. مشاركة المجتمع المدني

قامت العديد من منظمات المجتمع المدني بدور محترم في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي حتى من قبل توقيع اتفاق السلام من خلال برامج الموافقة على حقوق الإنسان ومناقشة القوانين المقيّدة للحريات السياسية والمدنية وبرامج الحوار بين فرقاء السياسة وخاصة في محاولات بناء السلام وكذلك الحوار بين الناشطين والممارسين لعملية التنموية من خلال برامج التربة المدنيّة (Civic education) وما تسعى إلى ترسيخه من قيم مثل الحكم الراشد وحكم القانون والشفافية وغيرها من القيم الديمقراطيّة. وفي إطار برامج التوعية وتثقيف الناخبين المرتبطة مباشرة بعمليّات الانتخابات، بيد أنّه من المهم التنبه إلى أن معظم البرامج التي نُفّذت كانت في غالبيّتها حضريّة وقصيرة المدى وإلى حدّ كبير مرتبطة بتوفير التمويل وأجند الحمانين الشيء الذي أدّى إلى التنافس غير المعلن بين منظمات المجتمع المدني وقلّ من تأثير تلك البرامج في التوعية المجتمعية، خاصة وأن معظمها استهدف فئات تعاني من مشاكل الفقر والأمميّة وعدم الاستقرار.

إنّ الدور الأكبر لمنظمات المجتمع المدني كان يتمثل في مراقبة الانتخابات التي جرت في شهر أبريل/نيسان 2010 مستفيدة مما نصّت عليه اتفاقية السلام الشامل والدستور الانقليزي على وجب مشاركة المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات إذ نصّت المادة 104 الفقرة (د) من قانون الانتخابات الصادر سنة 2008 على منح منظمات المجتمع المدني الحق في مراقبة عمليّة الانتخابات، وهو ما شكل خطوة مهمة للاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني وحذّدت المادتان 105 و106 تقنيات ومهام عمل مراقبي المجتمع المدني كما أصدرت لفؤدليّة القومية للانتخابات مدوّنة سلوك للمراقبة stimplei للفؤدليات (قواعد المراقبة السلوكيّة في الانتخابات لسنة 2009) تؤكد على دور المجتمع المدني في المراقبة. هذا وقد شارك في هذه الانتخابات أكثر من 20.000 من المراقبين المحلّيين ممثلي لكن 235 منظمة محلّية منحتها الفؤدليات للفؤدليات للانتخابات صلاحية المراقبة وصدرت عنها عدّة تقارير عن الانتخابات.

قانون الانتخابات القومية رقم 11 لسنة 2008 (ncfsudan.org)

انظر الموقع الإلكتروني للمؤدي المدني القومي // د. حسن عبد العاطي //
وفقاً لنتائج المراقبة المحلية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في شمال وجنوب السودان على السواء، فقد كانت العناوين الأبرز هي:

- فشل الفوضويّة القومية للانتخابات في الإعداد الجيد للانتخابات ممثلاً في عدم معالجة مشاكل السجل الانتخابي وعدم توفير آليات التدقيق أثناء عملية الاقتراع، وضعف التنفيذ الانتخابي الذي بدأ متأخراً وكان محدوداً في انتشاره الجغرافي والثقافي، وعدم نشر السجل الانتخابي بصورة تمكن من الطعن فيه مع قصر مرحلة الطعون بصورة قلَّت من فعاليتها، وإعداد الشفافية عند إدخال مادة السجل الانتخابي والفشل في تحديد سقف انفاق الحملات الانتخابي للأحزاب والمرشحين حتى قرب نهاية فترة الدعاية.

(30 مارس/آذار 2010) مما ألغى عملياً الحكمة من تحديد السقف.

- فشل الفوضويّة القومية في إدارة عملية الاقتراع إذ أنها لم تتمكن من إبصار المواد والمعدات إلى مراكز الاقتراع في الوقت المحدد في معظم أنحاء السودان، بما في ذلك بعض المراكز داخل ولاية الخرطوم، واختلفت أسماء ورموز المرشحين واستُبدل بطاقة التصويت بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان رغم كلّ ما توفر لها من إمكانات ودعم محلّي ودولي.

فتح المجال للتزوير من خلال استخدام حبر سهل الإزالة والسماح باستخدام شهادات السكن لإثبات الهويّة بلا ضوابط وتُصدرها لجان غير منتخبة تُعدّ مثيل من قبل الحكومة.

- مخالفات الفوضويّة ولجانها العليا للقوانين والإجراءات التي سنّتها وتنفيذ الإجراءات بشكل واضح. وقد سمحت بتسجيل القوى الانتخابيّة وتفصيلها عن أماكن العمل والاقتراع الجماعي خارج مناطق السكن والعمل مما يثير شبهة الاقتراع الاستراتيجي المنظم.

ككلّ هذا فقد جاء تقييم انتخابات أفريقي نيسان 2010 في السودان في تقارير معظم منظمات المجتمع المدني المستقلة بأنها فاسدة لم تلتزم بالمعايير الدولية، ولهذا لا حقّ في الهدف الأساسي المرجع منها ألا هو العثور بالسودان من حالة الحرب والسلام ومن التمثيلية إلى الحكم الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة، ولهذا لم تعترف بها كل الأحزاب المعارضة.

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات
قائمة المصادر والمراجع:

باللسان العربيّ //
- د. محمد سعيد القدال، "تاريخ الانتخابات في السودان".
- الطيب حاج عطية (المحرر)، الانتخابات، الناشر، معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم، الخرطوم 2007م.

حسन عبد العاطي، الانتخابات السودانية 2010: هل ستكون حرة و نزيهة و شاملة و آمنة؟ (مترجمة نقلاً عن الموقع الإلكتروني بشبكة سيفكس (Civicus عدد جويلية/ يوليو 2009).

- زاهر محمد موسى عكاشة، الانتخابات والتحول الديمقراطي في اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقاللي لسنة 2005، ورقة غير منشورة، بدون تاريخ.

- زاهر محمد موسى عكاشة، مراحل العملية الانتخابية، ورقة غير منشورة، الخرطوم 15 جويلية / يوليو 2008م

باللسان الأعجمي //

Justin Willis, A. AlBathani and P. Woodword “Elections in Sudan: learning from experience”, Rift Valley Institute, 2009
التقارير الإحصائية في مراقبة الانتخابات

ملحق رقم 1
الجدول الزمني لانتخابات 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>فترة التسجيل</th>
<th>الجدول الزمني</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>توقيع الرئيس 2007/2/6</td>
<td>جانفي/يناير 2007</td>
</tr>
<tr>
<td>توقيع الرئيس 2008/7/14</td>
<td>يوليو 2008</td>
</tr>
<tr>
<td>تعيين من قبل رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول (لمرة 6 سنوات) أوت/أغسطس 2008</td>
<td>تشغيل المفوضية القومية للانتخابات</td>
</tr>
<tr>
<td>2009/6/8</td>
<td>إجازة توزيع الدوائر الجغرافية ومقاعد الأحزاب والمرأة (القوائم)</td>
</tr>
<tr>
<td>فترة التسجيل 2009/12/7-2009/11/1</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2009/12/10</td>
<td>نشر السجل الأول</td>
</tr>
<tr>
<td>2009/12/21</td>
<td>نشر التعديلات</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/1/11</td>
<td>النشر الثاني للتسجيل</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/1/27-1/12</td>
<td>تقديم طلبات المرشحين</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/1/27</td>
<td>إغلاق باب الترشيح</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/1/30</td>
<td>نشر كشف المرشحين</td>
</tr>
<tr>
<td>الطعون 2010/2/6-1/31</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2010/2/10</td>
<td>الكشف الثاني للمرشحين</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/2/12</td>
<td>آخر يوم لسحب الترشيح</td>
</tr>
<tr>
<td>الحملة الانتخابية 2010/4/9-2/13</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاقتراع 2010/4-13/11</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إعلان النتائج 2010/5/11</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
النظام الانتخابي في البحرين

أ. أماني المسقطي - البحرين

إعلامية وناشطة حقوقية - البحرين
1. مرسوم قانون مباشرة الحقوق السياسية

بعد صدور دستور سنة 2002، أصدر جلالة الملك مرسوم القانون رقم (14) للعام 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية.

واعتبرت الجمعيات السياسية والحقوقية أن المشكلة هي أن العملية الانتخابية بمجلبها يتم تنفيذها من خلال مرسوم، فالنظام الانتخابي صدر بمرسوم، في حين كان من المفترض أن يكون النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وجميع المسائل المرتبطة بالعملية الانتخابية تصدر من خلال قانون يصدره المجلس الوطني، وذلك ما تنص عليه المادة بالدستور والخاصية بتشكيل مجلس النواب، إذ تنص المادة على أن مجلس النواب يتكون من 40 عضو يتم انتخابهم بطريق الانتخاب العام السري والمباشر وفقاً للأحكام التي بيينها القانون، وهو ما يعني أنه يجب أن يصدر قانون لتنظيم هذه العملية بمجلبها، في حين أن ما صدر هو مرسوم بمعرفة السلطة التنفيذية.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الجمعيات إلى أن المادة بالدستور تشير إلى أن الحقوق العامة لا يجوز تنظيمها إلا بموجب قانون، والانتخابات والترشيح هما من الحقوق العامة الأصيلة والأكثر أهمية من أي حقوق عامة أخرى ولذلك فهي يجب أن تصدر من خلال قوانين تمر عبر البرلمان.

1.1- شروط مباشرة الحقوق السياسية

وضع المرسوم الشروط الوافرة في كل مواطن لمباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها في القانون، والمتمثلة في أن يكون قد بلغ من العمر 21 سنة كاملة يوم الاستفتاء أو الانتخاب، وأن يكون كامل الأهلية، ومقيما إقامة عادية في الدائرة الانتخابية، بما هو مثبت في بطاقته السكنية. وفي حالة إقامةه في الخارج يكون آخر محل إقامة له في دائرته الانتخابية، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة هو دائرته الانتخابية، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة فيعتبر في هذه الحالة محل إقامة عائلته.

كما وقفت الجمعيات فرأى أن عدد من تخفيف سن الانتخاب إلى 20 سنة، على عرض مطالبات متعددة من قبل قطاع الشباب في البحرين، لإتاحة فرصة أكبر أمام شريحة الشباب لممارسة حقهم الانتخابي.

وكتفست مصادر حكومية أن الهدف من تخفيف سن الانتخاب من 21 إلى 20 عاماً هو توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وهذا التوسيع مقرر بالترجيح ابتداء من 20 سنة، ثم من الممكن بعد ذلك تخفيف السن دون الـ 20 عاماً، إلا أن الحكومة لم تُبدي أي توجيه لخفض السن.
النظام الانتخابي في البحرين

الانتخاب، على الرغم من أن مطالبات عدد من الجمعيات الشبابية كانت تتركز منذ بداية الانتخابات على خفض سن الانتخاب إلى 18 عاماً. وبحسب المادة الخامسة من المرسوم، فإنه يسري في شأن منتسبي قوة دفاع البحرين وقوّات الأمن العام والحرس الوطني فيما يتعلق بحقّ الانتخاب ما تنصّ عليه القوانين.

وتبين الفنانة كبيرة من المجتمع البحريني أن المراكز الانتخابية العامة تتمتع بالحكم المحدود على الحكومة، كما أنَّ أيّة تجريبيات الناخبين العسكريين لصالح مرشّحين محسوبين على الحكومة، بما أنَّ أيّة تصويت العسكريين وترشحهم في الانتخابات غير واضحة في مرسوم مباشرة الحقوق السياسية، وإنّما تُركت هذه المسألة للتّعليمات الخاصة بالقوانين واللّوائح المعمول بها في القوانين العسكرية.

وقد نصّت المادة السادسة عشرة من مرسوم قانون مباشرة الحقوق السياسية على أن «يعلن الأمر الملكي أو القرار الوزاري بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء أو الانتخاب بنشره في الجريدة الرسمية».

وأما في المادة السابعة عشرة فإنها تُقسّم مملكة البحرين في تطبيق أحكام هذا القانون إلى عدد من المناطق الانتخابية تشتمل كلّ منها على عدد من الدوائر الانتخابية. ويتنخب عن كلّ دائرة انتخابية عضو واحد.

وتصدر مرسوم بتحديد المناطق والدوائر الانتخابية وحدودها. وعدد الّجان الفرعيّة اللازمة لباشرة عمليّتي الاقتراع والفرز. وتشكّل كلّ من الّجان المشار إليها من رئيس يختار من بين أعضاء الجهاز القضائي أو القانوني العام في وراثات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ومن عضوين يتولّى أحدهما أمانة سرّ الّجنة. ويصدر بتعيين رؤساء وأعضاء الّجان وتحديد مقرّاتها قرار من وزير العدل والشؤون الإسلاميّة. ويحدد هذا القرار من جملة برلمان رئيس عند غيابه أو قيام مانع يمنعه من العمل. من تتوفر فيه شروط الرئاس.

ويعانون هذه الّجان عدد من الموظفين يعّلهم المدير التنفيذي للانتخابات حسب احتياجات كلّ جنة.
ولكل مرشح أن يختار نائباً من المقيدين في جدول انتخاب الدائرة المرشح فيها وكيلًا له لدى اللجنة الفرعية. وعلى المرشح أن يقدم اسم وكيله المذكور إلى وزارة العدل والشؤون الإسلامية قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل.

2.1 لجنة الإشراف على الانتخابات

بموجب المادة الثامنة عشرة من المرسوم، فإن وزير العدل والشؤون الإسلامية يرأس لجنة الإشراف على الانتخابات العامة للنواب. وتكون لجنة الإشراف لتعمل في جميع الأمور التي تعرضها عليها اللجان، وتشمل عضويتها عددًا كافياً من القضاة والمستشارين يصدر بتسميتهم قرارًا من وزير العدل والشؤون الإسلامية.

وعباون اللجنة العليا المجمع الشريعي للانتخاب والترشيح وإشراف على جميع الأعمال التنفيذية اللازمة لذلك.

لا أنه وقبل انتخابات 2006 تمّ نقل إدارة الانتخابات والاستفتاء من الجهاز المركزي للمعلومات إلى دائرة الشؤون القانونية، بعد أن صدر قرار بتحويلها إلى هيئة مستقلة. ويرتبط الحكومة إصدار إدارية SEAL للانتخابات العامة، وتمّ على إثر ذلك تشكيك الهيئة الإداري لللجان الذي تقرر من ستة أقسام أساسية هي قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة، وقسم الفن التحضيري والجهز، وقسم الشؤون القانونية والتخطيط وال başvور، وقسم العلاقات العامة والإعلام، وقسم التجهيزات والإشراف على جميع الأعمال التنفيذية للانتخابات العامة.

مرسوم رقم (29) لسنة 2002

وهو المرسوم الصادر بشأن تحديد المناطق والدوائر الانتخابية واللجان الفرعية للانتخابات العامة لمجلس النواب. وقد قسم هذا المرسوم كل منطقة انتخابية إلى دوائر انتخابية على النحو الآتي:

1. منطقة العاصمة (8) دوائر.
2. منطقة المحرق (8) دوائر.
النظام الانتخابي في البحرين

المنطقة الشمالية (9) دوائر.
المنطقة الوسطى (9) دوائر.
المنطقة الجنوبية (6) دوائر.

فيما نصّ مرسوم رقم (36) لسنة 2002 على تعديل بعض أحكام المرسوم رقم (29) لسنة 2002 بشأن تحديد المناطق والدوائر الانتخابية، وهو التعديل الذي جرى بعد أربعة أشهر من صدور المرسوم، على أنه «يحدد نطاق كل دائرة انتخابية على نحو يمّن بالجداول المرافقة لهذا المرسوم. ويكون لكل دائرة انتخابية جنة فرعية أو أكثر لباشر عملية الاقتراع والفرز. ويجوز تشكيل جنة فرعية أو أكثر للاقتراع والفرز في أيّة منطقة انتخابية من بغ يرغب من الناخبين المقصد أسماهم بأحد جداول الإنتخاب في المملكة في التصويت أمامها للانتخاب أيّ من المرشّحين في دائرته. ويصدر قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية بتشكيل هذه اللجان وتحديد مقرّراتها والإجراءات التي تتّبع للانتخاب أمامها».

وقال هذا التعديل بتشكيل المزيد من اللجان الفرعية للانتخابات، والتي عُرفت فيما بعد بالمراكز العامة، حيث يمكن للناخبين أن يصوتوا بعيداً عن دوائرهم، وأثار هذا التعديل تحفّظات عدّة من قِبل الشّارع البحريني بشأن الهدف من ورائه.

3. المشهد السياسيّ في انتخابات 2006

على المستوى السياسيّ، انتهت حالة مقاطعة أربع جمعيّت سياسية لهذه الانتخابات، حيث شاركت جميع الجمعيات السياسية في البحرين في الاستحقاق الانتخابي الثاني. ودعا المجلس الإسلامي العلمانيّ الذي يضم كبار رجال الدين الشيعة في البحرين إلى المشاركة معتبرا أنّه «رغم كلّ الأزمات والاحتقانات السياسية والأمنية» و«رغم كلّ أشكال الإحبطان. فإنّ المجلس العلمانيّ يرى أنّ خيار المشاركة في الانتخابات هو الخيار الأقدر على مواجهة هذا الواقع بكلّ تعقيداته».

وتعتّد حركة الحريّات والديمقراطية (حقّ) التي نشأت إثر انشقاقها عن جمعيّة الوفاق، القوة السياسية الوحيدة التي قاطعت انتخابات 2006 في البحرين. وكشفت الحالة الانتخابية في البحرين عن عدد من المعضلات الداخليّة في البلاد كان أبرزها قضيّة المجنّسين، وحقّ التصويت، حيث أعلنت اللجنة العليا لسلامة الانتخابات والاستفتاء تجارب عربية في مراقبة الانتخابات.
في البحرين أنّ «من حقَّ المحاصلين على الجنسية البحرينيّة حديثاً المشاركة في الانتخابات (النيابية والبلديّة) المقبلة»، مشيرة إلى أنّه لا يوجد نصّ قانوني يمنع هؤلاء المُجنَّسين من ممارسة حقوقهم السياسيّ باعتبارهم مواطنين، فيما أنّهم جمعيات سياسيّة الحكومة بالقيام بهذه الخطوة لأغراض سياسيّة وانتخابيّة.

وارتت الجمعيات السياسيّة حينها أنّ قانون مباشرة الحقوق السياسيّة لم يتعرّض لمسألة مشاركة المُجنَّسين في الانتخابات بل يحكمها قانون الجنسية الصادر عام 1963، وأنّ قانون مباشرة الحقوق السياسيّة لا ينسخ القوانين التي سبقته.

كما عُلّقت الجمعيات أنّ المعلومات المستخلصة من جداول الناخبين التي تمّ نشرها تبين بجلاء أنّ هناك زيادة في عدد الناخبين بمقدار 52 ألف مواطن بينما الزيادة الطبيعيّة حسب الدراسات الإحصائيّة، إذا وضع معدل النمو السكانيّ في الاعتبار، لن تتعادل 36 ألف مواطن، وبالتالي فإنّ الفارق وهو 16 ألف ناخب هم من المُجنَّسين خارج القانون والتّوافق الوطنيّ.

ومنذ الإعلان عن عزم الحكومة تطبيق نظام التصويت الإلكتروني في منتصف 2006، كان الموضوع على رأس القضايا الخلافيّة بين الحكومة وقوى المعارضة، إذ كانت الجهات الرسمية تعتبر أنّ مشروع التصويت الإلكتروني في الانتخابات يعتبر إنجازاً تقنياً غير مسبوق للبحرين حضيّاً بإشادة من مؤسسات الأمم المتحدة، إلا أنّ المعارضة اعتبرت من جانبها أن التصويت الإلكتروني بوابة سهلة للتزوير، واستمر هذا الجدل وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين إلى حين صدور التوجيه الملكي بعدم استخدام التصويت الإلكتروني.

ورغم التنسيقات التي أعلنتها اللجنة المشرفة على الانتخابات فإنّ عدداً كبيراً من القوى السياسيّة الرئيسيّة رفعت التماساً لجلالة الملك للمطالبة بإلغاء التصويت الإلكترونيّ، وساقت تلك الجمعيات عدداً من المبرّرات التي يغلفها التوجّس من تزوير النتائج، على أنّ المعايير تعتبر من جانبها أن التصويت الإلكتروني يتوافق مع مبادئ العلم البحريني، ومرتّ يد الملكية ضروريّة لصغر حجم الكتلة الانتخابيّة في البحرين.

وفي سياق محاولة الدولة تبديد مخاوف الجمعيات السياسيّة عقد وزيراً شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة اجتماعاً اجتماعياً قبل الانتخابات مع ممثلي الجمعيات السياسيّة والحقوقيّة لعرض وجهة النظر الرسميّة بشأن التصويت الإلكترونيّ.

وأشار الوزير إلى ضمانات متعدّدة، وذكر أنّ: «التصويت الإلكتروني سيكون مضموناً، وسيكون هناك (رصد للمصوت) لكلّ ناخب لوضعه في صندوق خاص». (د. أماني المسقطي // تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // 30-
لاستخدامه في عملية التدقيق عند تقديم الطعون أو إعادة الفرز. كما سيتم تحديد نسبة معيّنة كحد أقصى لاستخدام التصويت الإلكتروني. إضافة إلى استخدام الفرز اليدوي لبعض صناديق التصويت الإلكتروني التي سيجري اختيارها عشوائياً لزيادة الأمان.

لا بقاء إلا أن ممثلى الجمعيات السياسية رفضوا مبررات الحكومة. وأعلنوا عن مواصلة الحشد الإعلامي والجماهيري من أجل رفض التصويت الإلكتروني، ليعلن وزير شؤون مجلس الوزراء في تاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2006 على حين غرة أنه تم رفع توصية إلى المدير التنفيذي للانتخابات بعدم اعتماد التصويت الإلكتروني في انتخابات 2006 واعتماد الألّى التي كانت متبعة في انتخابات 2002.

وقال الوزير حينها: «تقرر العمل خلال السنوات الأربعة القادمة على تهيئة المجتمع والجمعيات السياسية على وجه الخصوص ومؤسسات المجتمع المدني لموكّبة التطور في هذا المجال. أسوأ بقية دول العالم على أمل أن يحظى التصويت الإلكتروني بتبنيه وتوافقه تمام بين الجمع. فالتصويت الإلكتروني هو الخيار التقني القادم لا محالة لجميع الديمّراليات في العالم وهو في ظلّ الاشتراطات الموجودة لضمان نزاهة ودقة التصويت الإلكتروني».

وقبل الانتخابات بشهر، أعلن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة وكبرى الجمعيات السياسية في البحرين، أنها وجهت خطابا إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة تطالب فيه بإلغاء المراكز العامة والالتزام بالمركز الخاص بكل دائرة. كما طلبت بمنع العسكريين من التصويت وذلك تجنباً لتسليم تلك المؤسسات الوطنية المهمة.

وطالبت الجمعية بتوجيه وزير العدل بالعدل بالسماح بتمثيل الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة في عضوية اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات. كما دعت إلى تطبيق قانون الجنسية لسنة 1963 والقضيي بعدم تصويت المجنون إلا بعد مرور 10 سنوات من حصوله على الجنسية البحرينية.

وقد برزت تحالفات انتخابيّة معلنة في هذه الانتخابات، وكانت كالآتي:

- التحالف الأول: تم بين جمعيّة المنبر الوطني الإسلاميّة التي تمثل تيار الإخوان المسلمين، وجمعية الأصالة الإسلامية التي تمثل التيار السلفي.
- التحالف الثاني: تم بين جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (و.غ.).
وشهدت الانتخابات 2006 حضوراً طاغياً للمترشحين المستقلين الذين بلغوا نحو 110 مرشحاً، مقابل 106 مرشحين منتمين أو مدعومين من الجمعيات السياسية، مع وجود 16 امرأة تنافس مع 194 رجلاً، و21 نائباً سابقاً أعادوا ترشحهم للمرّة الثانية، فيما رفض 19 نائباً الدخول في منافسات الانتخابات مرتين أخرى.

وكان من الواضح بعد الإعلان عن الانتخابات، أنّ التّيّار الدّينيّ (السّنيّ والشّيعيّ) تابع سيطرته على غالبيّة المقاعد النّيابيّة، وفي ظلّ قوّة جماعية الوفاق الشيعي، وتحالف جماعيّي الأصالة (السلفيّة) المنبر الإسلامي (إخوان مسلمون)، ذهبت غالبيّة المقاعد إلى التّيّار الدينيّ، وسط حظوظ قليلة للطيبين واليساريين والقوميين، وهو حال يتشابه كثيراً مع تركيبة المجلس السابق، الذي قاطعته جماعة الوفاق؛ إذ كان للإسلاميين النصيبُ الأكبر من مقاعد البرلمان، وبلغ عدد رجال الدين الذين رشّحوا أنفسهم للانتخابات 35 مرشحاً.

ومتّكرّ الاستحقاق الانتخابي الثاني بتزامن موعد الانتخابات النّيابيّة مع الانتخابات البلديّة في نفس اليوم، وهو 25 نويسمبر/ تشرين الثّاني 2006.

وحظيت الانتخابات بمشاركة واسعة من قبل المواطنين وكافة القوى السّياسيّة المختلفة. وبلغ عدد النّاخبين من النساء والرّجال حوالي 295 ألف ناخب وناخبة.

وأسفرت النتائج عن سيطرة ثلاث جماعيّات سياسيّة بمقاعد مجلس النواب الأربعين، وكذلك مقاعد المجالس البلدية الخمسين، وهي جماعة الوفاق الوطني الإسلامية، جماعة المنبر الوطني الإسلامي، جماعة الأصالة الإسلامية، فيما لم يتمكن تحالف الوفاق - وعد - إلاّ من إرسال مرشّح واحد محسوب على جماعة العمل الوطني الدّيمقراطيّ.

ولذلك أُسّس مجلس النواب خلال فصله التشريعي الثاني بسيطرة الديّارارات السّياسيّة الإسلاميّة السّنيّة والشّيعيّة على كافة مقاعده، وكذلك الحال بالنسبة إلى المجالس البلدية. فيما كانت فرصة المرشحين المستقلين محدودة للغاية.

ومن التطورات اللافتة في هذه الانتخابات وصول أول امرأة بحرينيّة لمجلس النواب بالتركيبة، وهي السّيدة طهية السعوو، فيما فشلت تجربة المرشحات الأخريات للمرّة الثانية.
1.3 إحصائيات انتخابات سنة 2006

أظهرت إحصائيات انتخابات 2006 زيادة عدد المرشحين في الانتخابات النيابية الذين وصل عددهم إلى 217 مرشحاً بينهم 18 امرأة بزيادة 16 مرشحاً عن انتخابات العام 2002 التي شهدت مشاركة ثمانين سيدة فقط. وفيم يتعلق بتوزيع المرشّحين على الدوائر الانتخابية في المحافظات الخمس فقد شهد تفاوتاً في أعداد المرشّحين، وهي كالتالي:

- محافظة المحرق: 40 مرشحاً.
- محافظة العاصمة: 49 مرشحاً.
- المحافظة الشمالية: 48 مرشحاً.
- المحافظة الوسطى: 55 مرشحاً.
- المحافظة الجنوبية: 23 مرشحاً.

الدوائر الانتخابية

وبيّنت أعداد الناخبين الخاصة بالمناطق والدوائر الانتخابية ونسب الفوارق فيما بينها، فيما بينها وبين المتوسّط المفترض، والتي تكشف بوضوح تام وغير تسرّ الجرّ على رأس المحترم بل والجائز عن مندأي المساواة والعدالة التّقريبيّة وفقا للنسبة التي حددتها جهة الإدارة والبالغة (20 في المائة) كفارق بين عدد كتل الناخبين.

ومن خلال إجابات السلطة التنفيذية على أسئلة النواب كشفت عن أن المتوسط الحسابي لعدد الناخبين في كل الدائرة، والذي يحقق المساواة الحسابية المطلقة هو 7392 ناخبًا، على أساس أنّ نسبة كتلة الناخبين في انتخابات الفصل التشريعي الثاني 2006 التي بلغت 295.686 ناخبًا على أربعين دائرة بعدد أعضاء مجلس النواب تفضي إلى العدد المذكور أعلاه، والذي يمثلّ العدد الذي يحقق العدالة والمساواة المطلقة، وكشفت عن أن الكتلة الانتخابية الوحيدة على مستوى المناطق الانتخابية التي تمّت مراعاة العدالة التّقريبيّة فيها وفقاً لمفهوم جهة الإدارة على مستوى المناطق الانتخابية، وهو الأصل، هي محافظة المحرق فقط، إذ تقرّر تقسيمها إلى ثمانين دائرة، في حين أنها وفقا للأعداد السكانية يجب أن تقسم إلى سبع دوائر، وزيادة دائرة واحدة لا يتجاوز نسبة (20 في المائة) وهو الحد المقبول.

كما كشفت الأرقام أن جميع مناطق الدوائر الانتخابية لم يكن عدد دوائرها داخل ضمن الحدود الأدنى والأقصى لعدد دوائر كل منطقة انتخابيّة بحساب عدد تجاوز الفارق بين كتلة ناخبها.
في المائة)، فأعداد الناخبين تشير إلى وجوب تقسيم المنطقة الجنوبية إلى دائرتين فقط، بينما المرسوم قسمها إلى ستة دوائر، ومن ثمها بموجب ذلك الحق في إيصال ستة نواب إلى المجلس النيابة بزيادة عن الأصل تساوي (168 في المائة) أي ما يقارب ثلاثة أضعاف النسبة التي اعتبرتها دائرة الشؤون القانونية بأنها النسبة المعتبرة لتحقيق العدالة التقربيّة، والتي يفترض أنها تمت مراعاتها. وهي تجري التقسيم، بشكل ترتيب عليه استقطاع عدة دوائر من حقّ ناخب المحافظة الشمالية التي تستحق أن يمثّلها 12 - 13 نائبا بموجب نسبة (20 في المائة) ليتحرّر لها تسعة نواب فقط، وكذلك مع المنطقة الوسطى، إذ استقطبت عدة دوائر من حقّ ناخبها كونها تستحق أن يمثّلها 12 نائبا بموجب نسبة (20 في المائة) بينما كان مجموع ما منحت إيّاه هو 9 نواب فقط.

كما كشفت الأرقام أنّ نسبة الـ (20 في المائة) تمثل مفهوم المساواة والعدالة التقربيّة، إذ تمّسكت دائرة الشؤون القانونيّة بأنّ تلك المعايير تمّ الالتزام بها عند تقسيم الدوائر، وهو ما يوجب أن يكون الحد الأدنى لعدد الناخبين في كلّ دائرة هو 5914 ناخبا، وألا يزيد عدد الناخبين في كلّ دائرة على 8871 ناخبا، وذلك إذا احتسب العدد المحقّق للعدالة المطلقة هو 7392 ناخبا. وقد كشفت عن أنّ الفارق بين عدد الناخبين المحقّق للمساواة الحسابيّة المطلقة والعدد الفعليّ لناخب كان دائرة لا يتوفّق مع مفهوم دائرة الشؤون القانونيّة لمعياري المساواة والعدالة التقربيّة، والفائز على وجود فرق بنسبة (20 في المائة). فالآرقام تفصيلا كشف أنّ 10 دوائر فقط من الدوائر الأربعين التي أجريت بموجبها انتخابات الفصل التشريعي الثاني 2006 كان فيها النقص أو الزيادة عن متوسط العدالة المطلقة لا تتجاوز (20 في المائة)، ويفترض بموجب ذلك أنها محقّقة للعدالة التقربيّة وفقًا لمفهوم الحكومة، وأنّ 30 دائرة لا تحقق العدالة التقربيّة وفقًا لهذا المفهوم باعتبار أنّ الزيادة أو النقص فيها عن متوسط العدالة المطلقة قد تجاوز (20 في المائة)، بل تكشف أنّ الفارق كان في 15 دائرة يتراوح ما بين (21 في المائة) و (50 في المائة)، وأنّ عدم تحقيق مبدأ العدالة التقربيّة، وفقًا لمفهوم الحكومة، ظهر بصورة واضحة في 14 دائرة لتجاوز الفارق بين عدد ناخبها والعدد المحدد للمساواة المطلقة سلبا أو إيجابا نسبة (51 في المائة) و (51 في المائة)، وبلغت هذه المخالفة قدرا عندما وصل الفارق بين عدد ناخب دائرة الطّاعن والعدد المحقّق للمساواة المطلقة إلى (109 في المائة) بالزيادة.
2.1.3 مجلس سنة 2006

شهدت الانتخابات نسبة مشاركة 72% من الناخبين، وتمكنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من السيطرة على 17 مقعدًا في مجلس النواب، إضافة إلى مقعد إضافي للناحيب السيد عزيز أبل المحصور على «وعيد» والذي دعمته الوفاق في الانتخابات، و7 مقاعد نوابية لجمعية المنبر الإسلامي، و8 مقاعد جمعية الأصالة، إضافة إلى 7 نواب مستقلين ذوي توجهات مختلفة.

3.1.3 مشاركة المرأة

أعطى المشروع الإصلاحي المرأة حقها في المشاركة السياسية في المجالس البلدية والنيابية، إذ نصّت المادة الخامسة على أن الدولة تكفّل «التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في مبادئ الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية».

وفي انتخابات العام 2002، تقدّم نحو 201 مرشحًا، من بينهم 8 مرشحات فقط، لكن لم تفز ولا امرأة واحدة (رغم وصول امرأتين إلى الدور الثاني من الانتخابات).

فيما بلغ عدد المرشحين 217 مرشحًا في انتخابات 2006 بينهم 18 امرأة، وبهذا، يكون عدد السيدات اللواتي تسعي في انتخابات 2002 قد ازدادت مقارنة انتخابات 2002، بينما لم تشهد أعداد المرشحين من الرّجال سوى زيادة طفيفة، كما سجلت هذه الانتخابات، فوز لطيفة القعود بالترشيحات، بدعم حكومي، لتكون لطيفة القعود أول خليجيّة تدخل حكوميّ، لتكون لطيفة القعود أول خليجيّة تدخل المجالس البلدية للبلاد.

وما اتفقته الجمعيات النسائية تطلب بتطبيع نظام «الكوتا النسائية» (نظام الحصص) والذي من خلاله سيُفتح المجال للمرأة ولو جزئيًا لتصل إلى مواقع صنع القرار ومن ضمنها البرلمان والمناصب البلدية، في حين ترى وجهة النظر المغايرة أن هذا الإجراء هو إجراء غير ديمقراطيّ ويفتقّر إلى مبادئ الحرية والمساواة، إلا أن الجمعيات النسائية ترى أن المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص هي مساواة تنافسيّة بين الرجل والمرأة، ولكن في ظل وجود كل العوائق القانونية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتي تعمل ضد المرأة تكون نتيجة التنافس خسارة أكيدة للمرأة، كما تعتبر الجمعيات النسائية أن اقتراح تطبيق «نظام الكوتا» ليس هدفًا بحد ذاته، بل هو وسيلة وآلة لتحقيق الهدف وهو رفع مستوى التمثيل السياسي للمرأة.

وأثبتت الدراسات والبحوث التي أجريت من قبل المنظمات المعنية بالمرأة تقييم
مشاركة المرأة في انتخابات عام 2002 ترشيحًا وتصويتًا أن هناك مجموعة من العوامل والتحديات أدّت إلى عدم فوز المرأة بأي مقعد والتي قد تؤثر سلبًا في احتمالات حصول المرأة البحرينية على مكاسب كبيرة في الانتخابات المقبلة.

وترتبط بعض هذه العوامل بالنظرة السلبية لدور المرأة في الإطار الاجتماعي والديني، بينما يرتبط البعض الآخر بالمرأة ممّا يضع المرأة بين مطرقة التّيارات الدينية وسندان بنات جنسها.

ولعل أبرز هذه التحديات، ما يلي:

1- الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يرى في حرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية أمرا طبيعيا رغم ما يتوفّر لها من إرادة سياسية ونصوص قانونية تدعم مشاركتها في الحياة السياسية، فضلا عن وجود بعض التيارات الدينية التي تُحرّم مشاركة المرأة في الحياة العامة أو التصويت لها وتسخدم في كل الوسائل المتاحة لها من فتاوى وخطب ومؤتمرات.

2- تقصير بعض التنظيمات النسائية ومنظّمات المجتمع المدني في وضع برامج واضحة تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتساهم في تضييق الفجوة بين التشريع والتطبيق على أرض الواقع، فضلا عن عدم دعم المرأة ماديًا، بسبب رفض قانون الجمعيات الأهلية السماح بتقديم دعم للمرشحين باعتباره يندرج تحت الاشتغال بالسياسة، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اعتماد المرشحات على أجندة تفعيله وخطب ومؤتمرات.

3- نظرة المرأة إلى ذاتها وإحجامها عن المشاركة في الحياة السياسية، رغم الانخراط المتزايد للمرأة في الجمعيات السياسية والنشاط السياسي الدائر في البلاد، إلا أنّه ما زالت هناك فئة يُطلق عليها «الأغلبية الصامتة» تضفي الإحجام عن المشاركة، إضافة إلى وجود فئة أخرى من السيدات ممن يعترفون من جمع أصواتهن للرجال تحت تأثير عدد من العوامل منها عدم ثقتهم في المرأة أو تعرضهم لضغوط مباشرة أو غير مباشرة من عائلاتهم.

غير أنّه في مقابل هذه التحديات هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية التي تُعطي مزيدا من الأمل والتفاؤل في تغيير الصورة النمطيّة المتحفّة تجاه المرأة في المجتمع:

- الخبرة التي اكتسبتها المرأة في انتخابات عام 2002 بالرغم من عدم فوزها بأي مقعد حيث استطاعت المرأة أن تعرف سلبيات المشاركة السابقة قبل إيجابيّاتها، ولذلك تسعى السيدات المرشحات في انتخابات هذا العام إلى تفادي هذه السلبيات سواء التنظيميّة أو الفكريّة من خلال تبني تجارب عربية في مراقبة الانتخابات.
برامج عامة تتداول قضايا وهموم المواطنين البحرينيين وإعطائها الأولوية مقابل قضايا المرأة التقليدية.

- التغيير التسبي في نظرية المجتمع التقليدي المتحفظة تجاه المرأة، فقد بات قطاع كبير من المواطنين البحرينيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والدينية يدركون أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإن كان هذا التغيير لم يمنع من وجود بعض التدابير والقوى التي عملت على حث المواطنين على عدم التصويت للمرأة عبر إصدار الفتاوى الدينية ورسائل الهاتف القصيرة أو من خلال ترشيحات إعلانات بعض المرشحات وتاريخ مقررات الانتخابات، إلا أن هذه الأفعال لقيت استنكاراً ملحوظاً من معظم قطاعات المجتمع بما فيها التيار الدیني.

- المبادرات التي تبناها المجلس الأعلى للمرأة منذ عام 2002 وحتى الآن لدعم المرأة البحرينية وتأتي في مقدمةها مشروع التمكين السياسي للمرأة والذي يعد أحد أهم محاور الاستراتيجية الوطنية التي وضعها المجلس للنهوض بالمرأة البحرينية ودعم مشاركتها في الحياة السياسية من خلال تقديم الدعم المادي والأدبي وال الفني لكل امرأة ممن لديهن القدرة على تحمل مسؤولية المشاركة في الحياة السياسية والرغبة في ذلك.

4. وسائل الإعلام والانتخابات

قامت أجهزة الإعلام الرسمية (الإذاعة والتلفزيون) بدور كبير في عملية التنظيف الانتخابي من خلال ساعات البث الطويلة التي تم تخصيصها للانتخابات، هذا إضافة إلى النقل الحي والباشر لعملية الانتخابية من قبل الإذاعة والتلفزيون، حيث نقل البث من مركز اقتراع لآخر طوال فترة الاقتراع، مما كان له تأثير إيجابي على المقترعين وعلى المهتمين من داخل المملكة وخارجها، وتزامنت وزارة الإعلام بدور إعطاء فرصة للمرشحين للظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة للدولة، كما امتنع جهاز الإذاعة والتلفزيون عن بث أي إعلانات انتخابية، ولم يُعط التلفزيون المهرجانات الانتخابية للمرشحين من أجل ضمان الحياد.

وأعطى الحضور الإعلامي للمحتجات التلفزيونية الفضائية أثناء الجولة الأولى من الانتخابات الفرصة لظهور بعض المرشحين على شاشات التلفزيون وبالتالي استخدام هذه الوسائل للتوافق مع الناخبين خلال الفترة التي ينص فيها القانون على توقفهم عن الحملات الانتخابية.

أما بالنسبة إلى الصحافة المحلية، فقد خصصت حيّزاً كبيراً لتغطية الانتخابات، وقبل موعدها بعدة أشهر، وأصدر بعضها ملاحق خاصة بالعملية الانتخابية. كما كان واضحاً اتخاذ الصحف المحلية مواقف واضحة من المرشحين، وخصوصاً أولئك المنتسبين إلى الجمعيات السياسية التي خاضت الانتخابات.
وفي الإطار نفسه، طالبت جمعية الصحفيين البحرينية الصحف المحلية الالتزام
بأخلاقات العمل الإعلامي من حيث ضمان الشفافية للقراء من خلال التمييز بين المادة
التحريرية والإعلانات الانتخابية التي تُنشر بمقابل مادي، إلا أن بعض الصحف لم تستجب
لتلك الدعوة.

وأخذت لجنة مراقبة انتخابات 2006 على بعض الصحف تدليّت مستوى الشفافية فيما
يخصّ الإعلانات التحريرية للمرشّحين التي هي بمثابة إعلان يقوم مدير تحرير الجريدة
بتحرير مادته الصحفية ونشرها كخبر أو مقال كتبه عن المرشح من دون الإشارة إلى طبيعة
المادة بصفتها إعلانا، مما يضع شفافية تلك الصحف موضع تساؤل.

كما ارتأت أن بعض الصحف ساهمت في الإساءة إلى مرشّحين معينين من خلال نشر
أخبار مشكوك فيها، مشيرة في الوقت نفسه إلى استغلال بعض المرشّحين لكتَّاب الأعمدة في
بعض الصحف المحليّة وتسخير مقالاتهم لعرض برامجهم الانتخابيّة والدعاية لأنفسهم أو
للتيارات التي ينتمون إليها، مما أعطاهم فرصة للوصول إلى الناخبين لم يتوفّر للمرشّحين
الأخرين.

5. مراقبة الانتخابات في البحرين

لا تزال مراقبة الانتخابات في البحرين تتضمن قضايا لدى الناشطين السياسيين والجمعيات
الحرية على نزاهتها، على الرغم من تكليف القضاء الإشرافي على العملية الانتخابية،
وخصوصاً مع عدم وجود نص قانوني يتيح المراقبة المحلية والدولية للانتخابات.

ووجود 40 دائرة انتخابية في البحرين، و10 مراكز عامة للكشافات، يعني أن هناك حاجة
لوجود نحو 300 مشارك مستقلّ يتحكمون في أيّة معلومة مشروعة وأن يدخلوا
أيّ مركز انتخابي. ولكنّ واقع الحال أنه لا توجد مثل هذه الشبكة الصغيرة من المراقبين، كما
أنه يمنع المراقبين المحليين من القيام بعملهم في المراكز التي يصومون فيها العسكريّون، في
الوقت الذي لا يمكن لمركز المراقب العام لاختلاط الحابل بالنابل.

وتقدمت أربع مؤسسات عربية وديثية هي المبادرة العربية لمراقبة الانتخابات والشبكة
العربية لمراقبة الانتخابات، والمرصد اليمني، والمجتمع الديمقراطي (Council
لللجان العليا للإشراف على الانتخابات النبيّة والبلدية، إلا أن اللجنة العليا لم تتردد على هذه الطلبات، وفي تصريحات عن
اللجان العليا للإشراف على الانتخابات، أكدت أنها ترفض مشاركة مؤسسات غير محلبة في
مراقبة الانتخابات. تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

-38-
لا تزال الجمعيات الأهلية في البحرين تطالب بالسماح بالرقابة الدولية على الانتخابات المُقبلة، إلى جانب الرقابة المحلية، وتواصل عدد من المنظمات الدولية مع المنظمات المحلية من أجل التنسيق بشأن مراقبة الانتخابات البحرينية.

وقد سمحت الحكومة في انتخابات عام 2002 لكل من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (مستقلة) والجمعية البحرينية للشفافية بمرافقة الانتخابات. وخلال انتخابات 2006، دعت الحكومة إلى تشكيل لجنة أهلية لمراقبة الانتخابات، وأكدت أنها لن تتدخل في اختيار اللجنة الأهلية المزمع تشكيلها لمرافقة الانتخابات، وسيكون تشكيل اللجنة واختيار أعضائها بواسطة القضاة الذين سيضعون آلية لاختيار أعضاء اللجنة الأهلية لمرافقة الانتخابات.

إلا أن جمعيات حقوق الإنسان البحرينية والشفافية والمحامين أعلنت تمسكها بحقها في تشكيل لجنة مستقلة، بعيدا عن اللجنة الأهلية، وقالت الجمعيات الثلاث إنها تتمسك بالعرف الذي وضعه الملك بالسماح لها بمرافقة انتخابات 2002 وأن دخول الصناديق الخيرية والجمعيات غير المتخصصة على خط المراقبة سيجعل مهمة إصدار تقرير حول العملية الانتخابية أمراً عسيراً.

وعلى ضوء ذلك، قرر قضاة اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات البحرينية في النيابية والبلدية، إلغاء مقترح تشكيل اللجنة الأهلية لمرافقة الانتخابات والبلدية، في 2006، وفتح الباب أمام جميع مؤسسات المجتمع المدني المختارة لها قانوناً، والتي تعلّن عن رغبتها في المشاركة في الإشراف على سلامة الانتخابات.

وكان ذلك إثر عدم توافق الجمعيات الأهلية ورغبة البعض في الاستقلالية وعدم الخضوع إلى النيابة سلطة رفض بعض الجمعيات مما أدى إلى تراجعها عن تشكيل اللجنة الأهلية، وفتح الباب أمام جميع الجمعيات لتأقلم نظامية الإشرافية الانتخابية.

وأتبع المجلة للمراقبة الأهلية من خلال جمعية الشفافية البحرينية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، اللتين شكلتا لجنة مشتركة لمراقبة الانتخابات البلدية والنيابية، وتجاوز عدد المراقبين المنتمين إلى الجمعيتيين إلى 400 مراقب، إضافة إلى تشكيل فريق متجول للرقابة ومركز لتقديم الشكاوى من المرشحين والناخبين.

كما شكلت اللجنة حينها فريقاً إعلامياً ورقياً، ودشنت موقعها الإلكتروني أمكّ للمرشحين والناخبين التواصل من خلاله وتسجيل ملاحظاتهم أو طعونهم عن سير العملية الانتخابية فيه.
وفي ظل مخاوف مرشحي المعارضة من المراكز العامة، سمحت اللجنة العليا لسلامة الانتخابات في 2006 للجمعيات السياسية المشاركة بممثلين عنها في الانتخابات، بأن تُرشّح مندوبين عنها لكل لجنة من المراكز العشرة العامة، وذلك بحيث يتوافد أهدهم فقط بمقر اللجنة العامة بالتناوب.

وفي التقارير الصادرة عن منظمات دولية والتي رفعت إلى مجلس حقوق الإنسان قبل مناقشة التقرير الوطني للبحرين في إطار عملية المراجعة الدورية الشاملة، أوصت عدد من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بوجود هيئة رصد دولية في الانتخابات المقبلة في البحرين، وذلك بالنظر إلى الاتهامات التي اكتنفت انتخابات العام 2006 من حيث عدم نزاهتها.

وسمحت الحكومة بوجود أكثر من 400 صحافي لتغطية الانتخابات التي نُقلت مباشرة على التلفزيون ومن خلال الإنترنت في بعض المراكز الانتخابية.

وفي تقرير صدر عن اللجنة المشتركة لمراقبة انتخابات 2006، المكونة من الجمعية البحرينية للشفافية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، أوصت اللجنة لمدة 32 توصية من أجل سلامة العملية الانتخابية، تتمثل في التالي:

1. ينظم عملية الانتخابات مرسوما القانون رقم (14) و(15) لسنة 2002 وتعديلاتها بشأن ممارسة الحقوق السياسية. ويشمل مجلس الشورى والنواب، على التوالي، إلا أن المرسومين لا يغطي كل ما تحتاجه العملية الانتخابية وفي الوقت نفسه لا توجد لوائح تفسيرية لهما، لذا ترى اللجنة ضرورة أن يقر المجلس الوطني قانون انتخابات يُعنى بجميع ما يخص العملية الانتخابية.

2. تشكيل هيئة مستقلة دائمة للانتخابات، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لمساندة دورها المستقل عن جميع الأطراف في إدارة عملية الانتخابات.

3. يعتبر رسم الحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية من الأمور ذات الأهمية القصوى في تحديد مدى عدالة الانتخابات، ونتيجة للأثر الكبير الذي يمكن أن تتركه طريقة توزيع الدوائر على نتائج الانتخابات، مما يؤثر على تشكيك مجلس النواب والجهات البلدية، توصي اللجنة المشتركة بضرورة تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلي من الجمعيات السياسية والقضية، بالإضافة إلى خبراء في علم الإحصاء والجغرافيا والديموغرافيا تكون مهمتها تحديد الحدود الجغرافية للدوائر.

4. أن يجب قانون الانتخابات الكيفية التي يتم على أساسها تحديد حدود الدوائر الانتخابية ومواعيد إعادة ترتيبها من أجل الحد من التأثير السياسي على قرار توزيع الدوائر الانتخابية، وأن تكون هناك شفافية عالية في كيفية تحديد الحدود الجغرافية للدوائر، بالإضافة إلى الإعلان عن المعايير التي استند عليها لرسم الدوائر.
استنادا إلى النص الدستوري الذي ينص على أن النائب في مجلس النواب يمثّل الأمّة، توصي اللجنة المشتركة بأن يسمح لمن يرغب من المواطنين في الترشح في الانتخابات النيابية في الدائرة التي يرغبون في تمثيلها دون اشتراط السكن فيها.

نظرا للمثالب التي عانت منها جداول الناخبين، فإن اللجنة توصي بأن يتم بناء هذه الجداول من خلال فتح باب التسجيل للمواطنين الذين بلغوا العشرين عاماً للتسجيل في بداية كل عام ميلادي وفترة شهر، وأن يتم تحديث هذه البيانات سنوياً، على أن يرتبط ذلك بحملة توعية لفائدة المواطنين تشارك فيها الجهات الرسمية والجمعيات السياسية لدفعهم للتسجيل أو لتحديث بياناتهم.

أن تشمل جداول الناخبين أسماء من يحق لهم الاقتراع وأرقامهم السكنية وعنوان سكنهم ومهنهم.

استبدل جواز السفر ببطاقة انتخابية يتم إصدارها لمن يحق لهم الاقتراع وتنتهي صلاحيتها بانتهاء العملية الانتخابية.

١٠. نظرا للصعوبات الطويلة التي عانى منها الناخبون في مراكز الاقتراع والفرز الخاصة ببعض الدوائر، يجب أن يخصص لكل دائرة مركزاً اقتراع وفرز.

أن يحدد القانون بصورة تفصيلية حقوق وواجبات المرشحين ووكلائهم في يوم الانتخابات، وإن هذا الأمر من شأنه أن يحد من التباين في تفسير مواد القانون بين اللجان المشرفة على الانتخابات في الدوائر الانتخابية.

أن يحدد قانون الانتخابات أو مذكرته التفسيرية حقوق المراقبين على أن تشمل هذه الحقوق على الأقل ما يلي:

- الالتقاء بالمقترعين لمعرفة آرائهم عن سير العملية الانتخابية والاستفتاء، والاستفسار من لجان الاقتراع والفرز والمرشحين ووكلائهم بشأن سير العملية الانتخابية والاستفتاء،
- ومراقبة كل ما يجري في مراكز الاقتراع والفرز مثل التأكد من هوية المقترعين، وتصويب كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وعملية الاقتراع، والفرز والعد والإعلان عن النتائج بصورة تمكنهم من الحصول على المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها، والاطلاع على الإحصائيات والبيانات المتصلة بالعملية الانتخابية.
والاستفتاء من جميع اللجان ذات العلاقة بالانتخابات والاستفتاء، وعلى وجه الخصوص جداول الناخبين، والمعلومات الواردة في التوصية رقم (18) أدناه، والسماح للمرأقبين بحرية الحركة داخل مراكز الاقتراع الذي يعتبر ضرورًا.

لا أن ذلك كلّه يجب أن يتم دون تأثير هذه الحركة على عملية الانتخابات.

13. أن يلتزم المراقبون من غير الأعضاء بالجمعيات السياسية بالحياد والاستقلالية وذلك يتطلب اقتصار المراقبين على غير المنتمين للجمعيات السياسية في حملات المراقبة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وأن يتلقى المراقبون التدريب الضروري لممارسة دورهم الرقابي بفعالية وكفاءة.


15. من أجل تعزيز ثقة الناخب في توفير السرية الكاملة لعملية التصويت، من الأفضل عدم ترقيم بطاقات الاقتراع، أو تتكون بطاقة الاقتراع من جزئين بحيث يكون بالإمكان فصل استمارة الانتخابات التي لا تحمل رقما عند تسليمها للناخب والإبقاء على الجزء الذي يحمل الرقم عند لجنة مركز الاقتراع والفرز، وذلك يمكن التأكد من عدم البطاقات المستعملة، وأن يخلو الجزء من بطاقة الاقتراع التي يستخدمها الناخبين من أي رقم يمكن أن يثير خوف الناخب من التعرف على بطاقة الاقتراع التي استخدمها.

16. من أجل الحد من استخدام المال في التأثير على الناخبين في الانتخابات المستقبلية، وتوفر المزيد من الضمانات لأن يمارس المواطنين حقهم الدستوري في الترشح لعضوية المجلس النيابي، يجب إصدار قانون يحدد أعلى سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، مع ضرورة إيجاد آلية فعالة لتمثابة ذلك لتدقيق المصاريف على هذه الحملات.

17. عملاً بتطبيق أفضل الممارسات فيما يخص قوائم الناخبين التي تعطى للمرشحين، لا بد من أن تشتمل قوائم الناخبين عناوينهم، من أجل تعزيز نزاهة وشفافية الانتخابات، ومن الضروري تسهيل حصول المواطنين والمراقبين على نسخ من جداول الناخبين من أجل تمكينهم من ممارسة دورهم الرقابي بفعالية.

18. اعتماد طريقة موحدة للإعلان عن نتائج الفرز والفرز في جميع المراكز الخاصة بالدوار الإقليمي، وتفعيل أفضل الممارسات على المستوى الدولي في هذا الميدان أن نزاهة الانتخابات وشفافيتها تتحقق بشكل أفضل حين يعلن المسؤولون على مستوى مراكز الاقتراع والفرز عن المعلومات المتعلقة بالمصوتين والنتائج.
الاقتراع على مستوى المراكز الإشرافية التي يتولّون الإشراف عليها، وذلك بالطريقة التالية:

- عدد الذين يحق لهم الاقتراع بحسب كشف الناخبين التي سلمت للمرشحين.
- عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم.
- عدد البطاقات التي استلمتها من اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات النبابية.
- عدد البطاقات التي تم صرفها للمقترعين، وعدد البطاقات الموجودة في صناديق الاقتراع.
- عدد البطاقات الصحيحة.
- عدد البطاقات الملغاة.
- عدد البطاقات البيضاء.
- عدد البطاقات الباطلة.
- عدد البطاقات التي تم استبدالها.
- عدد البطاقات التي نظرت لجنة مركز الاقتراع والفرز في أمرها.
- عدد كامل ومدقّق للصوّاتات التي حصل عليها كل مرشح، أي أن يعلن رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات بشكل دقيق عن الأعداد المسجّلة بخصوص المعطيات المشار إليها أعلاه والتي تمّ جردُها على مستوى مراكز الاقتراع والفرز، ومراكز الاقتراع والفرز العامة، ومراكز الاقتراع والفرز خارج البحرين.

علاوة على ذلك، ترى اللجنة المشتركة لمراقبة انتخابات 2006 أهمية قيام اللجان في مراكز الاقتراع والفرز بتعزيز درجة شفافية الاقتراع والفرز من خلال تزويد المراقبين ووكلاء المرشّحين بنسخ من النتائج الرسمية، وترى اللجنة المشتركة لمراقبة الانتخابات أن التفتيذ الحرجيّ لهذه التوصية سوف يعزّز ثقة المواطنين في نتائج الانتخابات.

19. أن أهميّة مراقبة الانتخابات من قبل مؤسسات المجتمع المدني المحليّة والدوليّة تُعتبر أحد الشروط الضروريّة لصداقة الانتخابات ونزاهتها، ولها ترى اللجان المشتركة أهمية السماح للمؤسسات الدولية بمراقبة الانتخابات القادمة لتعزيز صداقة الانتخابات ملائماً ودوليّاً.

20. ضرورة استخدام الحاسب الآليّ في عرض نتائج الانتخابات بدلا من الإ帜ار على قراءتها، حيث يواجه المستمعون صعوبة في تسجيل ما يقرأ عليهم من نتائج، ولها يجب استخدام الحاسب الآليّ لعرض نتائج الانتخابات، وأن توزّع النتائج في جداول تيسّر عملية المتابعة.

21. تزويد كافة المقرّرات الانتخابيّة بشبكة لاسلكية تتيح الاتصال بالإنترنت، وذلك بعّة تعليم
نتائج الانتخابات من قبل رئيس اللجنة عبر البريد الإلكتروني للمراقبين المعينين، وعلى كافة الجهات المعنية بالأمر، وليثبت للمراقبين إرسالها بيسر لمراكزهم بأقصى سرعة ممكنة.

22. تمكين المراقبين ووسائل الإعلام من الحصول على أعداد المقترعين في كل مركز اقتراع وفرض عند الطلب خلال فترة الاقتراع.

23. تسليم اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات النيابية كشفاً إلى المرشّحين بأسماء المقترعين حال الانتهاء من عملية الاقتراع، وسوف تمكّن هذه الخطوة المرشّحين من مقارنة الأسماء الواردة في هذه الكشف بتلك الواحدة في كشف الناخبين من أجل التأكد من أن المقترعين قد وردت أسماؤهم في كشف الناخبين، وذلك من شأنه أن يعزّز الشفافية ونزاهة الانتخابات، ويُكسب المزيد من ثقة الرأي العام في سلامة الإجراءات، ويرفع من مستوى طمأنينة المرشّحين.

24. أن تقوم كل من وزارة الشؤون الإسلامية وإدارتي الأوقاف بمنع استعمال المساجد كمنصّة للحملات الانتخابية لمرشّحين ضد منافسيهم الذين لا يمكنهم استخدام دور العبادة للدعاية الانتخابية، فضلا عن كون ذلك مخالفاً للقانون الذي يمنع استخدام المؤسسات الدينية للحملات الانتخابية.

25. أن يمنع الوزراء عن مقابلة النّواب المرشّحين للمجلس النّيابي خلال فترة الاقتراع الانتخابيّة، فضلا عن امتناع الوزراء عن المشاركة في أنشطة شبه انتخابية من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين المرشّحين.

26. السّماح لمن يرغب من المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الترشح للانتخابات النيابية بالترشح في أيّة دائرة يرغبون فيها دون اشتراط سكنه في الدائرة التي يترشح فيها.

27. السّماح للمرشّحين بتعيين أكثر من وكيل مع اشتراط وجود أحدهم فقط في مركز الاقتراع والفرز في أيّ وقت من الأوقات.

28. ترى اللجنة المشتركة أنّ من الطبيعي أن تتخذ الصحافة المواقف الداعمة لمرشّحين أفراداً أو لتيّارات سياسيّة، إلا أن الصحافة المحلية يجب أن تلتزم بالمعايير المهنيّة التي تحكم عمل وسائل الإعلام في نشرها لإعلانات المرشّحين، وذلك بوضعها في إطار يكتب عليه في الأعلى "إعلان" بهدف إشعار القارئ بأن المادة التحريرية هي دعاء انتخابيّة مدمجة، ومن مهمّة توقع رؤساء تحرير هذه الصحف على ميثاق شرف إعلامي يتمّ الالتزام به حرفياً.

29. ترى اللجنة المشتركة بأنّ إتاحة الفرصة للمواطنين الذين يحقّ لهم التصويت في الانتخابات النيابية التي تمنعهم ظروفهم من الإدلاء بأصواتهم في المواعيد المحدّدة للانتخابات في المملكة أنها خطوة تستحق التقدير، إلا أنّ تحديد موعد الانتخابات في الخارج في يوم عمل تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // أ. أماني المسقطي //
حرم البعض من التصويت في الانتخابات وخصوصاً في الدول الكبرى جغرافياً. تدريب لجان مراكز الاقتراع والفرز والعمال في مراكز الاقتراع والفرز من أجل تنفيذ المهام المنوطة بهم على أفضل وجه، ويتطلب ذلك توفير التدريب الأزم لأعضاء اللجان والعمال في مراكز الاقتراع والفرز.

1. لا بدّ من اقتراح برامج من قبل الجهات المعنية بالانتخابات تهدف إلى توعية الناخبين وتفتيISHED مما سيؤدي إلى عدم حرمانهم من الإدلاء بأصواتهم وتخفيف نسبة بطاقات الاقتراع الباطلة.

2. عقد الانتخابات في يوم جمعة بدلاً من السّبت من أجل عدم تأثير الانتخابات على إنتاجية الموظفين في اليوم التالي للاقتراع، حيث اضطرّ العديدٌ من المواطنين لانتظار نتائج الجولة الأولى إلى منتصف نهار الأحد الذي تلا يوم الاقتراع.

3. واردت اللجان على ذلك بالتأكيد على أنها تستند في عملها الرقابيّ على الانتخابات إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأنّ مراقبة الانتخابات أصبحت عُرفاً منذ العام 2002، وبمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي سمح للجمعيات برؤية القنوات، واستمرّ هذا الغُرّ حتّى انتخابات 2006. ناهيك عن أن اللجنة المشتركة قام بإصدار بطاقات للكانون المشتركة لمرأة الانتخابات وجمعيات المجتمع المدني والجمعيات السياسية الأخرى لمرأة الانتخابات والدخول إلى أماكن الاقتراع المتعددة في البحرين للإشراف على الانتخابات.

كما أشارت اللجان إلى أنها أرسلت مراقيين للانتخابات خارج البحرين في الأردن ولندن ومصر، بمبادرة رسمية من المستوى الحكومي، وخصوصاً وزاري الخارجيه والعدل.
6. انتخابات سنة 2010

أعلن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة باريخ 9 أوت/ أغسطس، أن موعد الانتخابات التنيبائيّة المقبلة سيكون في 22 أكتوبر/ تشرين الأوّل المقبل، أي قبل 11 أسبوعاً من الانتخابات المقبلة.

وفي الأسبوع نفسه صدر عن عاهل البلاد مرسوم رقم (45) للعام 2010 بإضافة المجمعات السكنية الجديدة إلى الجداول الخاصة بالدوائر الانتخابية وتغيير رقم أحد المجمعات، من دون إجراء أي تعديل على توزيع الدوائر الانتخابية، كما تضمن المرسوم تحديد عدد اللجان الفرعية للاقتراع والفرز بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب.

وجاء في المادة الأولى منه: «تُضاف إلى الجداول الخاصة بالدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المجمّعات السكنية الجديدة، وذلك على النحو المبين بالجدول المرافق للمرسوم».

وتضمن الجدول المرافق للمرسوم إضافة مجمعين 1016 و1018 عن منطقة ووزيرة آل لوزي، إضافة مجمع 645 عن مشروع إسكان هوراء سند، وإضافة مجمع 646 إلى دائرة ثامنة الوسطية.

وفيما نصت المادة الثانية من المرسوم على أن: «يتم تغيير رقم المجمع (975) في الدائرة الانتخابية السادسة بالمنطقة الجنوبية الوارد في الجدول رقم (1) المرافق للمرسوم رقم (78) لسنة 2006 ليصبح رقم (999).».

ونصت المادة الثالثة من المرسوم على أنه: «يكون لكل دائرة انتخابية لجنة فرعية لباشرة عمليتي الاقتراع والفرز على مستوى البحرين لمن يرغب من الناخبين المقيّدين أمام الدائرة الانتخابية.”

وفي اليوم نفسه، صدر عن رئيس الوزراء القرار رقم (57) بشأن تحديد موعد الانتخابات والترشيح لعضوية المجالس البلدية، والذي يقضي بفتح باب الترشيح لعضوية المجالس البلدية ابتداءً من يوم الاثنين الموافق 20 سبتمبر/ أيلول 2010 وحتى يوم الجمعة الموافق 24 سبتمبر/ أيلول 2010، على أن تقدّم طلبات الترشيح في مختلف المناطق البلدية الانتخابية إلى اللجان المختصّة.

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // آ. أماني المسقطي //

فيما نصّت المادة الثانية من المرسوم على أن: «يُفتح باب الترشيح لعضوية المجالس البلدية ابتداءً من يوم الاثنين الموافق لـ 20 سبتمبر/أيلول 2010 وحتى يوم الجمعة الموافق لـ 24 سبتمبر/أيلول 2010. وتقدم طلبات الترشيح في مختلف المناطق البلدية الانتخابية إلى اللجان المختصة».

كما صدر عن سموه القرار رقم (58) بتحديد المناطق البلدية الانتخابية والدوائر الانتخابية وحدودها وعدد اللجان الفرعية لانتخاب أعضاء المجالس البلدية، والذي نصّت المادة الأولى منه على أن: «تُقسم مملكة البحرين إلى خمس مناطق بلدية انتخابية وذلك على الوجه الآتي: منطقة محافظة الشمالية، منطقة محافظة المحرق، منطقة العاصمة، منطقة المحافظة الوسطى، منطقة المحافظة الجنوبية. ويحدد نطاق كل منطقة بلدية انتخابية بحدود المحافظة التي تقع فيها».

فيما ننصّ المادة الثانية من القرار على أن: «تُقسم كل منطقة بلدية انتخابية إلى عدد من الدوائر الانتخابية على النحو الآتي: منطقة محافظة العاصمة (8) دوائر، منطقة المحافظة الشمالية (9) دوائر، منطقة المحافظة الوسطى (9) دوائر، منطقة المحافظة الجنوبية (6) دوائر. ويحدد نطاق كل دائرة انتخابية على النحو المبين بتحديد الدائرة بالدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب. وتكون لكل دائرة انتخابية جنة فرعية لباختيار أعضاء مجلس النواب، وعددها عشر جان للاختيار والفرز على مستوى البحرين لم يرغب من الناخبين المقيّدة أسماؤهم في أحد جداول الانتخاب في المملكة في التصويت أمامها لانتخاب أي من المرشحين في دائرة. ويصدر قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية بتشكيل اللجان المنشأ إليها في الفترة السابقة وتحديد مقراتها والإجراءات التي تتبع للانتخاب أمامها».

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

النظام الانتخابي في البحرين
7. بدء الحملة الأمنية 13 أوت/ أغسطس

في اليوم التالي من إعلان المراسم المتعلقة بتوزيع الدوائر الانتخابية، بدأت الحملة الأمنية في البحرين باعتقال نحو 23 من الناشطين البارزين في المجتمع البحريني، إضافة إلى أكثر من 250 آخرين، فيما يعتقد بأنها محاولة للتأثير على سير الانتخابات المقبلة، وتتم الاعتقال بموجب قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، وبعد نحو ستة أسابيع من الاعتقال، أعلنت المحكمة أن حكم محملة المعتقلين ستبدأ بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول، أي بعد موعد الجولة الأولى من الانتخابات بخمسة أيام.

وفي الإطار نفسه صرح وزير العدل والشؤون الإسلامية أن بعض الأفراد ومن خلال إنشاء تنظيمات خارج إطار القانون دون اعتبار لدستور البلاد وقوانينها والمؤسسات الرسمية في محاولة منهم لاستغلال أجواء الانتقال الذي حرصت فيه الدولة على تشجيع الجميع بالمشاركة في العملية السياسية وتطوير المسيرة الديمقراطية، قد أضروا من خلال تصرفاتهم هذه و إصرارهم وتأكيدهم الدائم على العمل خارج الأطر الدستورية والقانونية بالاحترام الواجب لحكم القانون.

وتبَّع الوزير إلى وجوب أن يبادر هؤلاء الأفراد إلى الانضواء تحت مظلة القانون والمشاركة في ركب السيرة الوطنية الجامعة التي يسير فيها الجميع متزمنين بمبادئ وثيقة العهد والدستور في ظل احترام أحكام القانون.

كما دعت وزارة التنمية الاجتماعية إلى ضرورة التزام المنظمات الأهلية بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن عدم الاستغلال بالسياسة، لاسيما في المرحلة المقبلة للانتخابات النمائية والبلدية، وأفادت بأن المنظمات الأهلية قد أنشئتها لتعزيز اجتماعيات وخبرية ومهنية، ويتوجب عليها الالتزام بتوافق أعرضاها والابتعاد عن ممارسة الأنشطة السياسية والتي تتمثل في ضرورة التزام المنظم الصناعية والخدمية بالقوانين والقرارات المعمول بها.

وأكّدت لأعضاء مجالس إدارات المنظمات الأهلية والصناعية وبقية الأعضاء بأنها في حال رغبتهم الترشح للانتخابات النمائية أو البلدية لا بد من ضرورة التقيد بالأنظمة المعمول بها في هذا الشأن وأهمها تجميد عضويتهم خلال فترة الانتخابات، لإبعاد المنظمة الأهلية التي ينتمي إليها عن أي ملاحظات حول أنشطتها الاجتماعية أثناء فترة الانتخابات.

وترافق ذلك مع تجميد وزارة التنمية الاجتماعية مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وعيّنت مديراً مؤقتاً لإدارة شؤون الجمعية والعمل على إعداد التقارير المالية والإدارية للجمعية، وفتح باب العضوية لفئات المجتمع كافة، تمهدًا للدعوة إلى عقد جمعية عمومية، يتم

ترجمة عربية في مراقبة الانتخابات // أ. أماني المسقطي // -48-
من خلالها انتخاب مجلس الإدارة، وأُسندت هذه المهمة إلى أحد موظفي الوزارة العاملين في المجال القانوني.

في الوقت ذاته، أعلنت الجمعية بعد اجتماع لأعضاء مجلس الإدارة المجدد أنها ستلجأ إلى القضاء للطعن في قرار وزارة التنمية.

8. عدد المرشّحين في انتخابات 2010

وصل عدد المتقدمين للانتخابات النيابية منة وتسعة وأربعين مرشحاً (149)، تم قبول منة وسبعة وأربعين (147) مرشحاً، بينهم تسع (9) مرشحات، وفازت النائب لطيفة الفعوود بالتزكية للمرة الثانية على التوالي ليتكرر المشهد الانتخابي الذي حدث في سنة 2006، لتكون ممثلة للدائرة السادسة بالمحافظة الجنوبية، كما فاز 4 مرشحين آخرين، هم عادل المعاودة (الأصالة)، عبد الحليم خليل (الوفاق)، خميس الرميحي (مستقل)، عبد الله الدوسري (مستقل).

وتقدمت الجمعيات السياسية الرئيسية بعدد من المرشحين، يتوزّعون كالآتي: الوفاق (18)؛ الأصالة (8)، المنبر الإسلامي (8)، المنبر الديمقراطي (3)، التجمع القومي (1).

9. عدد الناخبين في انتخابات 2010

بلغت الكتلة الانتخابية للانتخابات النيابية والبلدية من البحرينيين (868.668) ناخباً. وتوزعت الكتلة الانتخابية على المحافظات الخمس في المملكة على النحو التالي:

- محافظة العاصمة : ثمانية وثلاثون ألفاً وثمان مئة وأربعة وعشرون ناخباً (38.824).
- محافظة المحرق : سبعة وخمسون ألفاً ومائتان وثلاثة وثلاثون ناخباً (57.233).
- المحافظة الشمالية : سبعة وسبعة وثمانية وخمسون ألفاً وخمسة وتسعون ناخباً (8.058).
- المحافظة الوسطى : وثمانية وتسعة وخمسون ألفاً ومائتان وثمانية وخمسون ناخباً (98.258).
- المحافظة الجنوبية : سبعة عشر ألفاً ومائتان وخمسة وتسعون ناخباً (17.295).
والمحصلة النهائية للكتلة الانتخابية قد اعتُمدت بعد أن تم الفصل في جميع الاعتراضات والطعون التي قدمت إليها، والتي بلغت مائتين وستة وأربعين اعتراضاً (246) وتسعة طعون (9) هي إجمالياً ما تم تقديمها إلى اللجان الإشرافية على سلامة الانتخابات في محافظات المملكة الخمس.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الكتلة الانتخابية</th>
<th>المحافظة</th>
<th>عدد الناخبين الذين حقُّ لهم التصويت في المحافظات الخمس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>العاصمة</td>
<td>38.824 ناخباً</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المحرق</td>
<td>57.233 ناخباً</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الشمالية</td>
<td>107.058 ناخباً</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الوسطى</td>
<td>98.258 ناخباً</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الجنوبية</td>
<td>17.295 ناخباً</td>
</tr>
</tbody>
</table>

10. مراقبة الانتخابات

أعلن قضاة اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة الانتخابات عن تقدم أربع جماعات من مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التي استقال رئيسها سلمان كمال الدين احتجاجاً على طريقة التعامل مع مجريات الأمور منذ منتصف أغسطس / آب الماضي) بطلب المشاركة في الرقابة الوطنية على الانتخابات، وهي:

- الجمعية البحرينية للشفافية
- جمعية البحرين لراقبة حقوق الإنسان
- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (بعد حل مجلس إدارتها المنتخب وتعيين موظف وزارة التنمية الاجتماعية لإدارتها)
- جمعية حوار

وجمعية حوار.

وقال قضاة اللجنة العليا في بيان لهم، إنه وفي إطار تنظيم عملية الرقابة الأهلية في يوم الاقتراع قررت السماح لكل جمعية بإيفاد مراقب واحد في كل لجنة من لجان الاقتراع والفرز منذ وقت افتتاح مقرات اللجان وحتى الانتهاء من عملية الفرز، مع إمكانية تناوب المراقبين المسجلين لكل جمعية، مؤكدين أهمية الالتزام بقواعد وأخلاقيات المراقبة.

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات
لا أن الحكومة أصرّت على عدم السماح للمنظمات الدولية بمراقبة الانتخابات، باعتبار أرقاية الانتخابات شأن سيادي خاص بكل بلد، على الرغم من تقدم كل من المعهد الدولي للديمقراطية والمعهد الجمهوري الدولي بخطاب إلى وزير العدل تطلب فيها مراقبة الانتخابات.

توصيات لتعزيز الرقابة المحلية على الانتخابات

1- وجود نص قانوني واضح يسمح للجمعيات الأهلية بمراقبة الانتخابات.
2- تقديم الدعم الأدبي والمعنوي والمادي غير المشروط للجمعيات التي تعتبر مراقبة الانتخابات.
3- السماح للمراقبين بالتواجد في مراكز تسجيل المرشحين، وإطالبهم على جداول الناخبين للتأكد من صلاحية سير عملية تسجيل المرشحين وأسماء الناخبين.
4- تزويد مراقب مراقب الانتخابات - من فيهم وكلاء المرشحين والصحافيين، من قبل اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات ببطاقة تعريفية تحوّلهم التواجد في جميع مواقع مراكز الإقتراع في يوم الانتخابات، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية.
5- تزويد مراقب مراقب الانتخابات من قبل اللجنة العليا بالنتائج الرسمية للانتخابات.
6- على الجمعيات القيام بعملية التقييم المنهجي والموضوعي لتجربة مراقبة الانتخابات في الدورتين الانتخابيتين السابقتين.
7- العمل على إعداد دليل تدريبي يتناسب مع الإطار السياسي والاجتماعي والقانوني البحريني.
8- تضمين فئات جديدة وفعالة في الرقابة على العملية الانتخابية، وتطوير وتكثيف برامج التأهيل والتدريب الموجهة لفئات معينة مثل الإعلاميين والقيادات السياسية و وكلاء المرشحين.
9- مراقبة الجمعيات لوسائل الإعلام وسلوك المرشحين قبل فترة كافية من موعد الانتخابات، والتصريح أولاً بأي مخالفات انتخابية ترصدها جمعيات المراقبة.
الإصلاح الانتخابي في الأردن 2010

د. طالب عوض - الأردن

خبير دولي في مجال الانتخابات - الأردن
1. حقوق الإنسان والانتخابات

تعتبر مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان التي عُقد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، حيث جاء في المادة 21 أنه: «كل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده. إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية. وإن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تجلي هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري في الانتخابات السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت».

وأكدت الفقرة 2 من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن للمواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

وتُعتبر الانتخابات هي الركيزة الأساسية في عملية النداء الديمقراطي ولكنها ليست كافية إذا يتطلب إجراءها ضمان العديد من الحريات الأساسية حيث أشار الأمم المتحدة إلى أن: «الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية. فهي ليست غاية بل خطوة لا يب في أنها مهمة وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيكون من المؤسف خلط شرعية الغاية بالوسيلة وناسيا الحقيقة القائلة بأن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم».

1.1 حرية الرأي والتعبير

أكدت المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الحق في حرية التعبير الذي تشمل البحث عن معلومات وأفكار وتلقىها وإرسالها عبر أي وسيط وبغض النظر عن الحدود. و جاء في المادة (19) كذلك من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ما يلي:

"لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

لكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية حريته في التعبير عن آرائه عبر مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ومناقشتها، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها."
وتنبغي ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخفاء بعض القيود ولكن شريطة أن تكون محدودة بنص القانون أو تكون ضرورية.

أ - احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب - حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الضحة أو الآداب العامة.

ولا شك أن من الحقوق المهمة التي ركزت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقضية الانتخابات، هي تشكيل الجمعيات والأحزاب والنقابات المهنية والعمالية وكافة مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي).

وبذلك أكدت المادة (22) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن لكل فرد حق تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. وأشارت المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

وحظرت المادة (26) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التمييز أمام القانون، إذ أكدت أن الناس جميعا سواء أمام القانون وبحظون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بالحماية. وفي هذا الصدد يجب أن يكون القانون أو تمييز وأن يُكفل جميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

ولكن هناك تدابير خاصة تأخذها بعض البلدان من أجل ضمان تمثيل بعض الفئات لا تعتبر تمييزية ضدهم، مثل حفظ حق حصة من المقاعد للمسيحيين كما هو معمول به في الأردن وفلسطين أو حفظ حصة للمرأة كما هو معمول به في المغرب والأردن، حيث تُصف تلك التدابير ضمن فئة «التدخل الإيجابي» أو «التمييز الإيجابي»، إذ نص البنود (11) من مشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية الذي اعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأفلاس في الأمم المتحدة أنه يجب عدم اعتبار التدابير التالية التي ينص عليها القانون أو النظام بأنها إجراءات تمييزية:

- الشروط المعقولة للممارسة الحق في التصويت أو الحق في تقلد منصب عام خاضع للانتخاب.
- المؤهلات المعقولة للتعيينات تقلد منصب عام ناشئة عن طبيعة واجبات المنصب.
وهناك تدابير خاصة لتامين ما يلي:

- التمثيل الملانم لجزء من سكان بلد ما تمنع أفراده في الواقع ظروف سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية من التمتع بالمساواة مع بقية السكان في مسألة الحقوق السياسية.

- التمثيل المتوازن لمختلف العناصر المكونة لسكان بلد ما وشرط أن لا تدوم هذه الإجراءات إلا طالما ظلت هناك حاجة إليها وهي مرتبطة فقط بمدى لزومها.

نصت الفقرة (ب) من المادة (25) للنهج الدولي للحقوق الدينيّة والسياسيّة على حق المواطن في أن يختار ويتنحّب في انتخابات نزيهة تجري دوريّة بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة والتصويت السريّ، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

ولهذا يعتبر التصويت السريّ هو الأساس في اعتبار الانتخابات حرّة ونزية. وقد أشار مشروعا المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في الحقوق السياسية إلى وجوب أن يكون بإمكان كلّ ناخب التصويت بأسلوب لا ي 궁 فيه إلى كشف الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت بها، وآلا يرغم على الكشف عن حيويّات ذلك وأن يحاول أحد الحصول من أيّ ناخب، بشكل مباشر أو غير مباشر على أيّة معلومات عن عمليّة تصويته.

وهذا يخلق العديد من الإجراءات الفنية والإداريّة لضمان الحفاظ على سرّيّة الاقتراع وحماية صوت الناخب من التأثير المباشر أو غير المباشر للإفصاح عن طريقة تصويته.

وكمية مساواة جميع الناخبين للتأثير في العملية الانتخابية وأن يتساوي الوزن الصوتي لكل مواطن، وأن يشارك كافة المواطنين في عملية الاقتراع على قدم المساواة وأن يكون لكل منهم نفس التأثير في العملية الانتخابية. وهذا يتطلب في حالة اعتماد دوائر انتخابية أن يكون لكل ناخب نفس «الوزن الصوتي» وتحديد الدوائر الانتخابية على أساس منصف يعكس إرادة الناخبين بأكبر قدر ممكن من الدقة والشمولية، في حين يُوزّع لكل دائرة مقعد وثُوزّع على أساس عدد السكان مع انحراف لا يزيد عن 5% فقط كما هو في الجمهورية اليمنيّة، أو 15% كما حدث في السودان سنة 2010.
1. الأنظمة الانتخابية المعاصرة

إنّ صوغ النظام الانتخابي يبّن أنّ يأخذ في الحساب الأهداف التالية:

- ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية واسعة (سياسية، جغرافية، اجتماعية..).
- التأكد من أنّ الانتخابات هو في متناول الناخب العاديّ وأنّها صحيحة.
- تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبله.
- تعزيز شرعيّة السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذية.
- تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.
- تنمية حس المسؤوليّة إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسيّة.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسيّة.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسيّة.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسيّة.
- مراعاة طاقات البلد الإداريّة والمالية.

تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، ولذلك لا بّد من تيسير الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابيّة.

ولهذا مهما كانت أيّة عمليّة انتخابيّة نزيهة ومنظمة فإنّ نتائجها السياسية تعتمد بشكل أساسيّ على النظام الانتخابي المعمول به، وما أن اختيار النظام يتأثر غالبا باعتبارات سياسيّة فلا بّد من امتلاك المعرفة الضروريّة بالأنظمة الانتخابيّة المعمول بها في العالم والتّجارب المختلفة في هذا المجال، وقد قامت خلال العقد الماضي عشرات البلدان بتغيير وتطوير أنظمتها الانتخابيّة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وبعض البلدان العربيّة.

ولهذا سنحاول استعراض أبرز النّظم الانتخابيّة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة نظم أساسيّة:

2. نظام الأغلبيّة

إنّ نظام الأغلبيّة هو أقدم نظام انتخابيّ. وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به. وهولا يزال يحظى بتفضيل أكثر من 80 بلداً في العالم – استنادًا إلى دراسة للإلغاء البرلماني العالميّ 1993.

و ربما تكمّن ميزة هذا النظام أوّلاً وقبل كلّ شيء في بساطته، إذ يتمّ انتخاب المرشّح الذي يحصل على أغلبيّة الأصوات. وقد طُبّق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السياسيّة، حيث يتمّ
انتخاب المرشّح الأكثر شعبيّة. ولكنه من ناحية أخرى غالباً ما تكون نتائجه غير عادلة، فهو قد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

وفي نظام الأغلبيّة البسيطة، فإنّ المرشّح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتّى لو كانت الأصوات التي حصل عليها أقلّ من 25% من المقترعين في الانتخابات، ويؤدّي هذا النظام إلى بروز حزبين على المستوى الوطنيّ وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهويّة (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا وكندا.

ونستطيع أن نُجمِل بعض إيجابيّات هذا النظام على النحو التالي:

- تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.
- يصوّت المقترعون لشخص معيّن يمثّل بدوره حزباً سياسياً مّا أو يكون مستقلاً.
- يمثّل دائرة انتخابيّة ويجعل العلاقة أوثق بين النّائب وناخبيه (ممثل الدائرة).

وهناك عدة أشكال للتّصويت بنظام الأغلبيّة من قبل:

1.1.2. دائرة انتخابيّة بمقعد واحد.

كما أن هناك ثلاثة أشكال أساسيّة لتّصويت الأغلبيّة المفردة:

1.1.2.1. تصويت الأغلبيّة لدورة واحدة

يتمّ وفق هذا التّصويت، انتخاب المرشّح الذي يحظى بأكبر عدد من الأصوات، وينتج عن هذا النظام انتخاب مرشّح ما حتّى ولو لم يحصل إلاّ على نسبة 25% من الأصوات الفعليّة.

2.1.1.2. تصويت الأغلبيّة لدورتين (الأغلبيّة المطلقة)

إنّ على المرشّح في هذه الحال أن يحصل على نصف الأصوات كحدّ أدنى، بالإضافة إلى صوت واحد لكي يتمّ انتخابه. وإذا لم يحصل أيّ من المرشّحين على هذا العدد من الأصوات يتمّ تنظيم دورة ثانية. وفي هذه الوضعية تكفي الأغلبيّة البسيطة وحدها في الدورة الثانية.

3.1.1.2. التّصويت التّفضيلي أو التّتابعي

يجمع هذا النوع من التّصويت ما يتمّ في دورتين، وتعني لذلك التّصويت بالأغلبيّة المطلقة في دورة واحدة، إذ يصوّت المقترعون لمرشّح واحد، ولكنهم يشيرون إلى افضلّيتهم بالنسبة إلى المرشّحين الآخرين بترتيب تنازلي. وإذا لم يحصل أيّ من المرشّحين على الأغلبيّة المطلقة لدى الفرز الأوّل للأصوات، يتمّ إبعاد المرشّح الذي حصل على أقلّ عدد من الأصوات ويجري توزيع الأفضليّات الثّانية للمشيرّحين الآخرين، وتستمرّ هذه العمليّة حتى يحصل أحد المرشّحين على الأغلبيّة المطلقة نتيجة لهذه التّأجيلات المتتابعة.
2.1.2. دائرة انتخابية بعدة مقاعد

هناك طريقتان أساسيتان مختلفتان لتصويت الأغلبيّة في هذه الدّوائر الانتخابيّة:


ومن أبرز عيوب نظام الأغلبيّة:

- إقصاء أحزاب الأقليّة من التمثيل البرلمانيّ، وكذلك فإن عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات تعتمد بشكل كبير ليس على عدد الأصوات فقط بل أيضا على مكان تسجيل هذه الأصوات.
- استثناء أحزاب الأقليّة التي تثبت أنها أكثر ميلا لإحداث عدم استقرار خارج النظام السياسيّ مما تكون عليه عند إدخالها في تركيبة التمثيل السياسيّ نتيجة الاهتمام بالجغرافيا أكثر من الاهتمام بالشّعب.
- استثناء أفراد مجموعات الأقليّة العرقيّة من التمثيل البرلمانيّ.
- انخفاض إمكانيّة انتخاب النساء في ظل نظام الأغلبيّة مما عليهم في ظل التمثيل النسبيّ.
- حرمان الأقليّات من التمثيل حيث يستطيع حزب واحد أن يشتري على كافة مقاعد الدائرة ويحرّم الأقليّات من التمثيل.

ويمكن للحزب الفائز الحصول على 30% - 40% من أصوات المقترعين، ولكنه يستحوذ على نسبة تتراوح بين 50% و70% من المقاعد، حيث حصل الحزب الشعبيّ المنغوليّ عام 1992 على 95% من المقاعد، بينما لم يحصل إلاّ على 5% من الأصوات.

وتستطيع الأحزاب الحاكمة أن تعمل على تغيير حدود الدائرة الفردية بما يخدم مصلحتها.
2. التمثيل النسبي

إنّ نظام الأغلبية هو، دون شكّ، الأقدم في العالم، غير أنّ التمثيل النسبي يزهو كونه موضوعاً لأكثر عدد من المؤلفات والمقالات التي كُرّست لتحليله. وقد تمّ تطبيق هذا النظام للمرة الأولى في بلجيكا سنة 1889 وفي هذه الأيام يُطبّق في أكثر من 70 بلداً في العالم.

إنّ العدالة هي الميزة الأولى لهذا النظام، فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية مع نسبة حضورها الانتخابيّ يكون التمثيل عادلاً. إن أيّاً من القوى السياسية أو أيّ جزء من الرأي العام، لا يستأثر من ناحية المبدأ بالتّمثيل الكامل، ولا يظلّ أيضاً دون تمثيل.

إنّ التمثيل النسبي يفرض التصويت للقائمة ممّا يدلّ، غالباً، على أنّ أفكار المرشحين لن تتفوق في الحملات الانتخابية، بالتّعارض مع شخصياتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ التصويت يجري في دورة واحدة ويتّم تلقي السّياسة المعروفة في الأنظمة التي تُطبّق مبدأ الدّورة الثانية.

وهناك نموذجان أساسيّان في التمثيل النسبيّ:

- التمثيل النسبي الكامل:

وتّعتبر البلاد كلّها دائرة انتخابية واحدة، ويتّمّ توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصّتاتها (نسبتها) الإجماليّة، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي.

- التمثيل النسبي التقريبي:

تجرى الانتخابات في عدّة دورات انتخابيّة ويتمّ توزيع المقاعد على هذا الأساس، حيث يقبل هذا النظام ربّما تفاوتا بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها.

وحيث أنّ نظام التمثيل النسبي يشكّل انعكاساً لتمثيل كافّة الأحزاب ومجمل الطّيف السياسيّ، نستطيع أن نؤكدّ على بعض مزايا هذا النظام تتمتّل في أنّه:

- يُيسرّ حصول أحزاب الأقليّة على تمثيل في البرلمان، ويعمل باعتباره آليّة لبناء الثقة.
- يشجّع نظام التمثيل النسبيّ الأحزاب الكبرى والصغيرة على حدّ سواء، على وضع قائمات متنوعة إقليمياً وعرقياً وجنسياً، إذ أنّ عليها تنمية أدوار مجال موسع من المجتمع لزيادة عدد الأصوات في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، هناك حوافز أقلّ لتوجيه التّماسات عرقية بحتة.
- يعمل نظام التمثيل النسبي على التّقليل من مشكلة الأصوات المهدورة في الإقليميّة. ولكن على الرّغم من مزايا هذا النظام، إلا أنّ هناك العديد من المنتقدين له يسردون
بعض العيوب وهي:

- أن التمثيل النسبي يهدد بإحداث اختناقات تشريعيّة في حكومات الائتلافات المتعددة الأحزاب.
- عدم استقرار الائتلافات الحكومية ويزيد ذلك من عدم الاستقرار.
- يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب.
- تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية حيث نجد أن عدد الأحزاب المتطرفة ضرورة لتشكيل الحكومة، بينما عاشت إيطاليا أكثر من 50 عاما في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة.

1.2.2 نسبة الحسم

ومن أجل تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان لجأت العديد من البلدان إلى اعتماد نسبة حسم حدّ أدنى وهي تتفاوت من 0.67% كما هو في هولندا و 2% في إسرائيل وتصل إلى 10% في تركيا. ولكن معظم البلدان تعتد نسبة في معدّل 5-3% وهي تعتبر معقولة من أجل التمثيل. وتهدف نسبة الحسم إلى تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان. فنجد أن عدد البلدان يشارك في الانتخابات ما بين 30 – 40 حزباً سياسياً ولكن فقط 7-5 أحزاب تتمثّل في البرلمان وتتجاوز نسبة الحسم (العتبة).

3.2 النظام المختلط

من أجل الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النّظامين، لجأت العديد من الدول إلى اعتماد «النظام المختلط» وهو المعمول به حاليا في العديد من البلدان والذي يبني انتخاب عدد من المقاعد (نصفها مثلا) على أساس الدوائر الفردية (الأغلبية) والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي كما هو الحال في ألمانيا. وسمح بعض الأنظمة المختلطة للمرشح أن يشارك في الانتخابات الفردية للدوائر وكذلك أن يكون مسجلاً في نظام التمثيل النسبي.

ونذكر بعض الدول التي اعتمدت النظام المختلط حيث سُيّن الرقم الأول عدد أعضاء البرلمان، والثاني عدد المقاعد الفردية والثالث هو عدد المقاعد للتمثيل النسبي على التوالي:

- ألبانيا (140، 100، 40)، أرمينيا (131، 75، 56)، أذربيجان (125، 100، 25)، جورجيا (235، 85، 150)، مقدونيا (120، 85، 35)، روسيا (450، 225، 225)، أوكرانيا حتى 2006 (450، 225، 225)، ليتوانيا (141، 71، 70)، بوليفيا إلخ.
واستجابةً لهذه النقطة، فقد اعتمدت نظام التمثيل المختلط في عام 1990، وذلك لانتخابات الاتحاد الأوروبي الذي أقرَّ دستور بلغاريا في عام 1991، والعدد كان 400 عضو نصفهم 200 على أساس الدوائر الكبيرة للتمثيل النسبي، 20 مقعد على أساس الدوائر الفردية بنظام الأغلبية المطلقة أي (50% + 1)، وجرت انتخابات لجولة ثانية في العديد من الدوائر، ومنذ عام 1992 انقلت بلغاريا إلى نظام التمثيل النسبي حيث تم توزيع 240 مقعدا على 31 دائرة مع نسبة حسم بلغت 4%.

وتعتبر المجر فيشرط حصول المرشح للانتخابات الفردية على 33% على الأقل وأن يشارك في الانتخابات أكثر من 50+1 من الذين يحق لهم الاقتراع ونسبة الحسم 7% حيث فُسّم البرلمان إلى 85 فردي، 150 نسبي.

3. قانون الانتخابات رقم 34 لسنة 2001

والأنتخابات التي جرت على أساسه.

بعد صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001، وبدء دائرة الأحوال المدنية بإصدار البطاقات الشخصية المعتمدة لإجراء الانتخابات تحضيراً لإجراء الانتخابات البرلمانية التي تمت في شهر جوان / حزيران 2003 وفقاً للقانون الجديد.

وعلى الرغم من أن مجلس النواب المنحل (2001-1997) لم يقم بالدور المطلوب منه في إصدار قانون الانتخابات، وعدم اهتمام الحكومة والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بضرورة الإسراع بإقرار قانون انتخاب ديمقراطي عصري، فقد صدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان، على أن تقوم الحكومة بإقرار قانون انتخاب مؤقت.

وجَّه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء السابق (السَّيد علي أبو الراغب) بتاريخ 7/6/2001، جاء فيها:

- وعلى هذا الأساس فإنه أعدَّ إيلَّيكم وضع قانون عصري للانتخابات البرلمانية يُسهم في تنمية الحياة السياسية والديمقراطية ويزيد إمكانيات التفاعل مع المستجدات والتحديات في حركة سبيّرة المجتمع الأردنيّ وتطوُّره بما فيها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني... और व्यवस्था की नई जनावरों का लाभ दौरे में होता है। वह सभी जानवरों की नई क्रियाकलापों का लाभ होता है।
ويعتمد على آلية عصرية تمتطورة في أسلوب التصويت وفرز الأصوات ومراجعة وإقرار جداول الناخبين (الرأي 18/6/2001).

وخلال شهر من التحليل أُنجزت الحكومة قانون الانتخاب المؤقت الذي صدر في الجريدة الرسمية. وسنحاول هنا استعراض أبرز ما جاء في القانون، فقد رفع عدد المقاعد من 80 إلى 104 وكذلك زيادة عدد الدوائر من 21 دائرة انتخابية إلى 45 دائرة، واعتماد البطاقة الشخصية التي تصدرها دائرة الأحوال المدنية، بدلاً من البطاقة الانتخابية، وخفض سن الإقتراع من 19 إلى 18 سنة، وإتاحة المجال أمام القضاء للمشاركة في الإشراف على عملية الاقتراع والفرز، وتوحيد عملية الفرز والاقتراع.

وأعطى القانون حق الاقتراع لكل أردني أكمل ثمانية عشرة سنة حسبًا من عمره في اليوم الأول من الشهر الأول من عام الانتخاب وتمتعه بالحق في انتخاب مجلس النواب إذا كان مسجلاً في أحد الجداول الانتخابية، ولا يعتبر هذا إنجازاً هاماً في تخفيف سن الاقتراع، ويؤكد القانون استعمال حق الانتخابات للعاملين في القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة طيلة وجودهم في الخدمة الفعلية، ويحرم كل شخص من ممارسة حق الانتخاب لذاته لأي سبب آخر، ما لم يرفع الحجر عنه. وينطبق الأمر ذاته على من كان محكوماً عليه بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يشمله عفو عام أو لم يرده اعتباره، ولا يجوز للناخب أن يستعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة في الانتخابات.

الجديد في قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 للسنة 2001:

أولاً: اعتماد بطاقة الأحوال المدنية وسجلات دائرة الأحوال من أجل المشاركة في الانتخابات، حيث كانت العملية سابقاً معقدة، إذ تطلَّبت أولاً التسجيل على أساس دفتر العائلة، وبعدها استلام البطاقات وبعدها الاقتراع، ومن خلال الاطلاع على الانتخابات السابقة فقد كانت تضيع الفرصة على العديد من المواطنين في الانتخابات إلا أنهم غير مسجلين أو غير مستلمين للبطاقة الانتخابية، وتُعتبر هذه الخطوة إيجابية جداً، حيث طالبت بها العديد من الفاعليات والندوات الخاصة بقانون الانتخاب.

ثانياً: تخفيف سن الاقتراع من 19 إلى 18 سنة ولكن يفضل أن يُعتبَر يوم الاقتراع كأساس لسن الثامنة عشرة، وليس كما هو وارد في القانون أي يوم غرفة كانون الثاني/يناير من عام الانتخاب.
ثالثاً: مشاركة القضاء في الإشراف على الانتخابات، خطوة إيجابية ونأمل أن تتوسع عملية الإشراف لتشمل ممثلو المجتمع المدني والفعاليات السياسية المختلفة.
رابعاً: زيادة عدد الدوائر من 21 إلى 45 دائرة، وفي ذلك قريبة من نظام الصوت الواحد المعمول به في الدول المتقدمة، «صوت واحد مقعد واحد».
خامساً: إجراء الفرز في مكان الاقتراع وذلك تجنبًا لشبهات نقل الصناديق.
سادساً: اعتماد آلية الشفافية التي تضمن نزاهة الانتخابات.
سابعاً: تطوير آلية التصويت الذي يُجريه الأمّيون للحفاظ على سرية الاقتراع، ومعاقبة من يهدر صفة الأمّي، حيث كانت سابقا تمارس من أجل التصويت العلن في المناطق المختلفة.
ثامناً: صعوبة نقل التسجيل من دائرة إلى أخرى، وهذا يضمن عدم نقل مسجلين بنسبة كبيرة حيث وصلت هذه النسبة في بعض الدوائر خلال الانتخابات السابقة 1997، إلى أكثر من 50% من المقيمين كما هو الحال في دائرة عمان الثالثة مثلاً.


وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 58.9% من مجموع الحاصلين على بطاقات الأحوال المدنيّة من بين المسجّلين. وهذه النسبة مرتفعة مقارنة مع الأعوام السابقة 1989، 1993، 1997 حيث بلغت المتوسط أقلّ من 45%.

ويلاحظ من نتائج الانتخابات بأنّ نسبة أصوات الفائزين في البرلمان وصلت إلى 36.7% في حين أنّ 63.3% ذهبت للمرشحين الذين لم يفزوا، وهذا يبيّن عيب نظام الصوت الواحد على أساس الأغلبية البسيطة حيث تذهب أغلبية الأصوات خارج قبة البرلمان.
صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون الانتخابات ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18/5/2010 لتجرى الانتخابات البرلمانية للمجلس السادس عشر على أساسه وأهم ما جاء به:

- زيادة عدد المقاعد من 104 إلى 108 وذلك بإضافة مقعد لكل من الدوائر التالية (عمان الأولى، عمّان الثانية، الزرقاء الأولى، إربد الأولى).
- زيادة المقاعد المخصصة للنساء من 6 مقاعد إلى 12 مقعدا للتنافس على الكوتا النسائية (نظام الحصة). وبهذا يصبح عدد المقاعد 120 مقعدا، منها 12 مقعدا للنساء.

اعتمد الدائرة الفرعية، ولكل دائرة مقعد. وبهذا تم تقسيم الدوائر التي يمثلها أكثر من مقعد إلى عدد الدوائر الفرعية يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة، واعتبار أن الناخبين في الدائرة الانتخابية هم ناخبو كافة الدوائر الفرعية في الدائرة، ولا يحق للمترشح أن يترشح إلا في دائرة فرعية واحدة ولا يحق له تغيير الدائرة الفرعية.

الانسحاب قبل أسبوعين من موعد الاقتراع.

تشكل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات برئاسة وزير الداخليّة، وقاضى من الدرجة العليا يسميه رئيس المجلس القضائي ويشكل نائبا لرئيس اللجنة، وأمين عام وزارة الداخلية، ومدير عام الوزارة ومدير الإدارة المختصة في الوزارة وموظف من وزارة التنمية السياسية لا تقل درجته عن الأولى يسميه وزيرها.

تشكل بقرار من الوزير من كل محافظة لجنة محكمة برئاسة المحافظ وعضوية رئيس محكمة البداية في المحافظة أو أحد قضاتها يسميه رئيس المجلس القضائي ويشكل نائبا لرئيس اللجنة ومدير الإدارة الأحوال.

وتشكل بقرار من الوزير وتنسبي من المحافظ من المحافظة في كل دائرة انتخابية لجنة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاض يسميه رئيس المجلس القضائي ويشكل نائبا للرئيس وأمين مكتب الأحوال المدني.

الانسحاب قبل أسبوعين من موعد الاقتراع.

- وفقاً للدراية الملكية السامية التي تمّ تغييرها، فإنّ للمسجلين في أيّة دائرة من الدوائر الانتخابية المخصصة لكلّ منها رقم (42) لسنة 2001، وتعديلاته، والتي تمّ تقديمها إلى دوائر فرعية، حقّ الاقتراع في أيّ من الدوائر الفرعية، ويُعتبر سجل الناخبين
لتلك الدوائر الانتخابية التي تم تقسيمها مسجلًا لكل دائرة فرعية وقع فيها الإدلاء بالصوت. ويجوز للناخب الإدلاء بصوته في أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز التي حددت للدائرة الانتخابية التي يجوز له الاقتراع في أي من دوائرها الفرعية.

ويُعتبر فائزا في الانتخابات المرشح الذي نال أعلى نسبة من أصوات المقترعين في كل دائرة فرعية.

هذا يعني أنه تم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر فرعية للتّرشيح والفرز فقط، أما الاقتراع فإن الدوائر الانتخابية هي الأساس ولا يوجد تقسيم الناخبين إلى دوائر فرعية (جغرافية).

ولغبات أحكام المادة (92) يُعتبر عدد المقترعين في كل دائرة فرعية هو مجموع الأصوات التي حصل عليها جميع المرشحين في هذه الدائرة.

وتحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزين بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على مستوى المملكة في المحافظات وفي أيّة دائرة من دوائرها البادية على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقرّعين في الدائرة الفرعية التي ترشح فيها، وفقًا لمقارنة بين هذه النسب. ويُعتبرن فائزات بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الفرعية، ولا يجوز بمقتضى أحكام هذه المادة أن يزيد عدد الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء في كلّ محافظة وفي أيّ دائرة من دوائرها البادية الانتخابية المعلقة على فائزة واحدة.

وقد تم التشدّد في جرائم الانتخابات وذلك لمحاربة ظاهرة شراء شراء الأصوات.

5. الأحزاب السياسية والانتخابات

تلعب الأحزاب السياسية دورا رئيسيّا في عملية الانتخابات، وهي تشكّل أساس البناء الديمقراطي، ولذا تهتمّ كافة القوانين والأنظمة الخاصة بالانتخابات بدور الأحزاب السياسية وكيفية تقديم المرشحين للانتخابات والآليّة الملائمة. وسنحاول استعراض أبرز القضايا الخاصة بدور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية. ونحن لا نستطيع أن نتصور وجود تقدّم تُحرزه الانتخابات والديمقراطية بمفعول عن دور الأحزاب والقوى السياسية، ولذا فإن النظم الانتخابية تساعد أو تعيق تطوير الأحزاب السياسية.

ولا بد من التأكيد على المبادئ الرئيسية التالية:

- تكافؤ الفرص: يجب أن تعامل الأحزاب السياسية والمرشّحون بطريقة عادلة وهذا يتطلب من لجان الانتخابات والمشرّفين عليها عدم التمييز.
بين الأحزاب ولاسيما المعارضة التي يجب أن تحظى بمعاملة عادلة من قبل الأجهزة الرسمية.

• حرّيّة التعبير: ضمان حرّيّة التعبير لكافّة الأحزاب والمرشّحين، ولا بّد من اتفاق كافّة الأحزاب السياسيّة المشاركة في الانتخابات على «ميثاق شرف»، يحارب الممارسات غير المشروعة مثل الرشوة وكافة أشكال التزوير المباشر وغير المباشر.

المشاركة في الحياة السياسيّة: تعمل الأحزاب السياسيّة على تشجيع المواطنين والمشروعين والمرشّحين والسّوريون في المشاركة، حيث تعتبر الأحزاب السياسيّة هي المدرسة الحقيقية للعُدّة السياسيّة والديمقراطيّة.

يضمن الديمقراطية الداخلية في الأحزاب: هذا يتطلّب بناء الأحزاب السياسيّة على أسس ديمقراطيّة وإجراء الانتخابات الدورّية داخل الأحزاب وتمثيلهم في البرلمان والمؤسسات الحكومية الأخرى على أسس ديمقراطيّة، ولا بّد من التأكيد على ضرورة التغيب والتّجديد في بداية الأحزاب، وتشجيع مشاركة الكفاءات الشابّة والنساء في التمثيل في القضايا المهمّة التي تشغل الحزب.

الأحزاب والحياة السياسية في الأردن

1.5 الأحزاب والأيديولوجيا

• تضمّ الخرطة الحزبيّة الأردنيّة 37 حزباً سياسيّاً، حيث سُجّل إحداث حزبين مبشارين بعد إقرار قانون الأحزاب السياسيّة الجديد، رقم (19) لسنة 2007، وقيل أشهر قليلة من الانتخابات النهائية الأخيرة. ورغم أن هذه الأحزاب تعكس التّتنوع الشّديد في الحياة السياسيّة، وتمثّل تعدد الأطياف الأيديولوجيّة والسياسيّة، إلا أنّ السّنة الأبرز لهذا العدّد الضخم من الأحزاب هو التّفاعّل والضّعنف العام لبناء المؤسّسات، وتواضع نفوذها السياسيّ والجمعيّ، وتمثيلها الضعيف أو المعدوم في البرلمان والمؤسسات التمثيلية الأخرى كالبلديّات.

وفي عام 1992 صدر قانون الأحزاب السياسيّة رقم (32) في إطار حزمة من التّشريعات والسياسات الانفراجيّة، مما كرّس التعدد السياسيّ والحزبيّ، وسمح القانون المذكور لأحزاب المعارضة بالحصول على الشرعيّة، وفتح الباب أمام ظهور حزب جبهة العمل الإسلامي؛ الذي يتعارض السيّاسيّ لجماعة الإخوان، ولعدّة آخر من الأحزاب الوسطيّة والمحافظة.
الفشل إلى التجربة التاريخية لهذه الأحزاب و"الطبعية الفقيرة والمشحونة التي ميّزت علاقاتها بالحكومات المتعاقبة. حيث اقتربت هذه العلاقة إلى التواصل والهوار. وقالت اللجنة: "إن المشكلة الأبرز للعمل الحديث لا تكمن في تشرذمها فحسب بل في غياب كتل وتباريات رئيسية يمكنها أن تنهي ظاهرة تفرّد تياره بينه". وكمّكّنها من "أن تأسّس حياة نيايبية نشطة ومؤثّرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في البلاد."

وشدّدت توصيات اللجنة على أن الأحزاب لا تنمو ولا تتطور إلا بانتظام الانتخابات النيايبية ومراعاة قوانين الانتخاب عند إعدادها. فيها تنمية الحياة السياسيّة والحزبيّة، ودعت المجلس السياسي للحزب إلى تعديل قانون الأحزاب السياسيّة.

وقد عمدت وزارة التنمية السياسية في آذار /مارس 2005 إلى وضع مسّودة قانون جديد للأحزاب نصّ لأول مرة على تقديم دعم مالي للأحزاب السياسية وفق قواعد يضمنها نظام خاص، وربط الدعم بعد أعضاء الحزب ونسبة النساء فيه. وعدد الأصوات التي يحرزها مرشحوه في الانتخابات. غير أنّ مسّودة القانون لم تتحظ برضا الأحزاب طلبت صياغته مجدداً، إلى أن عادت الوزارة في عام 2007 للعمل مع الأحزاب السياسيّة وشكلت لجنة مشتركة لصياغة مشروع قانون جديد.

قانون الأحزاب السياسيّة رقم 19 لسنة 2007

لا شكّ أن قانون الأحزاب السياسيّة السابق، رقم 22 لعام 1992 قد شكل خطوة كبيرة إلى الأمام، من حيث أنه أعاد الشرعية لعمل الأحزاب السياسيّة بعد 35 عاماً من حلّها، وأدى إلى تفعيل الحق الدستوري للأردنيين في تشكيل أحزاب سياسيّة. إلا أنّ القانون المذكور لم يفلج، إلى جانب عوامل أخرى، في بناء حياة حزبيّة نشطة وفعالة.

وهذا جاء قانون الأحزاب السياسيّة الجديد ليحاول إصلاح أشغال التّغيرات التي تضمنها القانون السابق، حيث تضمن بعض الجوانب المتقدّمة في مقدّمتها النصّ على تمويل الأحزاب من خزينة الدولة بموجب نظام خاص بوضع لهذه الغاية، وقد تضمنت الموازنة العامة للحكومة لعام 2008 ، لأول مرّة تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار 5,000,000 د. لدعم الأحزاب. كما رفع القانون الجديد للأحزاب قيمة المبلغ الذي يجوز لأي شخص أن يترّفع به للحزب إلى عشرة آلاف دينار 10,000 د. مقابل حدد أقصى قدره خمسة آلاف دينار 5,000 د. في القانون السابق. هذا، يُعفي القانون مقرّرات الأحزاب من الضرائب والرسوم، ويحصّن هذه المقرّرات وثائق الحزب ومراحله من المراقبة، ويسمح باستعمال مرافق الدولة العامة لنشاطات الأحزاب، لكنه يشترط أن يتم ذلك بموافقة وزير الداخليّة.
المواطنة على الأحزاب تأسس «: أن على القانون من المادة 3 من الفقرة أكّدت لقد هذا النص اعتبار من قِبل أوسط عده خطوة مهمة لتكريس المساواة بين المواطنين ومنع التمييز بينهم، إلا أن الحركة الإسلامية عبّرت عن خشيتها عن استخدام هذه المادة لفرض قيود جديدة عليها.

لكن، على الرغم من وجود بعض أوجه التقدّم في القانون الجديد إلا أنّه قوبل بمعارضة واسعة من عدد كبير من الأحزاب، وحِتى من وزير التنمية السياسية نفسه. وقد تركزت اعتراضات الأحزاب وعدد آخر من الحقوقين على رفع عدد مؤسّسي الحزب من 50 موّسَساً في القانون السابق إلى 500 في القانون الجديد، الأمر الذي قد يحول دون تمكّن عدد كبير من الأحزاب القائمة من الاستمرار بالوجود لتعدّر قدرتها على تأمّن مثل هذا العدد من المؤسّسين.

6. المرأة والانتخابات

أكدّت الاتفاقية الدّوليّة بشأن الحقوق السياسيّة للمرأة على أنّ للنساء الحقّ في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهنّ وبين الرجال دون أيّ تمييز. وكذلك فإنّه للنساء الأهليّة في أن يُنتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العامّ، بشروط تساوي بينهنّ وبين الرجال دون أيّ تمييز وكذلك ضرورة تقلّد المناصب العامة بدون أيّ تمييز ضدّهن.

وجاء في المادة (7) من الاتفاقية الدّوليّة إلقاء كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة التأكد على ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضدّ المرأة في الحياة السياسيّة والعالمية للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرّجل، الحقّ في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامّة، والأهليّة للانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العامّ.

وقد أكّدت كافّة المؤتمرات التي عقدتها الأمّ المتحدة خلال العقد الماضي على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية، وهذا يتطلب مشاركة فعّالة للنساء في عمليّة صنع القرار، باعتبار أنّ القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثّرة وموجّهة ومخططة في عمليّات التنمية الشاملة. ولهذا دأبت العديد من الهيئات والمنظمات الدّوليّة على الطلب من الحكومات بضرورة الإسراع في عملية المساواة، وهذا ما أكّدته الفقرة (4) من الاتفاقية الدّوليّة إلقاء كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة، إذ جاء فيها: «لا يعتبر اتخاذ الدول ندابر خاصّة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعليّة بين الرّجل والمرأة بالمعنى الذي تأخّذه الاتفاقية».}

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

الإصلاح الإنتخابي في الأردن 2010

-69-
وبناءً على تجربة النساء في الانتخابات البرلمانية لـ1997، 1993، 1989، والمطالبة بضرورة ضمان تمثيل النساء في البرلمان عبر الكوتا النسائية (نظام الحصة) فقد جرى تعديل على قانون الانتخابات رقم 34 لسنة 2001 عشرينيًا الانتخابات 2020، حيث تم تخفيض مقاعد إضافية للنساء على أساس اعتماد آلية خاصّة تحدّد النسب التي تحلّل عليها النساء في الدوائر المختلفة، وقد طالبت العديد من الفعاليات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني بزيادة المقاعد المخصّصة للنساء ومضاعفيّتها، حيث جاء القانون الجديد رقم 9 لسنة 2010 برفع عدد المقاعد المخصّصة للنساء بنسبة 100% من 6 إلى 12 مقعدًا كحد أدنى) حيث تستطيع النساء الفوز بأكثر من المقاعد المخصّصة للنساء، وسوف تُقسم المقاعد على 12 محافظة بالإضافة إلى ثلاث دوائر مخصّصة للبدو. وسوف يتمّ احتساب النسبة على أساس عدد الأصوات التي تحلّل عليها المرشّحة مقدماً على عدد الأصوات الصحيحة للدائرة الفرعية.

7. ضمانات نزاهة الانتخابات والرقابة المحلية المستقلّة

من أجل ضمان إجراء الانتخابات حرّة ونزية لا بدّ من العمل على تشكيك اللّجنة الأهلية

لقاعة الانتخابات من ممثلي منظمات المجتمع المدني والفعاليات المستقلّة المعنىّة بإجراء

انتخابات حرة ونزية، وذلك على النحو التالي:

- دعوة ممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطّيّة والتنمية وحقوق

الإنسان والمرأة والشباب من أجل تشكيك هذه اللّجنة.

- التأكيد على مبدأ استقلاليّة عمل اللّجنة عن كافة الأحزاب السياسية المعارضة

والمؤيّدة، وأنها تعمل فقط من أجل مراقبة الإجراءات الخاصّة بضمان نزاهة

الانتخابات.

ضروره الالتزام بقواعد العمل الخاصّة بالمراقبين المحليّين، فنجد أن اللّجنة

المستقلّة لانتخابات جنوب إفريقيا 1994 أصدرت قواعد خاصّة بالمراقبين

المحلّيين، حيث يتّبع كلّ المراقبين بأنّ نشاط مراقبتهم طوال فترة الانتخابات

ستجري على الأسس التالية:

- يلزم المراقبين بحيايّة تامة في أداء عملهم، ولا يظهرون أو يعبّرون في أيّ

وقت عن أيّ تحيز أو تفضيل تجاه أيّ حزب مسجّل أو مرشّح.

- على المراقبين أن يقدّموا أنفسهم فورًا ويعرفوا بأنفسهم إذا طلب ذلك منهم

وأن يضعوا بطاقات الصّدر الخاصّة بهم، والتي تُصدرها اللّجنة للمراقبين

المستقلّين.
الإصلاح الانتخابي في الأردن 2010

يمتنع المراقبون عن حمل أو ارتداء أو إظهار أيّة مادّة انتخابيّة أو أيّة قطعة ثياب أو شعار أو ألوان أو بطاقات الصّدر أو أيّ شيء آخر يدلّ على تأييد أو معارضة حزب أو مرشّح، أو لأيّ من الموضوعات التي تجري عليها منافسة.

يحترم المراقبون القوانين ويلتزمون بقرار لجنة الانتخابات المستقلّة أو لجانها الفرعية.

وهناك العديد من المهام الملقاة على عاتق لجان مراقبة الانتخابات نذكر أهمّها:

- التأكد من نزاهة التّمثيل في النّظام الانتخابيّ.
- توزيع المقاعد وتقصييم الدوائر، مراجعة للأسس.
- الالتزام بالفترة الرُئيسيّة الخاصة بتسجيل النّاخبين (الهيئة العمومية).
- إجراءات التّنقل للمسجلين حسب دوائرهم (إمكانيات تغيير في جمهور النّاخبين).
- تسجيل الأحزاب والمرشّحين.
- الحملات الانتخابيّة – الدعائيّة.
- حريّة وسائل الإعلام الرسميّة.
- مراقبة يوم الاقتراع – عمليّة التّصويت.
- مراقبة الفرز الأوّليّ على مركز الاقتراع.
- متابعة النتائج الأوّليّة.
- سلامة إجراءات الطّعون إن وُجدت.

هذا وقد دعت العديد من مؤسّسات المجتمع المدني إلى تأسيس اللّجنة الأهلية لراقبة الانتخابات وسوف يتمّ إقرار مشروع النظام الأساسي للجنة الذي أعدّته اللجنة التحضيريّة والذي أكّدت فيه على الأهداف الرئيسيّة التالية:

- تعزيز ثقة المواطنين في أهمّية العمليّة الانتخابيّة وفي قيمة صوته الاقتراعيّ.
- المساهمة في عقد انتخابات فلسطينيّة حرّة ديمقراطية ونزية.
- حماية حقوق النّاخبين والمرشّحين سواء أكانوا ممثلي أحزاب سياسيّة أم مستقلّين، طبقاً للقانون الانتخابي الفلسطينيّ.
- توفير الأجواء الصحّية للمنافسة النزيهة بين كافة المرشّحين وتجنّب أيّ نوع من الاستفزاز.
- ضمان سريّة عمليّة التّصويت يوم الاقتراع.

تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

-71-
 المساعدة في حل وتسوية النزاعات خلال العملية الانتخابية.

 تسجيل وتوثيق كافة الخروقات خلال العملية الانتخابية.

 التأكد من صحة النتائج عن طريق الجدولة.

 الاتصال بكافة الهيئات المحلية والدولية بما يعزز دور اللجنة.

 إصدار التقرير النهائي حول سير العملية الانتخابية.

 ولا بد من التذكير أنه على إثر سقوط جدار برلين عام 1989 جرت في دول أوروبا الشرقية انتخابات ديمقراطية خلال العامين 1990-1991، حيث تشكلت في بلغاريا الجمعية البلغارية من أجل انتخابات شرعيّة عشية الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في شهر جوان / حزيران 1990، والتي تُعد أول منافسة متساوية للأحزاب منذ عام 1931، وقامت الجمعية بتجنيد المتطوعين والبالغ عددهم 7000 متطوع، وعلى الرغم من أن معظم أعضاء الجمعية كانوا يمثلون أحزاب معارضة مختلفة إلا أنها أقرت بفوز الحزب الاشتراكي البلغاري في الانتخابات. وبعد الانتخابات غيّرت الجمعية اسمها إلى الجمعية البلغاريّة من أجل انتخابات شرعيّة وحقوق مدنية، وكانت قد نشطت قبل انتخابات أكتوبر 1991، من أجل تعديل قانون الانتخاب الذي أصبح يعتمد على نظام التمثيل النسبي الكامل مع نسبة حسم عضواً. ومن أجل تحديد الاحتياجات الخاصة بعمليّة المراقبة ل/download_files/72.jpg

• إذا كانت قوانين الانتخابات محدّدة بوضوح وتتّفق مع المعايير الدولية الأساسية.

• أن تكون مفهومة وواضحة لموظفي الانتخابات والمرشّحين والأحزاب وعموم الشعب.

• أن تكون سلطات الانتخابات محايدة ومدرَّبة كافيا.

• إذا كانت الأحزاب السياسية المنافسة و/أو المرشّحون قادرين على القيام بمراقبة فعالة للعمليّات الانتخابيّة لكي يدافعوا عن مصالحهم.

• بما إذا كانت لوسائل الإعلام تجربة سابقة في التعامل بحذر مع المرشّحين والحزب.

• ثقة الجمهور بالعمليّة الانتخابيّة.

ومن أجل تخطيط العمل لا بد من معرفة المواضيع الأساسية للعمليّة الانتخابيّة والمتمثّلة في:

- متى تناقش قوانين الانتخابات وقوانين الأحزاب السياسية، وتُقرّر آلية القرار.
من يعلن عن موعد الانتخابات. 

- متى تعيّن لجنة الانتخابات الوطنية (المشرفة). 

- متى يمكن للمنظمات المراقبة المستقلّة تسجيل نفسها لدى لجنة الانتخابات. 

- متى تبدأ عملية تسجيل الناخبين. 

- تسجيل الأحزاب والمرشحين. 

- مدة الحملة الانتخابية. 

- متى تبدأ عملية تدريب موظفي الانتخابات. 

- متى توزّع مواد الانتخابات على لجان الاقتراع. 

- التصويت. 

- بدء عملية الفرز وعدّ الأصوات. 

- آلية استقبال الشكاوى والطعون. 

- متى يعقد موعد انتخابات الإعادة. 

- إعلان النتائج النهائية الرسمية. 

وبعد تشكيل لجنة الانتخابات المستقلّة (المحلّية) تعمل اللجنة على انتخاب لجنة إدارية من بين أعضائها، تقوم بإدارة عمل اللجنة (الهيئة).

ومن أهمّ ما يواجه عمل اللّجنة هو «الحياد» حيث يجب أن تبتعد عن الانحياز لصالح أيّ من الأحزاب أو المرشحين في الانتخابات، وأنّ لجنة معينة خاصة عند الحصول على الأموال لدعم عمل اللجنة. ويُحظر عليها كذلك أخذ الأموال من جهات لها مصلحة في تغيّر عمل اللجنة لصالحها. وإنّ الحياد والاستقلال عن المتنافسين السياسيين لا يعني أن تبتعد اللّجنة عن الأحزاب والمرشحين، بل ضرورة أن تقوم بشرح ما هي أهداف وأساليب عمل اللجنة لهم. وأن تبني العلاقة على أساس الاستقلال والاحترام المتبادل.

ومن أجل تعزيز الحياد، لا بدّ من شفافية عمل اللّجنة المنظمة خاصة في مصادر التمويل وهي:

- رسوم اشتراكات العضويّة.
- إسهامات من رجال الأعمال وتبرّعات غير مشروطة.
- هبات في شكل موارد أو خدمات أو مساهمات عينيّة.
- منح من مؤسسات دوليّة أو محليّة معيّنة بقضايا الديموقراطيّة.

وقد تشمل المنظمّات الدوليّة إلى مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية جزءا كبيرا من الاحتياجات الماليّة في المرحلة الأولى، وهناك العديد من المنظّمات التي ترفض التمويل.
الخارجيّة خاصة في ظل الظروف الصعبة ومن أجل التأكيد على استقلاليّة المنظّمة عن جهات خارجية، ولكن من الممكن النظر في موسع التمويل حسب ظروف كلّ هيئة، ويُفضل كذلك تنوع وتدعم مصادر التمويل من أجل حماية اللّجنة ودعم حيادها وتعزيز الثقة فيها من قبل المجتمع المحليّ ومن كافة المرشحين والأحزاب والمستقلين.

ولا بدّ من ضمان حياد وسائل الإعلام في التعامل مع الانتخابات، حيث يتحمل الإعلام الحكومي واجب إعلام الناس بمجرّد الأمر المتعلق بالانتخابات، وهذه الأمور تشمل الأحزاب السياسية والمرشحين وقضايا الحملات الانتخابية وعمليات التصويت. وكذلك يتحمل الإعلام الحكومي واجبًا بأن يكون متوازنا ومحايدا في تغطية الأنشطة الانتخابية، ولا يميز بين حزب سياسي أو مرشح في تأميم الوصول إلى وقت البث. وعلى الإعلام الحكومي أن يلتزم ببرنامج تثقيف للناخبين حول عمليات التصويت وسريّة الاقتراع وأهمية المشاركة في الاقتراع، وهذا هو اختيار من المواثيق الدولية والإقليمية التي تؤكد على الحقوق الانتخابية مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وكل هذه المواثيق والاتفاقيات تؤكد حق المواطّن في أن يتوفّر لديه المعلومات والأفكار، كما أنها تؤكد حق وسائل الإعلام في نشر المعلومات والآراء. ولقد عُرِّزت الرقابة الدولية الثقة في العملية الانتخابية في العديد من البلدان التي جرت فيها انتخابات مهمة ومفصلية، حيث تشكّل الرقابة الدولية والمحليّة المستقلة أحد الضمانات الأساسية لنزاهة العملية الانتخابية ويستند عمل المراقبين الدوليّين إلى إعلان مبادئ الرقابة الدولية للانتخابات، وهو أن شعب أيّ دولة هو الذي يحدّد في النهاية المصداقية والشرعية لأيّة عملية انتخابيّة.

والد. طالب عوض //
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات
- 74 -
وتبدأ المراقبة الدولية للانتخابات في مرحلة ما قبل الانتخابات وفي يوم الانتخابات ومرحلة ما بعد الانتخابات عبر مهمة مراقبة شاملة طويلة الأمد تستعين بتقنيات جمع، كما يمكن الاستعانة ببعثات المراقبة المختصة المستقلة، وتنظر المراقبة الدولية للانتخابات في الشروط المتحكّمة في حق الفرد في أن يُنتخِب ويُنتخَب دون أي تمييز أو عوائق تحول دون مشاركته في العملية الانتخابية. ولا بد أن تُجري الرقابة الدولية على الانتخابات على قاعدة احترام سيادة الدولة كما يتعين على البعثات الدولية أن تتقيّد بقوانين البلد المضيف وقوايت سلطاته الوطنية بما فيها اللجان الانتخابية وأن تتصرف على النحو الذي لا يتنافي مع مبدأ احترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية. ويتّبع على البعثات الدولية أن تسعى فعلًا إلى التعاون مع السلطات الانتخابية وألا تُعيق مجرى الانتخابات. وكشرط أساسي لتشكيل بعثة مراقبة دولية قد تطلب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تصار إلى تحديد هذه الضمانات مسبقًا في مذكرات تفاهم ويتّبع على البعثات الدولية أن يكون وجودها موضع قبول لدى أبرز المنافسين السياسيين إجمالا. ويجب على البعثات الدولية أن تقيم اتصالات مع مختلف المنافسين السياسيين في العملية الانتخابية بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية والمرشّحون المحتملون، وأن يكون لديهم معلومات عن مدى نزاهة العملية الانتخابية. إلى ذلك كلّه، تعمل المنظمات الدولية على التعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة المستقلة غير المنحازة والموثوق بها.

وجدير الإشارة إلى أن كافة اللجان الدولية التي شاركت في الانتخابات العربيّة في العقد الأخير قد أصدرت تقارير مهنية وموضوعيّة، وأوصت بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تطور العملية الانتخابية وتعزز الممارسة الديمقراطية والنزاهة والشفافية وتتطور من قدرة الإدارات الانتخابية وتشكل فرصة لتبادل الخبرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من عدم وجود مواد في قانون الانتخاب رقم 9 لسنة 2010 تميز لمنظمات المجتمع المدني المستقلة المحلية منها والدولية إلا أن وزارة الداخلية ركّبت وجود الملاحظين المحليّين والدوليين، وذلك تجسيدًا لمبدأ التأكيد على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية. وقد أصدرت وزارة الداخلية تعليمات ومدايّنة سلوك للمؤسسات الأهليّة المحلية والعربية والدولية.
دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

د. محمد شفيق صرصار - تونس

أستاذ محاضر بجامعة تونس المنار

تونس
عاشت تونس منذ سنة 1959 تجربة دستورية امتدت على مدى نصف قرن من الزمن وتتميزت باعتماد دستور غزّة جوان/ حزيران 1959، وهو الدستور الذي أقرّ الجمهوريّة باعتبارها شكلًا للنظام، مع تكريس آليات نظام رئاسيّ، وقد أدّى ذلك في الحقيقة إلى هيمنة رئيس الدولة على بقية المؤسسات. وقد كان خيار واضعي للدستور بتأثير من الزعيم الحبيب بورقيبة ممثلاً في التوفيق بين هذين هديفين: تمثل الأول في «إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعوب وقوامها نظام سياسي يركز على قاعدة تفريق السلطات»، أي أنها ديمقراطية على النمط الليبراليّ. أما الثاني فهو هدف تشكر فيه أغلب دساتير الدولة الحديثة العهد بالاستقلال وهو الاضطلاع بين الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمكّن المفارة هنا في أن الهديفين ينطلقان من فلسفتين مختلفتين: فلسفة ذات مرجعية ليبراليّة، وفلسفة سلطويّة تُعطي للدولة الرئاسية. لهذا أكّد المجلس القوميّ التأسيسيّ على ضرورة إقامة سلطة تنفيذيّة قويّة.

وقد انعكس إرادة التوفيق هذه على الخيار الذي أقرّه المؤسس في النص الأصليّ لدستور غزّة جوان/ حزيران 1959، إذ وقع الأخوة بأهم مبادئ النظام الرئاسيّ مع تقوية واضحة لصلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وكان هذا مدخلاً لشخصنة السلطة، زادته المنظومة الحزبيّة التي قامت في البداية على وجود حزب واحد، تحوّل فيما بعد إلى حزب شديد السيطرة.

واستمررت هذه الرؤية مع التعديلات السبع عشر (16) التي عرفها الدستور التونسيّ. وقد أدى هذا الخيار إلى جعل السلطة التنفيذية السلطة الأولى في النظام السياسيّ التونسيّ رغم إدراجها ضمن الباب الثالث من الدستور بعد السلطة التشريعيّة. وقد كرس النص الأصلي للدستور أحاديّة السلطة التنفيذية أي وجود رئيس يرأس الدولة والحكومة في نفس الوقت، وتُساعده مجموعة من كتّاب دولة، فلم يكن يوجد وزير أو حكومة بالمعنى التقليديّ للكلمة.

لكن في سنة 1969 وعقب أزمة فشل التعاون، تم إحداث منصب الوزير الأوّل الذي يرأس الحكومة فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية:bicéphale، ومن حكومة يرأسها وزير أوّل من جهة، ومن حكومة يرأسها رئيس دولة من جهة أخرى.

ولكن كان مبدأ الجمهوريّة يقوم على فكرة الانتخاب والتداول السلميّ على السلطة، إلا أنّ الممارسة السياسية أفرزت ما اعتبره البعض «جمهورية ملكيّة»، فلم تعرف تونس خلال نصف قرن إلاّ رئاسيّ جمهوريّاً اثنين، أعلن الأولى صراحة رئيساً مدى الحياة، في حين عمل الثاني على البقاء مدى الحياة بالتناوب بأخماد الدستور وتحديث الفصل 40 المتعلق بشروط
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

الترشيح لرئاسة الجمهورية.

وقد كان حرص السلطة على احترام مواعيد الانتخابات كبيرة، فكانت الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية تنظم في موعدها، لكن كانت الغاية منها شرعنة السلطة عبر اصطفاع انتخابات يتم فيها التلاعب بإرادة الناخبين.

وقد كانت المجلة الانتخابية الصادرة بموجب القانون عدد 25 المؤرخ في 8 أبريل/ نيسان 1969، والتي جمعت مختلف النصوص المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية تحت مسمى المجلة الانتخابية، مطعمة بالفخاخ التي كانت تُسر تدليس إرادة الناخبين، كما أنها اعتمدت نظام اقتراع يعتمد الأغلبية في دورة واحدة، وهو ما كان يُسهم في سيطرة الحزب المهيمن. ورغم التعديلات التي عرفتها المجلة الانتخابية إثر وصول زين العابدين بن علي إلى السلطة في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987، إلا أنها كانت تعديلات تعمل على توزيع ريعي لبعض المقاعد على بعض أحزاب المعارضة، لإعطاء الانطباع بالتعدّدية.

وفرار الرئيس السابق، تم إعلان حالة التعذر في 2011، وذلك بمقتضى الفصل 40 من الدستور، ولم يكن هذا الإعلان مرتبطًا ومخالفًا لمنطوق أحكام الدستور، وهو ما دعا إلى اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور، بحالة الشغور، وقد تم هذا بشكل مرتبط. لكن اللجوء إلى هذا الفصل طرح مسائل تتعلق بمدى قابليّة الفصل للتطبيق، خصوصا أنه لم يتعرّض إلى حالة فرار الرئيس، ونصَّ على أن يكون الفصل 40 من الدستور، لتنظيم انتخابات رئاسية، والحال أن البلاد تسير في نسق ثوري للقطع مع النظام السابق، وخاصةً مع منظومته الحزبيّة المتميزة بحزب شديد الهيمنة، وكانت إحدى مرامي الثورة القطع نهائيًا معه.

وزادت صعوبة تطبيق الفصل 57 باعتبار أن تنظيم انتخابات رئاسية كان سيُتم ضمن إطار الفصل 40، والذي حدد شروطًا تعزّية، وتحديداً شرط التركيبة لمنع الترشحات التي لا تروق للسلطة السياسيّة. هذا علاوة على الشروط المتعلقة بتكون الأحزاب التي جاء بها الفصل 8 من الدستور. وما زاد من صعوبة الأمر هو أن البرلمان التونسي بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس المستشارين) لم يكن يحتوي على أي نواب. لهذا تم استخدام القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري/ شباط 2011، وهو يتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مرسوم طبقي للفصل 28 من الدستور.

---


5 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 10، 2011.
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

وكان حلول انتقالية تستمرّ مهامها إلى حين الانتخابات برلمانية في صحرا غزيرة جوان / حزيران 1959، مع ما يحتويه من أحكام تتّعلق بالانتخابات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجلة الانتخابية، وتم تعويضها بإطار خاصّ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

ويمكن القول إنّ الإطار القانونيّ الحاليّ للانتخابات في تونس يتكون من ثلاث مجموعات مترابطة، أولها جملة من المراسيم، تليها جملة من الأوامر، وأخيرا جملة من المراسيم والترتيبات التي اتخذتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

أما بالنسبة إلى المراسيم، يقتضي الأمر التّركيز من ضمن ما يفوق 96 مرسومًا صدرت سنة 2011، على أهمّ المراسيم التي حددت النظام المؤقت للسلطات. ويمكن أن نذكّر في هذا الصدد أولا القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري / شباط 2011 وهو يتّعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

أنّها الأوامر فيمكن الاقتصار على أهمّها وهي:

- أمر عدد 1086 لسنة 2011 مؤّرّخ في 3 أوت/ أغسطس 2011 ويتّعلّق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.
- أمر عدد 1087 لسنة 2011 مؤّرّخ في 3 أوت/ أغسطس 2011 ويتّعلّق بضبط سقف للإنفاق الانتخابي وكيفية صرف منحة المساعدة على تمويل الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.
- أمر عدد 1088 لسنة 2011 مؤّرّخ في 3 أوت/ أغسطس 2011 ويتّعلّق بتقسيم الدوائر الانتخابيّة وبضبط عدد المقاعد المخصّصة لها لانتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

وأخيراً نجد جملة من القرارات الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهي الهيئة المكلّفة بإدارة العملية الانتخابية، وقد اختّفت جملة من القرارات والتدابير التي تمّ نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ونذكر أهمّها وهي:

- قرار مؤّرّخ في 25 جوان/ حزيران 2011 يتعلق بضبط إجراءات الطّعن في قرارات الهيئات الفرعية للانتخابات الملحة بالمراكز الدبلوماسيّة أمام الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- قرار مؤّرّخ في 3 سبتمبر/ أيلول 2011 يتعلق بضبط القواعد التي يتعين على وسائل الإعلام السمعية والبصرية التبديّ بها خلال الحملة الانتخابية.
- قرار مؤّرّخ في 3 سبتمبر/ أيلول 2011 يتعلق بضبط قواعد وإجراءات الحملة الانتخابيّة.

تجربة عربية في مراقبة الانتخابات
قرار مؤرّخ في 3 سبتمبر/أيلول 2011 يتعلق بضبط شروط إنتاج وبرامج وبيئات الحصص الإذاعية والتلفزيّة المتعلقة بالحملة الانتخابيّة.

قرار من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤرّخ في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 يتعلق بضبط التدابير الخاصّة بتسير ممارسة الناخب الموقّع حقّه في الاقتراع.

قرار من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤرّخ في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2011 يتعلق باستعمال الحبر الانتخابي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

وُضيف أخيرا إلى جملة قرارات الهيئة والتي نُشرت بالرائدة الرسميّة للجمهورية التونسية مدونة السلوك التي أعدّتها الهيئة.

وستحاول هذه الدراسة التركيز على النقاط التالية في الحديث عن الإطار القانوني للانتخابات في تونس وهي: إدارة العملية الانتخابيّة، حقّ الاقتراع، عملية الفرز، المراقبة والملاحظة، دور وسائل الإعلام.

1. إدارة العملية الانتخابيّة (تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واللجان الفرعية المختلفة).

لقد كانت إدارة العملية الانتخابية منذ الاستقلال وإلى حدود ثورة 14 جانفي/يناير 2011، تتم بشكل سلطوي لا يسمح بتحقيق الانتخابات الديمقراطية والنزاهة والشفافية، فقد كانت وزارة الداخلية وأجهزة الحزب الحاكم تحتكر تنظيم الانتخابات، وكانت النتيجة متمثّلة في تحويل الانتخابات إلى عملية إرهاب لحشد التأييد للنظام.

وقد جاء المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرّخ في 18 أفريل/نيسان 2011 وهو يتعلق بالإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات. وتتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الإعداد للانتخابات والإشراف عليها ومراقبة العمليات الانتخابيّة. وهذا دخلت تونس ضمن الدول التي تعيّن بالانتخابات إلى هيئة عليا مستقلة تكون إحدى ضمانات حياد ونزاهة الإدارة الانتخابيّة. ومن المفروض بعد انتهاء انتخابات المجلس الوطني التأسيسيّ التفكير في تنظيم انتخابات بلديّة، وس تكون تجربة الهيئة العليا المستقلة مهمة جدا للبناء عليها مع تفاوض القائص الذي شابه التجربة الحاليّة، وقد يكون من الإيجابيّ التفكير في إحداث هيئة مستقلة دائمة للانتخابات، تتولى الإشراف على مختلف الانتخابات التي يقع تنظيمهما بعد دخول الدستور حيّز التنفيذ.
وتتمتع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتتكوّن مواردها من اعتادات تخصّصها الدولة وتضمن كل العمليّات الماليّة التي تتولّى الهيئة القيام بها إلى الرقابة اللاحقة لدائرة المحاسبات التي تنتهي بهدف عملية الرقابة تقريراً ماليّاً في ذلك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
وتتكون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من:

- هيئة مركزية تكون مقرها تونس العاصمة وتنضم 16 عضواً يتقعن تسميتهم بأمر وتتم اختيارهم كالآتي:

  1. ثلاثة قضاة تختارهم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين ستة مرشحين يتطابقهم بالتنافس من قبل كل من جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة بالتساوي من بين مستشاري المحكمة الإداريّة ومستشاري دائرة المحاسبات والرتبة الثالثة من القضاء المدنيّ.
  2. ثلاثة أعضاء تختارهم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين ستة مرشحين يقترحهم مجلس الهيئة الوطنية للمحامين.
  3. لدى المحاسبين بالبلاد التونسية هيئة الخبراء يقترحهما من بين عدول الإشهاد.
  4. عضوين تختارهم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين مرشحين، يقترحهما الهيئة العليا.

في مجال حقوق الإنسان تختارهما الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين مختصين، يقترحهما الهيئة العليا، عضوين يمثلان المنظمات غير الحكومية المختصة.

 כבר لدراسة حول النظام الانتخابي في تونس - 82-
تجارب عربية في مراقبة الانتخابات - 83-
بين قائمة ترشّحات تُقدّم إلى الهيئة، عضوان من الأساتذة الجامعيّين تختارهما الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين قائمة ترشّحات تُقدّم إلى الهيئة.

1. هيئة فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقرّتاتها بمراكز الولايات وبمراكز البعثات الدبلوماسية. وتتركّب الهيئة الفرعية من 14 عضوا يتم اختيارهم طبق الشروط الواردة بالفصل 6 من المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرّخ في 2011، ويُعينهم من قبل الهيئة المركزية موزعين على النحو التالي: قاض، محام، عدل إشهاد، عدل تنفيذ، خبير في الإعلامية، خبير محاسب و8 أعضاء من المنضويين ضمن منظمات المجتمع المدني مع مراعاة مبدأ التناصف.

وتنصّ الهيئة الفرعية بالنسبة إلى التونسيين بالخارج من 8 أعضاء على الأقل و14 عضوا كحدّ أقصى من بين أعضاء الجالية التونسيّة بالخارج وموظفي البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصليّة الكائنة بالدائرة الانتخابية، وتتوّلّى الهيئة المركزية تعين رئيس الهيئة الفرعية من بين أعضائها، وهو يتولّى تنسيق أعمال الهيئة المذكورة.

ونجد أخيرا الهيئة العليا وهي لم ينص عليها المرسوم المتعلّق بإحداث الهيئة العليا المستقلة، وإنّما جاء إحداثها باجتهاد من الهيئة المركزية.

2. الحق الانتخابي

ويشمل في الآن نفسه حقّ المواطن في الانتخاب وفي الترشّح. وقد كان من أهمّ مكاسب القانون الانتخابي الجديد ضمان هذا الحقّ سواء بالنسبة إلى حقّ التصويت أو الترشّح. أمّا بالنسبة إلى ضمان حقّ المواطن في التصويت:

فقد جاء الإطار القانوني الجديد للانتخابات لتجاوز الممارسات التي كانت مكرّسة لحظر المواطنين من حقّ المشاركة، فتم إلغاء بطاقة الناخب التي كانت تمثل وسيلة لحظر عدد كبير من المواطنين من ممارسة حقّهم الانتخابي. إذ لم تكن هذه البطاقات تسليم للمواطنين بسهولة، وكانت قائمتا الناخبين مزوّرة إذ كانت تحتوي سنة 2009 على 296,008 ناخب بنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، ومنهم عدد كبير من المتوفّين، والآسماء المتكرّرة. فجاء المرسوم المتعلّق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي ليقّر أوّلًا ممارسة الناخب حقّ الاقتراع بواسطة بطاقة التعريف الوطنيّة. كما سمح بآلية مرمّة لضبط قائمتا الناخبين تحت مراقبة تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // محمّد شفيق صرصار //
دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واعتماداً على قاعدة المعطيات الوطنية لبطاقات التعريف الوطنية. ويتم توزيع الناخبين اعتماداً على عنوان الإقامة المصرح به في مطلب التسجيل الإرادي في قائمة الناخبين حسب إجراءات تضبطها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. كما بسط المرسوم المذكور أعلاه إجراءات الطعن في نزاعات التسجيل، وعزز مصداقيتها. ومن جانب آخر اعترف المرسوم الانتخابي بحق التونسيين بالخارج بحق الترشح في التصويت. الترشح وفقاً للقواعد، وآثاماً بالنسبة إلى حق الترشح:

- إضافة إلى توسيع حق الترشح ليشمل لأول مرة حق التونسيين بالخارج في الترشح، بسط المرسوم الانتخابي إجراءات الترشح وعززها بالآليات الرقابية التي تمنع السلطة من التلاعب بهذا الحق.

وحاول الأمر الصادر تعزيز المشاركة الشبابية والنسائية في الترشحات، وعمل على تجاوز الاختلال الجهوي والاختلال داخل الجهات عبر تنفيذ الجهات التي تُعاني نقصاً ديمغرافياً بمقاعد إضافية، وعبر الحفز على تمثيل مختلف المجموعات في القائمات المتترشحة.

- بالنسبة إلى حق الترشح: المقابل كرس المرسوم الانتخابي حق الترشح على مستوى من ساهم في تدعيم منظومة الاستبداد، والمقصود بهم كل من تمت سلب المسؤولية عن النظام السابق بضعف باستثناء من لم ينتخبا إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن تمت سلب مجموعات في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد الرئيس السابق. ومن ناشد الرئيس السابق الترشح لمدة رئاسية جديدة لسنة 2014. وتضمن في ذلك قائمة من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

1.2 المرأة والحق في الانتخاب

لقد كانت تونس من أولى الدول التي أقرت حق المرأة في التصويت وذلك منذ 1957، أي قبل سويسرا، وعدة ديمقراطيات أخرى، لكن رغم هذا السباق لم يكن للمرأة دور غير الدور الشكلي الاستعراضي الذي كان النظام السابق يتباهى عبره، أو كذلك دور زوجتي الرئيس السابقين، أي ذلك الدور الذي كان يفتقد أكثر من دسائس القصر ومنه إلى التجربة الديمقراطية.

وقد كان أحد خيارات لجنة إعداد مشروع مرشوع مرشوع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، تدعيم المشاركة النسائية في المسار الانتخابي وذلك عبر تقديم اقتراحات إلى أعضاء الهيئة العليا: الأول يكرس التناقص والتناسب في الترشحات، أمانث الثاني يقترح المحافظة (الكوتا) أي نسبة ذنها لا تقل عن 25 بالمائة من النساء في كل قائمة.
وقد صوّت أعضاء الهيئة العليا بأغلبيّة كبيرة لفائدة مشروع التّناصف والتّناوب. لكن بقي ما نقصّ عليه المرسوم رُهين التزام الأحزاب بتقديم قائمات ترأسها مرشحات، وهو ما لم يتمّ إلا بشكل محدود إذ لم تكن النساء على رأس القائمات إلا في حدود 5 بالمائة من مجموع القائمات. فلنكن التزمت بعض الأحزاب بتدعم التناصف في مستوى رئاسة القائمات تجاهل أحزاب أخرى هذه القاعدة.

ويُذكر أنّ نسبة النساء المستّفلات في القائمات الانتخابية كان في حدود 20 %، منهم 51 % عمرهن بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة.

3. الراقبة والملاحظة

من الضروريّ رفع التناقضات بين مفهوم الملاحظة الانتخابية إذ يقع الخلط بينها وبين المصطلحات المشابهة منها: l’observation électorale، l’observation، la médiation، l’assistance، la supervision، والوساطة، والإشراف، و l’assistance المراقبة والملاحظة.

ولا شك أنّ الخلط الاصطلاحي يؤدي إلى الابتناخ في الأذهان، وهذا الابتناخ يؤدي إلى التداخل، وهو ما لا يسمح بالإحاطة بالظاهرة والنّجاح في المهمة المطلوبة. كل هذا من شأنه أن يؤثر سلبًا على أداء الملاحظ لدوره.

فبالنسبة إلى الملاحظة الانتخابية، يمكن تعريفها على أنها "الجمع القصدي للمعلومات الخاصة بمسار انتخابي معيّن قصد صياغة موقف أو حكم تقييمي لـ l’observation électorale"، فباستخدام التّعريف يوجد على ثلاث مسائل أساسية: أولاً، إن الملاحظة تقتضي عدم التّدخّل أو الفعل أو التأثير في المسار الانتخابي، فعلى الملاحظ واجب الحياد عند اضطلاعه بدوره. ثانياً، أن الملاحظة تقوم على جمع ملائم للمعلومات الخاصة بكل مسار سياسي، وكثيراً تكون الخطأ في الملاحظة صياغة موقف أو حكم تقييمي حول المسار الانتخابي من حيث نزاهته وديمقراطته وشفافيتها.

وقد تعريف المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. هذا ما يميز الملاحظة عن الراقبة، فمُصطلح الراقبة لا يحتمل الحياد الذي يلتزمه بالراقبة، بل إن الراقبة ترتبط عادة بإمكانية الجزاء، من هنا تكون الرقابة القضائية إحدى أهمّ تظاهرات المراقبة الانتخابية، وذلك بالبحث في المنازعات الانتخابية ومعاقبة التجاوزات التي شابثت العملية الانتخابية. كما يمكن أن تكون المراقبة في جزء منها.

وق تعرف المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. // د.محمد شفيق صرصار // تجارب عربية في مراقبة الانتخابات // 86
دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

مرتبطة بالإدارة الانتخابيّة التي تسعى إلى ضمان احترام القواعد التي تم تطبيقها من طرف مختلف المتدخلين.

أما المساعدة الانتخابيّة فهي المساعدات التي تضعها المنظّمات الدّوليّة أو بعض الدول لإعالة دولة معينة على النّجاح في مسارها الانتخابيّ، ويمكن أن تشمل المساعدة وضع خبراء لصياغة النصوص القانونية أو لإعداد قوائم الناخبين أو في شكل هبة مالية أو في شكل مواد انتخابيّة.

ففيه مسّ بسيادة الدولة إذ يسمح لأحدى المنظّمات الدولية مثل la supervision للأمم المتحدة بالاضطلاع بالإدارة الانتخابية لإنجاز الانتخابات في وضعية تسمى إما بإحترام النزاع بين المجموعات صُلب نفس الدولة بحيث تنعدم الثقة في حياد الدولة نفسها، أو بضعف الدولة وقلة خبرتها بحيث تعجز عن تنظيم انتخابات تستجيب للمواصفات الدولية.

أُثير الإشراف، فيفي نفس الصياغة، تدخّل لاحقا لإجراء الانتخابات، لحلّ نزاع حول نتائجها مثلما وقع الأمر في ساحل العاج إثر انتخابات 2010، وتطلب الأمر وساطات دوليّة مختلفة لحلّ الأزمة.

أما في الجمهوريّة التونسنيّة فقد تمّ كلّ من المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرّخ في 18 أفريل/ نيسان 2011 وهو يتعلق بإحداث هيئة مستقلة للانتخابات والمرسل تتنبأ بانتخابات المجلس الوطني التأسيسيّ7، بين أدوار ثلاثة في رصد العمليّة الانتخابيّة. إضافة إلى الملاحظين المحليّين والدوليّين الذين تعمِّد معهما الهيئة والذين يضطلعون بدور الملاحظة بالمعنى المحدد أعلاه، وهو المعنى المواقع لعالميّة المرسل، نجد ممثلي القائمة المتّرشحة، ويفتّض مركز هم القانونيّ عن الملاحظين في مسألتيّين: الأولى هي أن ممثلي القائمة عكس الملاحظين ليسوا محابين بل يمثّلون مصالح المتّرشحين. والثانية أنه من جانب آخر يحقّ لممثلي القائمة المتّرشحة تدوين ملاحظاتهم حول سير عمليّة الإقتراع ضمن مذكرة تُرفق وجوبا بحضور عمليّات الاقتراع.

أما المراقبون فهي تابعون للجهة من أجل السّهور على احترام القواعد والتدابير المتّخذة من قِبل الهيئة، فقد نصّ الفصل 49 من المرسوم عدد 35 على أنه تستعين الهيئة العليا المستقلة


تجارب عربية في مراقبة الانتخابات

-87-
للانتخابات في إطار مهامها، بمراقبين يعهّد بهم على أساس الحياد والاستقلالية والكفاءة ويكونون مكلّفين بمراقبة الوثائق ومعالجة كافة المخالفات، وذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والتنمية الوطنية للصحافيين التونسيين.

وعند الاقتضاء يعهّد هؤلاء المراقبين بضمّ حسن قيامهم بمهامهم. ويتمّ تكليف المراقبين المكلّفين من قبل الهيئة إعلامها ومدّها بكافة الوثائق والتّسجيلات الدالة على التجاوزات فوريًا.

1.3 تجارب وجهود سابقة وحالية في مراقبة الانتخابات

نص الفصل 39 من الجلالة الانتخابية الصادرة سنة 1969 على حق كل مرشح للانتخابات الرئاسية أو لائمة مرشحين للانتخابات البلدية أو التشريعيّة، أن يحضر نيابة عنه بكل مكتب اقتراع وكامل الوقت ممثلاً ينوبه. ويفعّل إعلام الوالي قبل وصول وصل في ذلك من قبل الوالي.

وقد كان الفصل 39 قبل تعديله سنة 2003، يشترط أن يكون ممثل القائمة مسجلًا في الدائرة الانتخابية. ولم يكن للملاحظين الديموقراطيين أو المحلّيين تكريس قانوني في المجّلة. وقد كان عدد ممثلي القائمات محدودًا، مقارنة مع العدد المتضخم لكاتب الاقتراع الذي بلغت في الانتخابات 2004 ما عدّها 12.903 مكتب اقتراع. في حين لم يُسجّل حضور غير 14 ممثلاً عن حركة التّجدٍ، و436 ممثلًا حركة الديمقراطيين البروليتاريين، و74 عن الوحدة الشعبية، و50 عن الحزب الديمقراطي الوحدوي، و8 عن الحزب الاجتماعي التحرري. في حين تمكن التجّمع الدستوري الديمقراطي من تعين ملاحظين في كل مكتب اقتراع.

وفي ما يتعلق بحضور الملاحظين الأجانب للانتخابات، كان الانتقاء يتمّ على أساس «من ينظرون بنزاهة ووضوح مأشرت بلادنا» على حدّ تعليق وزير الداخلية، يشترط على أساس «من ينظر بنزاهة ووضوح مأشرت بلادنا» على حدّ تعليق وزير الداخلية، أن يكون نزيهًا ونازيحًا من تقييمها لسير العملية الانتخابية.

وقد قامت السلطات التونسيّة في إطار تطبيق صورة الانتخابات بمجرد مرصد وطني للانتخابات، يتمّ تعيين أعضائه من قبل رئيس الجمهوريّة، وهو طرف في الانتخابات باعتباره مرشحًا في الانتخابات الرئاسية وزعيم الحزب الحاكم المرشح للانتخابات التشريعيّة. وقد تمّ تكريم المرصد بالنسبة إلى الانتخابات 1999، 2004 و 2009. وينتهي تقرير المرصد في كلّ مرة إلى أن الانتخابات كانت نزيهة وديمقراطية، ولكن لتدمير هذا الأمر يتمّ تقديم جملة من التوصيات.

8 من مراجع الدورة الصحفية لوزير الداخلية، جريدة الصباح 26 أكتوبر / تشرين الأول 2004.
2. حضور الملاحظين المحليّين والدّوليّين اليوم

وفقاً لإحصائيّات ضبطتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات إلى حَدّ يوم 11 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2011، بلغ عدد المنظمات المحليّة المعتمدة لسعيّة الانتخابات 12 منظّمة، وعدد الملاحظين المحليّين 4576 ملاحظاً. أمّا عدد المنظمات الأجنبية للملاحظة فبلغ 8 منظمات، وعدد الملاحظين الأجانب 440 ملاحظاً.

3. علاقة الملاحظين بوكلاء الأحزاب والمرشّحين

إنّ علاقة الملاحظين بممثّلي المرشّحين مزدوجة، إذ أنّ ممثّلي المرشّحين هم أولاً موضوع للملاحظة ويدخل أداؤهم في تقييم المسار الانتخابيّ، بل إنّ وجودهم في حُدّ ذاته مؤشر مهمّ على تعديلية الانتخابات. من جانب آخر يمكن أن يلعب الملاحظون دوراً في مساعدة المرشّحين الذين لا يستطيعون تغطية كامل مكاتب الاقتراع، فوجود الملاحظ يدفع دوماً مختلف الأطراف إلى احترام قواعد اللعبة الانتخابيّة.

4. استنتاجات وتوصيات لتعزيز عملية الملاحظة المحليّة

لا بدّ من التدريب الجيّد للملاحظين المحليّين خاصةً وأنّ أغلبهم سيشارك للمرة الأولى، وهذه المشاركة ستسهم إنّ كانت في إطار احترام القواعد المتعلقة بالملاحظة في تدعيم المسار الانتخابيّ وتعزيز شفافيته. كما أنّ من شأنها خلق ديناميكيّة ضمن المجتمع المدنيّ تفعّل المشاركة السياسيّة الفاعلة وتُعيد إلى الموافقة الانتخابيّة المقبولة. ولكن من المفروض التفكير في تنظيم وتنسيق تدخّل الملاحظين مع وجود ممثّلي القائمات لتحقيق تغطية شاملة لأغلب المكاتب عبر كامل التراب الوطنيّ، وتفادي الانتكاس الذي قد يحصل في المكاتب التي تكون في المدن.

لا شكّ أنّ احتكاك جمعيّات الملاحظة المحليّة بالملاحظين الدّوليّين وبعضهم كما نعلم راكّم تجارب فاقت المائة انتخاب، سيسهم بتطوير كفاءة وأداء هذه المنظمات ومن شأنه أن يسح لها بلعب دور الملاحظ على المستوى الإقليميّ.

ويكون التنسيق والتعاون اللوجستيّ بين الملاحظين الدّوليّين والمحليّين أمراً ذو مفعول إيجابيّ لتسهيل عملية الملاحظة.
4. دور وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًا في المسار الانتخابي، إذ أنها تتدخل في الإعلام الانتخابي، والدعاية الانتخابية والحملة الانتخابية أيضًا.

وكمأن دور وسائل الإعلام بالغ الأهمية في إعلام الناخب بحقوقه وواجباته فيما يخص المسار الانتخابي، فإنها يمكن أن تلعب دورًا خطيرًا في الدعاية الانتخابية وخاصة أثناء الحملة الانتخابية، إذ يمكن أن يقع تعصب في الدعاع أو تحيز لطرف دون آخر، وهذا من شأنه المس بنزاهة الانتخابات. وقد كان الإعلام طيلة نصف القرن الماضي أحد وسائل الاحتراف بالانتخابات.

وقد مر الإعلام التونسي بعد الثورة من مرحلة الانحلال المفرط وتغيب حرية الصحافة، إلى مرحلة غياب القواعد التي يمكن أن تنظم القطاع.

وقد جاء في سياق تعديل قطاع الإعلام المرسوم عدد 10 لسنة 2011 المؤرخ في 2 مارس/ آذار 2011 وهو يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال، ثم جاء المرسوم عدد 35 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي لتنظيم قواعد الحملة الانتخابية.

لكن ظلت الدعاية الانتخابية في الفترة السابقة للحملة دون تأطير قانوني واضح، مما دعا الهيئة إلى محاولة التدخل عبر جملة من القرارات والتداور لمنع الإشاعات السياسية الذي أخذ في المدة الأخيرة نسقاً متصادماً يخلّ بالمساواة بين المرشحين ويطرح أسئلة حول مصادر المال السياسي.

وقد تم منذ أيام مصادقة مجلس الوزراء على المرسوم المتعلق بحرية التأصيل الصوتي البصري، وهو نص يضمن قيمة وشأنها تعديل الفضاء الصوتي البصري. لكن تعتبر المصادقة على هذا المرسوم متأخرة في تحقيتها إذ أن دور المرسوم كان عظيم الفائدة لو دخل حيزة التنفيذ في الفترة السابقة للحملة الانتخابية.

5. عملية الفرز

يُعتبر يوم الاقتراع يومًا محددًا في المسار الانتخابي، إذ أنه تتوعد للمسار الانتخابي، ولا شك في أن المشاركين في الاقتراع والفرز دورًا محوريًا ودقيقًا لتوقف عليه سلامة وشفافية العملية الانتخابية. كما أن للملاحظين دورًا هامًا في السهولة على أساليب الفرز، لأن أهم شروط الفرز هي العلانية والشفافية، على عكس التصويت الذي يفترض السرية.

وقد ضبط المرسوم الانتخابي أهم قواعد الفرز، وأولها الشروع في الفرز مباشرة بعد انتهاء عمليات التصويت وتجري عمليات الكشف علانية.
ويباشر أعضاء مكتب الاقتراع وظيفة فرز الأصوات ويضاف إليهم عند الاقتراع فارزون إضافيون يعيّنهم رئيس المكتب من بين الناخبين الحاضرين.

ويتعين على كل رئيس مكتب، بعد انتهاء عملية الاقتراع ضبط قائمة الناخبين الذين باشروا التصويت.

ويفتح الصندوق بحضور الملاحظين والممثلين. وفي صورة تغيّب بعضهم أو كلهم، يتم التنصيص على ذلك بمحضر عمليّات الاقتراع.

ويفحص ما بالصندوق من أوراق تصويت، فإن كان عددها يفوق عدد الإمضاءات أو يقل عنها، فإنه يُعاد إحصاؤه مرة أخرى، فإذا تأكد عدم التطلاب بين عدد أوراق الاقتراع وعدد المقترعين، يرفع التّنصيص على ذلك بمحضر الجلسة. ويتم التّحري عن سبب عدم التطلاب.

ثم بعد معاينة عدد أوراق التصويت يُذَكَّر الرئيس بالشروط في عمليات الفرز.

وتقوم الهيئة الفرعية للانتخابات بالتحقيق في أسباب عدم التطلاب بين عدد أوراق الاقتراع وعدد المقترعين، وتُعلِّم عند الاقتضاء النّيابة العموميّة بالأمر.

وعند انتهاء عمليّات التصويت يعدّ الفارزون بأوراق الفرز عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة ثم يذوّلونها بإمضاءاتهم ويسّلونها إلى رئيس المكتب مع أوراق التصويت.

وإن حصل خلاف بين الفارزَيْن الآخرين في شأن منح صوت إلى قائمة مّا، فإن هذا الصوت لا يؤخذ بعين الاعتبار. وبعد الإمضاء بورقة التصويت وإعطائها رتبيّا تسلّم إلى المكتب لِيُذَكَّر فيها إثر انتهاء عمليّة الكشف.

ويُحَسَّب عدد الأوراق البيضاء على حدة، باعتبار أن عدد التصويت لآية قائمة مع الحرص على المشاركة الانتخابيّة، موقف يجب احترامه. ثم يتم ضبط مكتب الاقتراع نتيجة الاقتراع بجمع النتائج التي احتوت عليها أوراق الكشف المحرّرة من قبل الفارزين، ويضيف المكتب إلى كل قائمة الأصوات التي يراها راجعة إليها بعد البت في الأوراق المشكوك فيها.

ويستعمل محضر عمليّات الاقتراع المحرّر في ثلاثة نظاميّات عدد الأصوات التي أحرزت عليها كل قائمة بمكتب الاقتراع والمحلّي والدائم بالنسبة للأصوات المصرّح بها مع بيان عدد الناخبين المرمرين بقائمة الناخبين. ويصن المحضر على عدد الأوراق البيضاء والأوراق الملغاة التي لا تُؤخذ بعين الاعتبار في نتائج الكشف. ويطلق هذه الأوراق المحضر مع بقية الأوراق الأخرى المتضمنة للأصوات المصرّح بها، ويُصدّل كل هذه الوثائق حالاً إلى مكتب الجمع أو إلى المكتب المركزي إن لم يوجد مكتب جمع. وبعد الانتهاء من عملية الفرز يُعلق في كل
مكتب اقتراع محضر عمليات الاقتراع مضى من طرف رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

ويمكن لكل قائمة أو لممثلاتها والملاحظين مراقبة جميع عمليات الفرز واحتساب الأصوات في جميع المراكز التي تجرى فيها هذه العمليات. كما أنً لها أن تتطلب بتضمين جميع الملاحظات والاحتجاجات والاعتراضات الخاصة بهذه العمليات إما قبل التصريح بنتيجة الاقتراع أو بعد ذلك بمحضر الجلسة.

وتُعيّن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل يوم الاقتراع مكتبًا مركزيًا بالنسبة إلى كل دائرة انتخابيّة ولا يمكن اختيار المكتب المركزي من ضمن مكاتب الجمع.

ويُتمكن للهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تُعيّن بقرار يصدر قبل يوم الاقتراع بالنسبة إلى كل دائرة انتخابية مكتب جمع أو عدة مكاتب جمع، كما تُعيّن مكاتب التصويت التابعة لكل مكتب جمع. ولا يمكن اختيار مكاتب الجمع من بين مكاتب الاقتراع.

وتقوم مكاتب الجمع بجمع نتائج الاقتراع الواردة عليها من مكاتب التصويت التابعة لها وتتكفل أيضًا بتحرير محضر يقع إمضاؤه من طرف كل أعضاء المكتب في ثلاثة نظائر بحضور ممثلين عن المرشحين أو نوابهم فضلا عن الملاحظين.

وتوكَل إلى المكتب المركزي مهمة جمع نتائج الاقتراع الواردة عليه من مكاتب الجمع إن وقع تعينها أو من كامل مكاتب الاقتراع التابعة للدائرة إن لم يقع تعين مكاتب جمع. كما توكَل إلى المكتب المركزي مهمة ترتيب القائمات وتحرير محضر في ثلاثة نظائر يقع إمضاؤه من طرف كل أعضاء المكتب بحضور ممثلين عن المرشحين أو نوابهم والملاحظين.

وقد اتَّخذت الهيئة العليا للانتخابات قرارًا في مسألة الفرز يُتمثل في إعداد ورق يعلق على الحائط مثل السّبّورة ويكون مخطّطاً معَدّاً للفرز (للفارز الواحد: ورقة صنف 1 فيها خانة للأوراق البيضاء والملغاة و 22 خانة للقائمات، وثلاث ورقات صنف 2 في كلّ ورقة 24 قائمة). وسيقوم بالعمليّة فارزان اثنان وسيصل هذا الورق إلى مكتب الاقتراع. وهذا الخيار يسمح بأن تتم عمليّة إسناد الأصوات أمام الجميع بشكل واضح.

وقد جاء الإطار القانوني للانتخابات قرارًا في ظرف خاصّ تميّز بقيام ثورة، وقد سمح هذا برسم معالم مرحلة سياسية جديدة حاولت تفكيك البنية القانونية الاستبداديّة عبر قانون يكرّس الانتخابات الديمقراطية والشفافية والنزاهة. وكان هذا الإطار نتاج توافق بين مختلف الفعاليات.
دراسة حول النظام الانتخابي في تونس

السياسية في تونس والتي عملت في إطار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي.

وجاءت صياغة النص تحت ضغط عامل الوقت، إذ كان الموعد الأول للانتخابات يوم 24 جويلية/ تموز 2011. وهو ما حدّ بعض الشيء من هامش حرية واضعي النص. وعلى كل يبقى كل من المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة أو المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، نصوصاً، طرفية تنتهي صلاحيتها بانتهاء الانتخابات التي وُضعت من أجلها. وهو ما يدعو منذ الآن إلى التفكير العميق في الثغرات وفي كيفية تجاوزها بالنسبة إلى الإطار الانتخابي الذي سيحكم العمليات الانتخابية القادمة.

ويمكن القول قبل أيام من الانتخابات إن المسار الانتخابي قد تخطى أهم التحديات التي كانت مطروحة، والفضل يعود إلى الجهود التيبذلها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ولكن يبقى التحدي الأكبر والذي يتطلب تضافر كل الجهود هو يوم الاقتراع، والوصول إلى الإعلان النهائي عن النتائج بعد البث في النزاعات الانتخابية.
لمحة عن مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطي

 مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطي منظمة إقليمية غير حكومية، ذات صبغة تقنية، متخصصة في نقل و بناء و تقديم الخبرة في مجال التحول الديمقراطي، وقد تأسس على مبدأ الشراكة بين المنظمات والخبراء في المنطقة العربية و الشرق أوسطية.

 مركز الكواكبي للتّحوّلات الدّيمقراطيّة
 تونس
 6 المنزه
 22 ص ب
 العنوان ص ب 22، 2091 المنزه 6، تونس
 الهاتف - الفاكس / 216.71.766.227
 kawakibi.center@gmail.com
 البريد الإلكتروني :
 www.kawakibi.org
منشورات مركز الكواكب لـ التحولات الديمقراطية

تونس

ديسمبر / كانون الأول 2011

www.kawakibi.org